الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

شمال أفريقيا
في مواجهة تحديات حقبة ما بعد - كوفيد 19

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

شمـال أفريقيـا
في مواجهة تحديات حقبة ما بعد كوفيـد-19

لطلب نسخ من هذا المنشور: " شمال أفريقيا في مواجهة تحديا تما بعد جائحة كوفيد19- "، المرجوالاتصال ب:
قسم المطبوعات
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ص.ب. 3001
أديس أبابا، إثيوبيا
الهاتف : 251-11-544-9900
الفاكس :+251-11-551-4416
البريد الإلكتروني: eca-info@un.org
الموقع الإلكتروني : www.uneca.org

2020 © للاجنة ا لاقتصادية لأفريقيا
أديس أبابا، إثيوبيا

جميع الحقوق محفوظة
الإصدار الأول: آذار/ مارس 2021

يمكن اقتباس المواد الواردة في هذا المنشور أو إعادة طباعتها بحرية. والمطلوب التنويه بذلك، معتقد بمنسخة من المنشور.
ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ،ولا في طريقة عرض مادتهما يتضمن التعبيرعن أي رأي كان للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة ،أو لسلطات أي منها ،أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.
قامت وحدة الطباعة و النشر التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتصميم والطبع في أديس أبابا.
شهادة الأيزو: 14001:2015
صور الغلاف: Shutterstock.com

قائمة المحتويات

1 مقدمة 9
2 الحصيلة الماكرو اقتصادية للمنطقة دون الإقليمية غداة الجائحة..... 12
3 التطور الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا: مكامن القوة والضعف غداة فترة ما بعد كوفيد-19..... 16
1.3 التنويع غير المتكافئ، حسب كل دولة، والتحول الهيكلي الضعيف في مجمل المنطقة دون الإقليمية. 16
2.3 قلة خلق فرص الشغل، خاصة بالنسبة للشباب المؤهلين..... 19
3.3 قطاع خاص يعاني جراء تنمية مالية ضعيفة نسبيا 21
4.3 دول ترتبط بسلاسل القيمة العالمية على نحو متفاوت..... 23
5.3 قدرة استيعابية وتطوير تكنولوجي دون المستوى المطلوب..... 25
6.3 ضرورة بذل المزيد من الجهود في مجال رقمنة الاقتصاد..... 27
7.3 إمكانيات الدولة التي يتعين تعزيزها..... 29
4 تأثير الجائحة على المدى القصير والتغيرات التي أحدثتها على المدى المتوسط 31
5 مكامن القوة والضعف في اقتصادات شمال أفريقيا لمواجهة التحديات الناتجة عن الجائحة على المدى القصير والمتوسط 33
6 درجة الهشاشة إزاء مخاطر الجائحة..... 35
1.6 منهجية تحديد درجة الهشاشة..... 36
1.1.6 المبدأ العام لتحديد درجة الهشاشة 37
2.1.6 الفئات والمؤشرات 37
3.1.6 خصائص درجات كل فئة والدرجة الإجمالية..... 41
2.6 هشاشة دول شمال أفريقيا أمام مخاطر الأوبئة..... 41
7 الإصلاحات اللازمة لمواجهة عواقب أزمة كوفيد-19..... 47
1.7 المنهجية المتبعة..... 48
2.7 تقليص مظاهر الهشاشة على المدى القصير..... 48
3.7 التحضير للخروج من الأزمة على المدى المتوسط ومواجهة تحديات حقبة ما بعد كوفيد-19..... 50
1.3.7 اعتماد التقنيات الرقمية والتأقلم معها..... 50
2.3.7 رأس المال البشري: التعليم والحماية الاجتماعية..... 51
3.3.7 تحفيز القدرات على الابتكار..... 52
4.3.7 قدرات الدولة..... 52
5.3.7 تعزيز الاندماج الاقتصادي بشكل كبير..... 52
8 الخاتمة..... 53
9 ملحقات..... 54
1.9 المبيانات والجداول..... 54
2.9 متوسط المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي (نسبة مئوية)..... 55
3.9 تطور توزيع العمالة و القيمة المُضافة (بالنسبة المئوية)..... 55
1.3.9 كيف السبيل إلى تحديد درجة الهشاشة؟..... 65
2.3.9 منهجية تحديد درجة الهشاشة..... 67
4.9 تنويع الصادرات و تركيزها..... 56
5.9 تطورات الإنتاجيات القطاعية النسبية..... 57

لائحة المبيانات

المبيان 3-1 : تطور القوى العاملة و الشغل (بالملايين)، شمال أفريقيا 19
المبيان 3-2 : القوى العاملة و الشغل في صفوف الشباب (بالملايين)، شمال أفريقيا 19
المبيان 3-3: مستوى الصادرات بين الدول في مختلف مناطق العالم (النسبة المئوية % من الصادرات)..... 24
المبيان 3-4 : تطور مستوى التعقيد الاقتصادي..... 25
المبيان 6-1 : الدرجات حسب الفئات لبلدان شمال أفريقيا..... 42
المبيان 6-2 : مقارنة الدرجات لبلدان شمال أفريقيا..... 44
المبيان 6-3 : درجات الهشاشة حسب الفئة، بلدان شمال أفريقيا..... 45
المبيان 7-1: المنهجية المتبعة من أجل تنزيل الإصلاحات..... 48
المبيان 9-1: النفقات العمومية والنمو..... 61
المبيان 9-2: تطور النفقات العمومية (% من إجمالي الناتج الداخلي الخام)..... 62
المبيان 9-3: البلدان ذات أعلى وأدنى المداخيل العمومية (% من الناتج الداخلي الخام)..... 62
المبيان 9-4: عجز الميزانية (% من الناتج الداخلي الخام)..... 63
المبيان 9-5: الدين العام (% من الناتج الداخلي الخام)..... 63
المبيان 9-6: تطور التجارة الإلكترونية (معدل 2010 -2017)، الدول المتخذة كأساس للمقارنة..... 64
المبيان 9-7: التجارة الإلكترونية..... 64
المبيان 9-8: توزيع الدرجات المسجلة حسب الفئة..... 70

«على مر التاريخ، لطالما أجبرت الأوبئة البشر على إحداث قطيعة مع الماضي والانصراف نحو تصور عالم جديد. وواقع الحال أن هذه الجائحة لا تعدو أن تكون استثناء. بل هي مدخل أو بالأحرى مَعبَر بين عالم وآخر يعْقبه».

«أروندانتي روي» (Arundhati Roy)

شكر وتقدير

تم إعداد هذا المنشور تحت إشراف خالد حسين، المدير بالنيابة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتم تطويره بواسطة زبير بن حموش، خبير اقتصادي بالمكتب، واستفاد من مساهمة كريستوف هيرلين، أستاذ الاقتصاد القياسي بجامعة أورلينز بفرنسا.

واستفاد هذا المنشور من مناقشات واستنتاجات وتوصيات المشاركين في الندوة عبر الانترنت التي نُظمت في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 تحت شعار: "شمال أفريقيا في مواجهة تحديات ما بعد جائحة كوفيد-19".

توطئة

لقد دفعت جائحة كوفيد-19 العالم بأسره نحو أزمة اقتصادية عارمة لم يسبق أن شهد لها مثيلا منذ أزمة سنة 1929. وتبعا لذلك، عمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام بمراجعة اتسمت بالانخفاض بشأن توقعاتها لنسبة النمو في القارة الإفريقية برسم سنة 2020، والتي من المتوقع أن تقف عند حوالي 1.8% في أحسن الأحوال. وبسبب حجمها والسرعة التي تمكنت من خلالها من تعطيل قطاعات اقتصادية بأكملها يعتبر بعضها من أهم مصادر التشغيل في شمال أفريقيا (لا سيما السياحة)، سرعان ما تفاقمت الأزمة لتتخذ بذلك مظهرا متعدد الأبعاد، وهو الأمر الذي تمخض عنه ضغط مفرط أثقل كاهل المالية العمومية. وبالنسبة لبلدان شمال أفريقيا، فقد تزامنت الأزمة مع ظرفية كانت فيها نماذج التنمية في هذه البلدان تكابد جراء بعض مظاهر الفتور التي علقت بها، ويتضح هذا بجلاء من خلال التباطؤ البارز في نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد منذ سنة 2010. وجدير بالذكر أنه لحظة بزوغ فجر الجائحة، كانت بلدان شمال أفريقيا في غمرة مواجهة مع تقلبات النمو والعجز المالي والخارجي المزمن ناهيك عن ارتفاع معدل البطالة والذي من المتوقع أن يتجاوز نسبة 15% سنة 2020.

وفي الوقت التي توالت فيه شدة وطأة الجائحة، وجدت حكومات المنطقة دون الإقليمية نفسها أمام مهمة عسيرة تتمثل في تدبير أزمة فريدة من نوعها وغير مسبوقة ترزح من ثقلها قدرة تحمل الأنظمة الاجتماعية والصحية التي تعاني أصلا من نقص في التنمية. وفضلا عن ذلك، فإن طبيعة الأزمة وعواقبها العميقة على المدى المتوسط زادت من تعقيد تجاوب السلطات العمومية التي بات عليها أن تتعامل مع المسائل المستعجلة قصيرة المدى وفي نفس الآن التأقلم مع المتغيرات متوسطة المدى المستحدثة على المستوى العالمي.

وفي ظل هذا الزخم، لم تسفر الأزمة عن صدمة اقتصادية بسيطة وحسب بل أدت إلى إحداث تغيرات عميقة ودائمة بالنسبة لعدد كبير من المجالات على المستوى العالمي (تسريع التحول الرقمي وتغيير نمط تنظيم العمل وإعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية، وما إلى ذلك). وعليه، فإن التغيرات التي أحدثتها الجائحة باتت من الآن فصاعدا تؤثر في تحديد السياسات العمومية اللازمة لتهيئة الظروف الكفيلة باستئناف انتعاش اقتصادي يتناسب وحجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بالشغل ومكافحة مظاهر الهشاشة والفقر. وفي هذا الصدد، يسعى هذا التقرير إلى تقديم محصلة متعددة الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والحكامة وغيرها) عن المنطقة دون الإقليمية وذلك على ضوء الوقع الذي أسفر عنه تأثير الجائحة على المدى القصير والمتوسط. ووفق هذا المنظور، يعمل التقرير على تحليل مكامن القوة والضعف لدى بلدان شمال أفريقيا في مواجهة الأزمة، بالإضافة إلى مواطن التعثر. وفي الأخير، يقدم التقرير جملة من التوصيات المتعلقة بالسياسات العمومية التي من شأنها تأهيل بلدان شمال أفريقيا من أجل مواجهة تحديات حقبة ما بعد كوفيد-19.

خالد حسين
المدير بالنيابة
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

1. مقدمة

لقد شهدت سنة 2020 جائحة،يمكن اعتبارها سابقة من نوعها، صاحبتها تداعيات فورية ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي. وأمام هذا الوضع وفي سبيل مواجهة فيروس غير معروف وشديد العدوى، اتخذت غالبية دول العالم تدابير تروم بالأساس تفعيل إجراء الحجر الصحي وألزمت به غالبية الشعوب. وفي غمرة هذه الظرفية، انخفض سعر النفط في غضون أسابيع قليلة ليفقد نصف قيمته وأصيبت العديد من القطاعات بالشلل (النقل، السياحة، وغيرها)، كما فقد ملايين العمال وظائفهم، في حين تراجعت أسواق الأسهم في مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع بحوالي 33%. وكما لا يخفى على أي ملاحظ، اتسمت الآثار الاقتصادية والاجتماعية المُترتبة عن جائحة كوفيد-19 بكونها عديدة وواسعة النطاق، سواء على المدى القصير أو المتوسط. حيث دخل الاقتصاد العالمي في نوع من الانكماش المفاجئ والحاد، بنسبة نمو قدره (4,9%-، حسب صندوق النقد الدولي عن سنة 2020 (صندوق النقد الدولي (2020))، ناهيك عن الخسائر التي طالت مناصب الشغل والتي قدرها المكتب الدولي للعمل، بنحو 200 مليون (المكتب الدولي للعمل 2020). وفي ظل هذا السياق، بات من الوارد أن يلقي الركود الاقتصادي بعشرات الملايين من الناس في أحضان الفقر. ومن المتوقع أيضا، أن تَعافيَ الاقتصاد سيتم بوثيرة بطيئة ويستمر لعدة سنوات، وبالتالي، سيُحتم على شريحة كبيرة من سكان العالم البقاء في وضعية هشاشة، لا سيما في البلدان الناشئة والنامية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُشكل تهديدا يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما على المدى البعيد، فمن المتوقع أن يتسبب الركود الاقتصادي في حدوث تأثير دائم بسبب وقعه السلبي على الاستثمار وتآكل رأس المال البشري بسبب فقدان مناصب الشغل والآثار المنعكسة على تمدرُس الأطفال. علاوة على ذلك، سيفضي تفكُك العلاقات القائمة في مجالات التجارة والتوريد العالمية، فضلا عن تسارع وثيرة الرقمنة، إلى إعادة توزيع الأوراق بخصوص التقسيم الدولي للعمل كما سيسْفر عن مساءلة الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للبلدان النامية.

وفي هذا السياق، بات لزاما على بلدان شمال أفريقيا مراجعة نماذجها التنموية. حيث ظهرت أعراض ضعف هيكلي وفتور، على الوضعية الماكرو-اقتصادية للمنطقة دون الإقليمية في سنة 2019، توحي باستنفاد النماذج التنموية بالنسبة لبلدان هذه المنطقة. فبالنسبة لبلدان كمصر وموريتانيا، وعلى الرغم من كونها سجلت معدلات نمو ملحوظة (5.5% و5.9% على التوالي)، إلا أنه وفي المجمل، لا يزال النمو فيها غير مستقر ويعتمد أساسا على أسعار الموارد الأولية. والحال أنه، على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال اقتصادات المنطقة دون الإقليمية غير تنافسية بالشكل الكافي، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله على نسَب العجز الخارجي الهيكلي. وللإشارة، فقد بلغت نسبة العجز التجاري (حسب النسبة المئوية (%) من الناتج الداخلي الخام) أكثر من 7%- في جميع البلدان باستثناء السودان (1.7%-). أما على مستوى الميزانية، فعلى الرغم

من الجهود المبذولة من طرف بعض البلدان في سبيل ترشيد النفقات العمومية (لا سيما عن طريق تخفيض الدعم المرصود للطاقة أو للمواد الغذائية)، إلا أن مسألة تعبئة الموارد ونجاعة الإنفاق العمومي لا زالت تستوجب المزيد من التجويد. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه، باستثناء موريتانيا التي سجلت فائضا في الميزانية بنسبة 2% من الناتج الداخلي الخام للسنة الثانية على التوالي، فقد سجلت جميع البلدان عجزا في الميزانية فاق -3.5% ، بل وبلغ -8.1% في مصر، -9.6% في الجزائر و-10.8% في السودان. وكنتيجة لذلك، يشهد الدين العام ارتفاعا مضطردا في الوقت الذي تستأثر فيه خدمة الدين بقسط من الموارد العمومية آخذ في التزايد (حوالي 15% في تونس على سبيل المثال). علاوة على ذلك، فقد أدى هذا الوضع المالي إلى إنهاك هوامش الاشتغال بالنسبة للدول، لا سيما في مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت فيها الجائحة. يحدث هذا في الوقت الذي لا يزال معدل البطالة جد مرتفع (أكثر من 13% في المتوسط سنة 2019)، خاصة في صفوف النساء (أكثر من 20% في المتوسط) وفي صفوف الشباب (أكثر من 30% في المتوسط) لا سيما الشباب حاملي الشهادات، في حين أن المساهمة في سوق الشغل (46.7% في المتوسط) تُصنَف من بين الأضعف عالميا.

وعلى هذا النحو، انعكست مكامن الضعف الهيكلية للمنطقة دون الإقليمية على النمو المنخفض نسبيا لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، 2.25% في المتوسط خلال الفترة 1990-2018، مقابل 5% على سبيل المقارنة بمجموعة من البلدان مثل (الصين، الهند، ماليزيا، بولندا، تركيا، فيتنام). والأرجح أن هذا الأمر يُعزى إلى التحول الهيكلي الضعيف نسبيا الذي لا يساهم بالشكل الكافي في ارتفاع المردودية. وللإشارة، فقد جاءت مساهمة الإنتاجية الإجمالية لعوامل النمو سلبية برسم الفترة 2000-2018 بالنسبة لجميع بلدان شمال أفريقيا باستثناء تونس، والتي شهدت مساهمة ضئيلة للغاية بلغت نسبة 0.2%. هذا وتتمثل المساهمة الرئيسية بالنسبة للنمو في العمل البدني. ويعكس هذا الوضع واقع اقتصادات بمستوى تطور تكنولوجي أقل من مستوى إمكانات فئة الدخل وكذا من القدرات المتاحة على الابتكار، كما أن تنمية رأس المال البشري تتسم بكونها نسبيا ضعيفة. والحال أنه، في غمرة عصر الرقمنة وتسارع عملية التحول الرقمي جراء تفشي الجائحة، وما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة للغاية على الشغل، يجب أن تشكل مسألة تحسين هذه الأداءات الضعيفة محورا أساسيا يحفز للتوجيه نحو الإصلاحات المتطلبة لفائدة بلدان المنطقة دون الإقليمية.

ومن هنا، يسعى هذا التقرير إلى دراسة اقتصادات شمال أفريقيا انطلاقا من الاعتبارات المرتبطة بالاضطرابات المُترتبة عن جائحة كوفيد-19 على المستوى العالمي. وهو بهذا يتكون من محورين اثنين يكَمل أحدهما الآخر. حيث سنحاول من خلال المحور الأول رسم صورة تعكس واقع بلدان شمال أفريقيا على ضوء الأزمة التي خلقها تفشي فيروس كوفيد-19 وتداعياتها، ليس فقط على المدى القصير بالنسبة للاقتصادات (النمو، التشغيل، وغيرها)، بل وأيضا على المدى المتوسط والطويل، لا سيما فيما يتعلق بمسارات التنمية في بلدان المنطقة دون الإقليمية. وسنحاول في المحور الثاني اقتراح درجة تركيبية تعمل على قياس مدى هشاشة المنطقة دون الإقليمية في مواجهة الجائحة لا سيما على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي. وحسب علمنا، يعتبر هذا العمل أول درجة من نوعها، تتعلق بالهشاشة، يتم اقتراحها بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا.

بالنظر إلى بعدها الصحي، كشفت الأزمة عن مكامن الضعف الهيكلية التي تشوب المنظومات الصحية، والمستشرية بشكل عام في المنظومات الاجتماعية. فبصرف النظر عن إمكانات الأنظمة الصحية في رصد المرضى وعزلهم والاعتناء بهم، كان لتنزيل إجراءات الحجر الصحي وقع آني ومباشر على ملايين العمال المياومين الذين لا يتوفر معظمهم على التغطية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن تراجع النشاط الاقتصادي (والإغلاق التام الذي طال بعض القطاعات مثل السياحة) قد أظهر غياب أو ضعف آليات التعويض القادرة على تقديم الدعم للمقاولات (لا سيما البطالة الجزئية). وفي هذا الصدد، ففي بعض البلدان الأوروبية، نأخذ فرنسا على سبيل المثال، فقد كان لهذه الآليات أثر حقيقي في المحافظة على مناصب الشغل. وبهذه الطريقة، برَز الدور المحوري للدولة في إدارة الأزمة، وهو الأمر الذي يفترض من جهة توفر الإمكانيات المالية، ومن جهة أخرى وجود حكامة ناجعة قادرة على تنزيل وتفعيل السياسات العمومية الطارئة لفائدة أكبر عدد ممكن من المجالات.

وفي ظل هذا الوضع، وبالإضافة إلى التدبير المُتخذ على المدى القصير، سيتعين على الدول عقد العزم من أجل مواجهة أزمة طويلة الأمد. وفي هذا الصدد، ستشكل إمكانات الدوائر العمومية مُحددا حاسما، على اعتبار أن العالم سيَلج حقبة رقمية بامتياز تتسم بالكثير من الغموض (المناخي والجيوسياسي والتكنولوجي وغيرها)، مما سيشكل تحديا كبيرا بخصوص الخيارات الاستراتيجية التي يتعين نهجها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما على

الصعيد العالمي، فقد بدأت المسارات تتحدد بالفعل وهو الأمر الذي يتيح لنا تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف في اقتصادات شمال أفريقيا غداة حقبة ما بعد كوفيد.

ولمقاربة هذا الموضوع، سنعمل في القسم الأول على رسم صورة تعكس الظرفية الماكرو-اقتصادية برسم سنة 2019، وذلك بغرض دراسة وضعية المنطقة دون الإقليمية وفق مختلف الأبعاد التي تتيح فهم الأثر الفوري والشامل الذي نجم عن الأزمة. أما في القسم الثاني، فسنتناول بالبحث والتحليل وثيرة تطور المنطقة دون الإقليمية في سبيل إظهار مقومات قوتها ومكامن ضعفها "الهيكلية". في حين أن القسم الثالث سيخصَص لتسليط الضوء على التغيرات العميقة التي أسفرت عنها الجائحة والتي من المُرجح أن يكون لها وقع على الخيارات التنموية بالنسبة لبلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي القسم الرابع سنسلط الضوء على مكامن القوة والضعف في المنطقة دون الإقليمية في أفق الاستجابة للتحديات التنموية الجديدة غداة حقبة ما بعد كوفيد-19. وفي الأخير، سنعمل، من جهة، على دراسة مبادئ المنهجية التي يتعين بلورتها وتفعيلها من أجل تدبير تبعات الأزمة على المدى القصير وتقديم تصورعن الإصلاحات التي يتعين تنفيذها من أجل مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة على المدى الطويل، ومن جهة أخرى، سنتطرق إلى المحاور الرئيسية للإصلاح.

أما على مستوى القسم الأخير من التقرير، فسيخصص لإنشاء تنقيط تلخيصي والذي من شأنه قياس مدى هشاشة دول شمال أفريقيا في مجابهة الجائحة. ويرتكز المنهج الذي سلكناه في وضع هذا التنقيط على تسخير الأدوات التي تم اعتمادُها عَقب آخر أزمة اقتصادية عالمية كبرى، على النحو الأمثل، في إشارة إلى الأزمة المالية لسنة 2008. وفي سبيل تحقيق هذا المسعى، عملنا على تطوير منهجية تنقيط مستوحاة من تلك المعتمدة، في الوقت الراهن، من لدُن مجلس الاستقرار المالي وكذا من لدن لجنة بازل للرقابة المصرفية بغية تحديد المؤسسات المالية التي تعاني هشاشة منهجية. وفي الواقع، هناك العديد من أوجه التشابه بين مفهوم المخاطر المرتبطة بالجائحة وبين مفهوم المخاطر المالية المنهجية التي تبرر مثل هذه المقاربة.

وفي هذا الصدد، نقترح تنقيطا يعتمد على 52 مؤشرا جرى تصنيفها ضمن 8 فئات تشمل أهم المصادر التي تقف وراء الهشاشة التي تطرقنا إليها في الجزء الأول من التقرير، ونشير هنا إلى انتشار الفيروس، والهشاشة الصحية، والإمكانات الصحية، والهشاشة الاقتصادية للسكان، والهيكلة الاقتصادية، وإمكانات الدولة، والقدرة على التأقلم، والحكامة. وبهذه الطريقة، يسمح التنقيط المتحصل عليه بالقيام بتحليل، وفق أسلوب بسيط ونير، لمختلف المؤشرات التي تعكس مكامن الهشاشة في بلدان المنطقة: الهشاشة الصحية والاقتصادية والديموغرافية والمجتمعية والهيكلية. وتُمَكن هذه المنهجية المتبعة، قدر الإمكان، من حصر الخيارات العشوائية كما تحرص على عدم إعطاء الأولوية لمصدر هشاشة مُعين على حساب الآخرين، وذلك بغرض رصد إشارات الضعف. ويتسم هذا الإجراء التلخيصي بكونه سهل التحليل سواء بالنسبة لصانعي القرار العموميين أو بالنسبة للساكنة، علاوة على كونه شفافا تماما فيما يتعلق بمنهجية البناء، كما أنه قابل لإعادة التنزيل وسهل التطبيق.

وحسبما يبدو فإن درجة الهشاشة في بلدان شمال أفريقيا متقاربة بشكل عام، وهو الأمر الذي يُبرز وجود نوع من التشابه النسبي الذي يطغى على المنطقة في ظل الخطر الذي تمثله الجائحة. لكن يتعين التفصيل في هذا المقام بشأن بعض البلدان، إذ تمثل الجزائر وموريتانيا أعلى نسبة خطر وبالتالي تختلفان، بشكل طفيف، عن باقي البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وتُعزى هذه الاختلافات بين دول المنطقة إلى اختلاف مصادر هشاشتها. ففي الوقت الذي تظهر لدى بعض البلدان مكامن هشاشة مرتفعة من حيث الحكامة والقدرة على التأقلم، يتضح أن البعض الآخر يعاني، بشكل أساسي، الهشاشة من حيث الإمكانات الصحية. وعلى وجه العموم، فإن بلدان المنطقة دون الإقليمية تتشابه نسبيا من حيث المخاطر المرتبطة بالهيكلة الاقتصادية والهشاشة الاقتصادية في صفوف الساكنة، على الرغم من وجود فوارق بسيطة.

2. الحصيلة الماكرو اقتصادية للمنطقة دون الإقليمية غداة الجائحة

في فجر جائحة كوفيد-19، تعاني منطقة شمال أفريقيا، مع بعض التفاوتات حسب كل بلد، تعثُرا في النماذج التنموية التي تتبناها بلدان هذه المنطقة، ويحدث هذا في ظل نمو متقلب تطغى عليه أشكال من العجز المالي والخارجية يمكن أن توصف بالمزمنة، ناهيك عن تسجيل ارتفاع في معدل البطالة وفي الدين العام كما يتضح ذلك من خلال المؤشرات المبينة في الجدول 2-1.

الجدول 2-1 : المؤشرات الماكرو-اقتصادية الرئيسية، شمال أفريقيا، 2019

	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية	التضخم بالنسبة المئوية	مُعدل البطالة بالنسبة المئوية	الميزان التجاري بالنسبة المئوية	الحساب التجاري ك٪ من الناتج المحلي الإجمالي	رصيد الميزانية الحالية (نسبة مئوية)	الدين العام ك ٪ من الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي ك ٪ من الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	0,8	1,95	11,7	-6,9		-9,6	45	0,01
مصر	5,5	12,2	10,8	-12,5	-1,7	-8,1	78,4	29,2
المغرب	2,5	0,2	9,0	-8,9	-4,1	-3,6	65,3	
موريتانيا	5,9	2,2	9,5	9,5	-10,9	2	76,4	54
السودان	-1,3	53,5	16,5	16,5	-14,9	-10,8	200	
تونس	1	6,7	14,9	14,9	-8,5	-3,5	72,2	51,2

المصدر : البيانات الوطنية (المصارف المركزية، وزارات المالية و المكاتب الوطنية للإحصاء)، باستثناء السودان (بنك السودان المركزي، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي)

و في هذا الصدد، فقد لحق بالاقتصاد الجزائري والسوداني، اللذان يعتمدان بالأساس على المحروقات، ضرر كبير ومباشر جراء انخفاض أسعار النفط الذي لاحت بوادره انطلاقا من سنة 2014. وفي ظل هذه الظرفية، تباطأ نمو الاقتصاد الجزائري ليصل إلى 0.8% في سنة 2019 مقابل 1.4% في سنة 2018، ويعزى ذلك على وجه الخصوص إلى تسجيل نمو حقيقي في قطاع المحروقات والذي ظل سلبيا عند -4.9% مقابل -6.4% في سنة 2018.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد صمدت بشكل جيد نسبيا غير أنها شهدت انخفاضا في قيمتها المضافة. بدورها، تعتبر الزراعة على أنها القطاع الذي عرف انخفاضا حادا في نسبة النمو، حيث وصلت هذه النسبة إلى 2.3% في سنة 2019 بعدما سجلت 5% في سنة 2018، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى الظروف المناخية الطاغية على جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ومن جهته، كابد الاقتصاد تداعيات الأزمة السياسية الكبيرة خلال الأرباع الثلاثة الأولى، والتي انتهت بإجراء الانتخابات الرئاسية في دجنبر 2019.

وبدوره، لا يزال السودان يعاني من تداعيات أزمة 2011 التي تسببت في خسارة 75% من عائدات تصدير المحروقات، ويُردُ ذلك إلى التنوع الهزيل الحاصل في اقتصاده. وقد كان النمو في السنوات الأخيرة مدفوعا، في جزء كبير منه، بزيادة الإنتاج الزراعي، وإلى حد ما، زيادة الصادرات، لا سيما توجيه النفط نحو الصين. وقد ظل النمو في سنة 2019 سلبيا حيث سَجل -1.3%، مقارنة بـ -2.3% في 2018، مع تسجيل تراجع في نشاط قطاع الخدمات والعقار والزراعة.

من جهته، بدا الاقتصاد الموريتاني ديناميكيا خلال هذه الفترة، لكن النمو الاقتصادي ظل متقلبا ويعتمد بالأساس على أسعار المعادن. كما تضاعف الناتج الداخلي الخام من حيث قيمته ب 6 بين عامي 1998 و2018، وذلك بفضل استغلال النفط الذي انطلق سنة 2006 وتزايدت وثيرة استغلاله بشكل مُكثف في السنوات الأخيرة. أما في سنة 2019، فقد بلغ معدل النمو 5.9%، مقابل 2.1% في 2018، ويعزى ذلك إلى الدفعة التي تلقاها بفضل زيادة الإنتاج في الصناعات الاستخراجية (12.2% في الربع الأول من سنة 2019) وزيادة الصادرات بالنسبة لقطاع الصيد (5% في الربع الأول). وباستثناء الصناعات الاستخراجية، فقد بلغ النمو الفعلي المسجل في الناتج الداخلي الخام نسبة 3.6% سنة 2019، مقارنة بـ 3.5% سنة 2018، ويرجع الفضل في ذلك بالأساس إلى الانتعاش الذي شهده قطاع الصيد، وعلى وجه الخصوص، التحسُن الذي عرفه الإنتاج الزراعي.

من ناحية أخرى، تتسم مجموعة البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة، مصر والمغرب وتونس، بأداء أكثر تفاوتا. فبالنسبة للاقتصاد المصري فقد سجل نسبة نمو ناهزت 5.5% في سنة 2019 وذلك مقارنة بـ 2.1% في سنة 2018. حيث أنه، على المستوى القطاعي، تلقى النمو دفعة مهمة أحدثتها قطاعات الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والتعمير والبناء والاتصالات باعتبارها رافعات أساسية لتحقيق النمو، ويؤشر هذا الأمر على حدوث انتقال نحو بنية هيكلية قطاعية أكثر استدامة. والحال أن الاقتصاد المصري يتسم بتنوع نسبي يتمحور حول التصنيع (16%)، والعقار والبناء (16%)، والتسويق بالجملة وبالتقسيط (14%)، والزراعة والغابات والصيد (11%)، وبعض الأنشطة الاستخراجية (10%). وللإشارة، يستفيد الاقتصاد من إصلاحات مهمة مدرجة ضمن "البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي" والذي أطلق في سنة 2016. أما في السابق، فقد عمدت مصر إلى تنزيل سياسات ماكرو-اقتصادية شابتْها تناقُضات عديدة تمخَض عنها، في سنة 2016، تراكُم اختلالات كبيرة (عجز في الميزانية والعجز الخارجي). وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض حاد في احتياطات العُملة الأجنبية وارتفاع مُعدل التضخُم وتفاقم مستوى الدين العام مع ما يستتبع ذلك من انخفاض في النمو وارتفاع معدلات البطالة في نهاية المطاف.

أما بخصوص الاقتصاد المغربي والذي يعرف تنوعا نسبيا، فلا يزال هو الآخررهينا بالظروف المناخية، ولا سيما بالنظر إلى تأثيرها على القطاع الزراعي. ويذكر أن الدولة بدلت جهودا جبارة في سبيل الحد من تقلب الإنتاج الزراعي (خاصة باعتماد مخطط المغرب الأخضر) ولتطوير الصناعة التحويلية (باعتماد مخطط التسريع الصناعي)، غير أن التباطؤ والتقلب الحاصل في النمو دفع بالبلاد إلى بدء التفكير في إصلاح نموذجها التنموي. ففي سنة 2019، تباطأ النمو مسجلا نسبة 2.5%، مقابل 3% سنة 2018، ويعزى هذا الأمر إلى الانخفاض الذي حصل بنسبة -5.4% في القيمة المضافة والمسجل في القطاع الزراعي (مقابل زيادة بنسبة 3.9% سنة 2018) وكان ذلك بسبب تراجع إنتاج الحبوب. في حين حققت القطاعات الزراعية الأخرى ذات القيمة المضافة العالية أداء جيدا.

وفي الأخير نُعرج على الاقتصاد التونسي الذي لا زال يعاني جراء ظرفية سياسية تأبى الاستقرار. إذ لم تبلغ نسبة نمو الناتج الداخلي الخام سوى 1.0% فقط مقابل 2.5% في سنة 2018 و1.9% في سنة 2017. ويُفسَر هذا الوضع بسبب التراجع الحاصل بنسبة -0.7% في سنة 2019 في الصناعة التحويلية (مقابل +0.3% في سنة 2018 و+0.5% في سنة 2017)، وقد حصل ذلك نتيجة الانكماش المسجل، بشكل خاص، في قطاع النسيج والملابس والجلد (3%-) وكذا الانكماش المرتبط بالصناعات الميكانيكية والكهربائية (1.5%-). وعلى نفس المنوال، واصل قطاع المحروقات تراجعه بنسبة -8.1%، وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع البناء الذي سجل تراجعا ناهز -0.4% في سنة 2019، مقابل نمو بنسبة 0.8% في سنة 2018.

على المستوى المالي، دخلت شمال أفريقيا في مواجهة مع الجائحة في الوقت الذي كانت ترزح فيه تحت وطأة عجز كبير نسبيا ودين عام آخذ في الارتفاع. وإذا ما استثنينا موريتانيا التي سجلت فائضا في الميزانية بنسبة 2% في سنة 2019، فإن جميع البلدان قد سجلت عجزا فاق -3.5% في الناتج الداخلي الخام، والذي بلغ -8.1% في مصر، و-9.6% في الجزائر، بينما ناهز -10.8% في السودان. بالنسبة للجزائر، يلاحظ أن المالية العامة للبلاد تعاني جراء التدني المسجل في أسعار النفط وكذا من استمرار ارتفاع النفقات، لا سيما نفقات التشغيل والنفقات الاجتماعية. ووعيا منها بحساسية المرحلة، فقد شرعت البلاد في التفكير في ترشيد النفقات العمومية من أجل التحكم في الإعانات والتحويلات الاجتماعية على وجه الخصوص، متبعة في ذلك نفس المنوال الذي نهجته بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية (مصر على سبيل المثال). أما بالنسبة للسودان، فيمكن تفسير العجز الكبير الحاصل في الميزانية جراء التعويل المكثف على الدعم بشأن بعض المنتجات (القمح والطاقة) وكذا ضعف تعبئة الدخل. وواقع الحال أن مداخيل الميزانية من الناتج الداخلي الخام تقل عن 6% (مقارنة بحوالي 30% بالنسبة للمغرب على سبيل المثال)، ناهيك عن أن خطر التقلص يتهددها جراء الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19 وكذا جراء ضعف كفاءة إدارة الضرائب. أضف إلى ذلك، أنه من المتوقع أن تتأثر مداخيل النفط بشدة جراء إعادة التفاوض بشأن المستحقات التي يدفعها جنوب السودان مقابل استخدام المنشآت النفطية السودانية. ومن المرجح أن تطفو على السطح وبشكل صارخ مشكلة تمويل العجز وذلك في ظل غياب إمكانية الولوج إلى الأسواق المالية وكذا في خضَم ظرفية بلغ فيها الدين العام مستويات تُنبئ بالخطر.

من جهتها، استطاعت موريتانيا الحفاظ على انضباطها المالي بفضل مواصلة التحكم في نفقاتها وكذا من خلال الرفع من المداخيل المحلية. وبهذه الطريقة، تمكنت الدولة من تحقيق فائض مالي للسنة الثانية على التوالي بنسبة 2% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2019، بعدما كان قد استقر عند 2.5% في سنة 2018. وقد أسهم هذا الانضباط المالي وكذا النمو المتسارع في خفض معدل الدين بالنسبة للناتج الداخلي الخام (مع استثناء الدين الكويتي) من 82.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2018 إلى 76.4% سنة 2019.

أما بخصوص مصر، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة وكذا الإصلاحات التي أطلقت في سنة 2016، فلا تزال البلاد تعاني من عجز مالي كبير بنسبة تناهز -8.2% من الناتج الداخلي الخام، مع تسجيل تحسن مقارنة بسنة 2018 (-9.7%). ومن أجل النهوض بالوضع، أطلقت الحكومة خطة طموحة مُدتها ثلاث سنوات لاحتواء العجز المالي من خلال اعتماد حسابات مالية غير أنها لا تزال تحت الضغط، ومَردُ ذلك أساسا إلى مداخيلها الضريبية التي لا ترقى إلى مستوى إمكاناتها. بالنسبة للمغرب، فقد بلغ العجز المالي ما نسبته -3.6% من الناتج الداخلي الخام مقابل -3.8% في 2018، ويرجع الفضل في ذلك بشكل خاص إلى التحكم في النفقات الاعتيادية. ونختم بتونس التي تواصل تعزيز ماليتها العمومية، لا سيما بفضل اعتماد منهج تحصيل جيد للمداخيل الضريبية، وكذا بفضل التطور المتحكم فيه بشكل أفضل بالنسبة للنفقات، ولا سيما تلك المرتبطة بالتشغيل. وقد مكنت هذه التدابير من تقليص نسبة العجز المالي من -4.8% في 2018 إلى -3.5% من الناتج الداخلي الخام في 2019. وعلى الرغم من كل ذلك، بلغت نسبة الدين العام 72.2% من الناتج الداخلي الخام، وهو الأمر الذي أدى إلى إثقال خدمة الدين بشكل كبير حيث باتت تستنفد 14.5% من المداخيل الجارية.

أما بخصوص التضخم، لا تزال مسألة ارتفاع الأسعار تحت السيطرة ويستثنى من ذلك مصر والسودان وتونس. ففي مصر، ارتفع التضخم إلى نحو 12.2% بسبب حملة جديدة لخفض الدعم المُطبق على الوقود في يوليوز 2019، مما أدى إلى إحداث ضغط متزايد على أسعار الاستهلاك. أما في 2018، فقد بلغ معدل التضخم 21.6%، ويُعزى ذلك بشكل خاص إلى تَدني قيمة الجنيه المصري بعد إجراء تعديل في سعر الصرف. أما بالنسبة لتونس، فعلى الرغم من التراجع المسجل، لا تزال نسبة التضخم مرتفعة حيث بلغت 6.7% مقابل 7.3% في سنة 2018. وقد أتاحت السياسة النقدية التي ينهجها البنك المركزي التونسي إبطاء وثيرة التضخم، لاسيما، في ظل تحقيق ارتفاع في سعر الفائدة الرئيسي في فبراير 2019 بما مقداره 100 نقطة أساسية ليصل بذلك إلى 7.75%.

وختاما، يلاحظ أنه على المستوى الخارجي، تعاني جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية من عجز تجاري كبير يعكس الصعوبة التي تواجهها في تحسين قدرتها التنافسية والتأقلم بشكل أفضل مع سلاسل القيمة العالمية. ففي الجزائر، وفي ظل اقتران بين تدني أسعار النفط وانخفاض الإنتاج، ناهيك عن تركيز الصادرات في المحروقات، بلغ عجز الميزان التجاري -6.9% (مقارنة بـ -6.7% في 2018). غير أنه، تجدر الإشارة إلى أن العجز قد عرف انخفاضا وذلك بعد أن بلغ ذروته حين ناهز -17% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2014، ويعزى هذا الوضع بالأساس إلى التراجع المسجل في الواردات. وقد تراجعت هذه الأخيرة بحوالي 9% بين سنتي 2018 و2019. أما في السودان، فقد بلغ عجز الميزان التجاري -1.46% من الناتج الداخلي الخام ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع صادرات المحروقات. أما في موريتانيا، فقد بلغت نسبة العجز -7.4% وهو ما يؤشر على تسجيل تحسن بنسبة 11.9% مقارنة بسنة 2018، ويعزى ذلك بالأساس إلى زيادة الصادرات بنسبة 26%، حيث يرجع الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى زيادة صادرات البلاد من المعادن لا سيما الحديد والذهب.

من جهتها، تعاني مصر من عجز تجاري هيكلي (-12.5% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2019) وذلك بسبب ضعف القدرة التنافسية لصادراتها، وأيضا بسبب الحصة الكبيرة للواردات وغير القابلة للتقليص (أكبر مستورد للقمح في العالم)، وكذا بسبب إنتاجها الصناعي الذي يعتمد بنسبة 40% على المدخلات المستوردة. بالإضافة إلى ذلك، لم تستفد الصادرات المصرية من خفض قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي أثر بشكل أساسي على فاتورة الصادرات وأدى إلى ارتفاعها.

ومن جانبه، يعاني الميزان التجاري المغربي هو الآخر من عجز هيكلي خاصة مع أوروبا. ففي سنة 2019، بلغت نسبة العجز التجاري -8.9% من الناتج الداخلي الخام. وقد سجلت الصادرات زيادة (+2.4%) تفوق بقليل تلك المسجلة بالنسبة للواردات (+2%)، مستفيدة في ذلك من الدفعة التي أحدثها تحسن الصناعة العالمية في المغرب، ولا سيما صناعة الطيران (+7.3%)، والسيارات (+6.6%)، والزراعة والأغذية الزراعية (+4.1%). وعلى نفس المنوال، تعاني تونس بدورها من عجز هيكلي مع الاتحاد الأوروبي والذي يمثل ما يقارب 75% من صادراتها. وتعاني البلاد من عجز تجاري بنسبة -17.7% من الناتج الداخلي الخام، هذا بالإضافة إلى معدل نمو بالنسبة للواردات (5.4%) أقل من ذاك المسجل في الصادرات (7.0%). وقد شكلت صناعاتها الميكانيكية والكهربائية 51 من هذه الصادرات. ومن المرجح أن يحدو استمرار العجز التجاري بالبنك المركزي التونسي إلى تخفيض قيمة الدينار، وهو الأمر الذي قد يعود بالنفع على الصادرات التونسية، في حال استئناف ارتفاع الطلب العالمي مرة أخرى ولكن بشرط تحييد المكابح التي تعيق القدرة التنافسية للاقتصاد تونسي. والحال أنها ستمارس مرة أخرى، ضغوطا تضخمية وضغوطا تصعيدية على رواتب الوظيفة العمومية في ظل سياق تطغى عليه الأزمة الاقتصادية.

وتعكس الأداءات الهيكلية التي جرى تناولها وصفا أعلاه إلى حد كبير مكامن الضعف الهيكلية والتي يتعيّن الآن تدارسُها من أجل حصول فهم أدق لتأثيرأزمة كوفيد-19 على المدى القصير والمتوسط.

3. التطور الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا: مكامن القوة والضعف غداة فترة ما بعد كوفيد-19

من المعروف أن شمال أفريقيا ليست بمنطقة منسجمة على المستوى الاقتصادي. فبالنسبة لمستوى التنمية، الذي يقاس حسب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، هناك مجموعتان من البلدان (انظر الجدول 9-1 في الملحق)، حيث نجد من جهة الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس والتي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أزيد من 2500 دولار أمريكي في سنة 2018، في حين لا يتعدى في موريتانيا (1،334 دولار أمريكي) والسودان (1،856 دولار أمريكي) المصنفة ضمن المجموعة الثانية والتي يعد دخل الفرد فيها أقل بكثير. والملاحظ أن جميع البلدان، سجلت نسب نمو في الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد منخفضة نسبيا بين سنتي 2000 و2018 (انظر الجدول 9-2 في الملحق 9.1). فمن جهة، يلاحظ تراجع في النمو بالنسبة لجميع دول المنطقة دون الإقليمية (باستثناء ليبيا نظرا لعدم الاستقرار السياسي وتأثيراته على إنتاج النفط)، ومن جهة أخرى، فإن نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد أقل بكثير من نظيره في البلدان الناشئة التي وردت على أساس المقارنة. ويمكن تفسير ضعف ارتفاع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام من خلال الضعف النسبي في النمو الذي يطال مردودية مجمل عوامل الإنتاج ومن خلال التغيير الهيكلي الذي لا يسهم بالشكل الكافي في الرفع من المردودية.

1.3. التنويع غير المتكافئ، حسب كل دولة، والتحول الهيكلي الضعيف في مجمل المنطقة دون الإقليمية

وكما لا يخفى على أي متتبع، فمن المؤكد أن المنطقة دون الإقليمية شهدت، في المجمل، خلال 20 سنة تغييرا ملحوظا في هيكلة اقتصاداتها وتَصاحَب ذلك بتراجع في نصيب الزراعة لصالح الصناعة والخدمات (انظر الجدول 9-3، الملحق 9.1). وبالمقارنة مع بلدان أخرى ذات الدخل المتوسط، يلاحظ أن هناك إعادة تخصيص لعوامل الإنتاج ولكن بنسب أقل. حيث تم تسجيل انخفاض في حصة القيمة المضافة بالنسبة للزراعة ناهز -29% خلال الفترة الممتدة ما بين 1991-2018 في شمال أفريقيا مقارنة بـ -59% في المتوسط بالنسبة لمجموعة البلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة. وبدورها، شهدت الحصة المتعلقة بالشغل في المجال الزراعي تراجعا بنسبة -33% في بلدان شمال أفريقيا مقارنة بـ -51% بالنسبة للبلدان الأخرى في هذه المجموعة.

والملاحظ أن هذا التنويع في الإنتاج، على الأقل بالنسبة لمصر والمغرب وتونس، قد جاء مقرونا بتنويع في الصادرات (انظر الجدول 9-4، المرفق 9-1). في الوقت الذي لم تشهد اقتصادات بلدان مثل الجزائر وموريتانيا وليبيا والسودان تحسُنا في درجة تنوعها، حيث استقر مؤشر التنوع فوق 0.8 خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2017. وعلى العكس من ذلك، فقد سجلت مصر (0.58) والمغرب (0.66) وتونس (0.52) تقدما ملموسا بشأن درجة تنويع اقتصادها. فبمؤشر يناهز في المتوسط 0.73 (2017)، يظل معدل التنوع بشمال أفريقيا أقل بكثير بالنظر إلى البلدان المُتخذة كأساس للمقارنة وذات الدخل المتوسط (مؤشر يناهز 0.46 في المتوسط). من ناحية أخرى، يلاحظ أن صادرات بلدان شمال أفريقيا تتسم بكونها مركّزة للغاية، حيث يناهز مؤشر التركيز 0.48 بالنسبة للجزائر وليبيا، و0.37 في موريتانيا، و0.14 في تونس، و0.15 في مصر و0.17 في المغرب، وذلك

مقارنة بمتوسط يتراوح 0.12 بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل في المجموعة المُتخذة كأساس للمقارنة.

ومن أجل فهم أدق لتأثير التغييرات الهيكلية للاقتصاد على نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، لابد من دراسة تطور الانتاجية القطاعية. ويوضح الجدول 6-9 (الوارد في الملحق 9.1) تطور انتاجية العمل على المستوى القطاعي خلال الفترة الممتدة ما بين 1991-2018. وعلى العموم، وبالنسبة لجميع القطاعات على اختلافها، فقد سجلت انتاجية العمل في شمال أفريقيا نموا بمعدل أقل مما تم تسجيله في البلدان ذات الدخل المتوسط، وكذا بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع ضمن مجموعة البلدان المُتخذة كأساس للمقارنة. وبما أن الصناعة تشمل قطاع المحروقات، فإن تطور الانتاجية بالنسبة لبلدان كالجزائر والسودان يهيمن عليها قطاع التعدين. وبالتالي، فإن تراجع إنتاجية الشغل في القطاع الصناعي في الجزائر يُعزى بالأساس إلى تراجُع الإنتاج وكذا تراجع قيمة المحروقات المسجلة خلال العقد الماضي. وفي حال المقارنة بين بلدان شمال أفريقيا التي تمكنت من تطوير نسيج صناعي مهم للغاية (مصر والمغرب وتونس)، إلا أننا سنلاحظ أن نمو إنتاجية العمل ظل منخفضا نسبيا مقارنة ببلدان مثل ماليزيا أو تركيا أو فيتنام. وينطبق هذا أيضا على قطاع الخدمات، حيث يلاحظ أن نمو الإنتاجية لا زال ضئيلا في شمال أفريقيا.

وفي نفس السياق، يتجلى أيضا معطى مهم آخر يتعلق بمقارنة الإنتاجية القطاعية. وفي الجدول 9-4 المدرج في الملحق، نجد توضيحا بخصوص النسبة الحاصلة بين إنتاجية العمل في الصناعة وتلك المسجلة في الزراعة. ويلاحظ أن هذه النسبة انخفضت بين عامي 1991 و2018 في شمال أفريقيا، وذلك على عكس غالبية البلدان ذات الدخل المتوسط (باستثناء تركيا وفيتنام). والحال نفسه ينطبق أيضا بخصوص النسبة المتعلقة بقطاع الخدمات. وعليه، فإن إعادة توزيع العمل من الزراعة نحو الصناعة والخدمات تمت على نحو اتسم بانخفاض الإنتاجية المتعلقة بهذين القطاعين. ويمكن أن يساعد هذا في تفسير انخفاض مساهمة التحول الهيكلي في نمو إنتاجية العمل. ولمزيد من التوضيح يتطرق الجدول 3-3 إلى تقسيم إنتاجية العمل إلى مكونين اثنين. بالنسبة للمكون الأول (النمو داخل القطاع) فهو يأتي نتيجة لإعادة توزيع العمل داخل كل قطاع بعينه، أي بين الأنشطة والمقاولات المنتمية إلى نفس القطاع. أما المكون الثاني، والذي يقيس مساهمة التحول الهيكلي، فهو يعمل على قياس تأثير إعادة توزيع العمل بين القطاعات (بين أنشطة وشركات من قطاعات مختلفة) على الإنتاجية. وبهذه الطريقة، يمكننا ملاحظة المساهمة المنخفضة لمكون التحول الهيكلي في بلدان شمال أفريقيا، مقارنة بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط مثل الهند أو تركيا.

الجدول 2-3 : مساهمة التحول الهيكلي في نمو الإنتاجية

	مجموعة أ: كافة القطاعات				مجموعة ب : باستثناء قطاع المعادن		
	نصيب الفرد من الناتج المحلي	نمو إنتاجية العمل	النمو داخل القطاع	النمو بين القطاعات	نمو إنتاجية العمل	النمو داخل القطاع	النمو بين القطاعات
الجزائر	1,75%	1,24%	1,08%	-2,32%	3,40%	3,18%	0,22%
مصر	2,49%	6,23%	11,08%	-4,84%	6,93%	6,78%	0,14%
ليبيا	-2,37%	-9,05%	-12,45%	3,39%	-3,10%	-2,85%	0,24%
المغرب	3,08%	5,40%	5,39%	0,03%	5,70%	4,40%	1,32%
تونس	2,87%	5,40%	5,69%	-0,02%	7,80%	7,19%	0,65%
شمال أفريقيا	1,90%	1,35%	2,16%	-0,80%	4,16%	3,74%	0,42%
تركيا	2,97%	7,90%	7,30%	0,60%	7,70%	4,30%	4,30%
الهند	5,20%	16,80%	15,60%	1,20%	16,80%	13,70%	13,70%

المصدر : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2019) - يهم التوزيع الفترة 1994-2013

وفي هذا الصدد، يتيح تقسيم مكونات نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفترة ما بين 2000–2018 الكشف عن بعض الحقائق اللافتة (الجدول 3–4). ففي البداية، وبالمقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط المقارنة، فقد أسهم نمو عامل الشغل، من حيث الكمية، بشكل كبير في التنمية في شمال أفريقيا (باستثناء تونس). وقد ساهم رأس المال البشري في تحقيق نمو يماثل ما تم تسجيله في مجموعة البلدان المُتخذة كأساس للمقارنة، باستثناء المغرب حيث سجل ارتفاعا قدره 0.1% فقط، في حين تضاعف هذا الرقم أكثر من 6 مرات في تونس أو الجزائر. في حين ساهم رأس المال المادي بمتوسط قدره 2.7% في شمال أفريقيا مقابل 4.5% في البلدان المُتخذة كأساس للمقارنة. وفي الأخير، يكمن الحدث الأبرز في مساهمة إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج السلبية في جميع بلدان شمال أفريقيا، باستثناء تونس، ولكن بمساهمة ضئيلة جدا تناهز 0.2%. ويتناقض المعطى مع ما تم تسجيله في البلدان ذات الدخل المتوسط المُتخذة كأساس للمقارنة، حيث كانت المساهمة كبيرة بشكل عام، باستثناء تركيا (–0.2%) وفيتنام (–1.6%). وتجدر الإشارة إلى أن جهود التصنيع في فيتنام تتسم بهيمنة مساهمة رأس المال حيث تقدر ب 7.4% (نمو في الناتج الداخلي الخام بنسبة 6.4%).

الجدول 3–3 : توزيع نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية، معدل الفترة 2000–2018)

	نمو الناتج المحلي الإجمالي	المساهمة في العمل الكمية	المساهمة في العمل الجودة	مساهمة رأس المال	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
الجزائر	3,4	1,5	0,6	2,4	−1,1
مصر	4,3	1,5	0,4	3,3	−0,9
المغرب	4,1	1,3	0,1	2,7	0,0
السودان	4,1	1,4	0,4	3,3	−1,0
تونس	3,2	0,6	0,6	1,7	0,2
بلدان متخذة كأساس للمقارنة ذات دخل متوسط					
الصين	7,6	0,2	0,3	6,6	0,5
الهند	6,9	0,9	0,6	3,8	1,6
ماليزيا	4,9	0,9	0,4	3,4	0,2
بولندا	3,7	0,2	0,4	1,9	1,3
تركيا	4,9	0,8	0,5	3,7	0,2
فيتنام	6,4	0,5	0,1	7,4	−1,6
البلدان ذات الدخل العالي					
كوريا الجنوبية	4,0	0,2	0,1	2,7	1,0
السويد	2,3	0,4	0,2	1,5	0,1
الولايات المتحدة	2,3	0,3	0,3	1,4	0,4

المصدر : منظمة مجلس المؤتمر، 2020

وتشير دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ((2019 إلى وجود اختلالات تشوب اقتصادات شمال أفريقيا وتمنع التخصيص الفعال لعوامل الإنتاج وكذا إعادة التخصيص، ليس فقط للأنشطة الأقل إنتاجية تجاه الأنشطة المنتجة، بل بشكل خاص بين المقاولات. ويعمل التقرير على فحص الاختلالات التي تشوب المنظومة المالية، وكذا تلك التي تطال سوق الشغل وأيضا بعض الاختلالات التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج. ويوضح التقرير، تحديدا، أن المؤسسات غير الفعالة يمكن أن تسهم في خلق بيئة تتعرض فيها المقاولات إلى العديد من الاختلالات، والتي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض عائد الاستثمار مع احتمال حدوث تأثير على النمو على المدى الطويل.

ولفهم هذا الوضع، يمكننا أن نأخذ على سبيل المثال الاستثمار في التعليم في شمال أفريقيا، لا سيما في ظل وجود اختلالات تضعف القطاع الخاص وتحد من ولوج مقاولات جديدة إلى السوق. إذ أن ضعف القطاع الخاص وانعدام فرص الشغل بالنسبة للعاملين من حاملي الشهادات، وهذا هو موضوع القسم

الموالي، يخلق حلقة مفرغة: أ) إذ يجد الشباب المتعلم أنفسهم عاطلين عن العمل أو يشغلون وظائف تحرمهم من استغلال مهاراتهم أو تحسينها، ب) بدورها، يتعذر على المقاولات الموجودة في السوق تسخير رأس المال البشري، على النحو الأمثل، لفائدة الاقتصاد، ج) ومن هنا، تشهد مداخيل التعليم في القطاع الخاص تراجعا وبالتالي، د) تنتقل الاستثمارات المخصصة للتعليم لفائدة التعليم غير المهيكل والذي يعتاش على حساب القطاع العام. وبالنظر إلى هذا كله، فإن الأداء الضعيف نسبيا لشمال أفريقيا، فيما يتعلق بالتحول الهيكلي وارتفاع الإنتاجية، يُعزى بالأساس إلى كون سوق الشغل لا يتسم بالديناميكية المُتوخاة حتى يتسنى له استيعاب تدفُق أفواج الراغبين الجُدد في اقتحام سوق الشغل، وخاصة الشباب من ذوي المؤهلات.

2.3. قلة خلق فرص الشغل، خاصة بالنسبة للشباب المؤهلين

في هذا الصدد، يلاحظ أن المنطقة دون الإقليمية ينتشر فيها نوع من البطالة المتوطنة، هذا إلى جانب ضعف في خلق فرص الشغل التي من شأنها استيعاب تزايد نسبة الساكنة النشيطة. وفي هذا السياق، تكشف المبيانات 3-1 و3-2 عن الهوة الآخذة في الاتساع بين النسب المسجلة في الشغل وتلك المسجلة على مستوى الساكنة النشيطة، إما إجمالا أو على مستوى الشباب. وواقع الحال أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2009 كانت معدلات تزايد الساكنة النشيطة وكذا الشغل تتأرجح بين 2.4% و3% على التوالي، غير أن هذه النسب انتقلت، على التوالي، إلى 1.6% و1.2% بين عامي 2010 و2018. وكنتيجة لذلك، تفاقم العجز في التشغيل بنسبة 5% خلال هذه الفترة. وعلى نفس النحو، نسجل نفس التحول فيما يتعلق بتشغيل الشباب.

المبيان 3-1 : تطور القوى العاملة و الشغل (بالملايين)، شمال إفريقيا

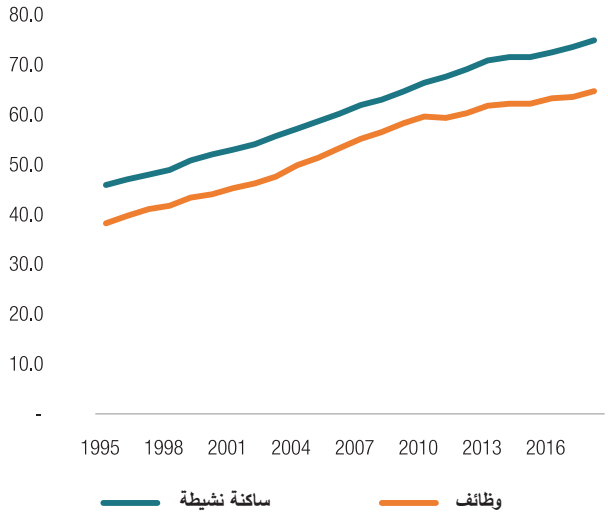

المبيان 3-2 : القوى العاملة و الشغل في صفوف الشباب (بالملايين)، شمال أفريقيا

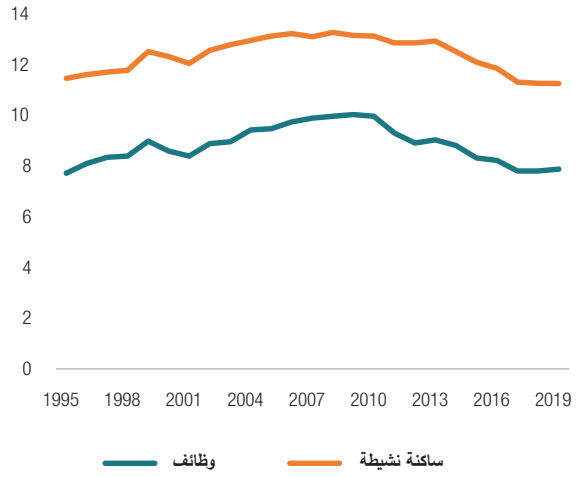

وبخصوص المعطى الثاني، فلعل ما يميز المنطقة هو ارتفاع معدلات البطالة، والتي تتفشى بشكل خاص في صفوف الشباب والنساء. وكما هو مبين في الجدول 3-5، فإن معدل البطالة في المنطقة دون الإقليمية يقترب بشكل عام من 10% (الجزائر، مصر، موريتانيا، المغرب) في حين يناهز 6.8% فقط في المتوسط في أفريقيا. بل وقد بلغ معدل البطالة 16% في تونس و16.6% في السودان و18.6% في ليبيا. ومن البديهي الإشارة إلى أن معدل البطالة هذا لا يأخذ في الاعتبار القطاع غير المهيكل، لكنه يمثل مؤشرا موثوقا من أجل المقارنة على المستوى الدولي. وللتوضيح، لا يقتصر الأمر على ارتفاع معدل البطالة فحسب، بل إنه يلقي بظلاله على الشباب بشكل خاص، حيث تتجاوز معدلات البطالة في كثير من الأحيان 30%، باستثناء موريتانيا والمغرب.

الجدول 3-4 معدلات البطالة، 2019

	إجمالية	للرجال	للنساء	للشباب
الجزائر	11,7	9,7	21,1	29,5
مصر	10,8	7,2	22,1	31,0
ليبيا	18,6	15,5	24,6	50,5
موريتانيا	9,6	8,4	12,1	14,8
المغرب	9,0	8,6	10,4	22,1
السودان	16,6	11,7	27,8	31,5
تونس	16,0	13,4	23,4	36,3
أفريقيا	6,8	6,3	7,5	10,1
بلدان ذات دخل متوسط متخذة كأساس للمقارنة				
الصين	4,3	4,8	3,7	10,3
الهند	5,4	5,4	5,2	23,3
ماليزيا	3,3	3,1	3,7	11,3
بولندا	3,5	3,5	3,5	11,6
تركيا	13,5	12,1	6,4	23,7
فيتنام	2,0	2,1	7,5	7,3
بلدان ذات دخل مرتفع متخذة كأساس للمقارنة				
كوريا الجنوبية	4,2	4,3	3,9	11,0
السويد	6,5	6,7	6,2	17,8
الولايات المتحدة الأمريكية	3,7	3,7	3,6	8,5

المصدر : إحصائيات منظمة العمل الدولية

وعلى سبيل المقارنة، ففي البلدان ذات الدخل المتوسط لا يتجاوز معدل البطالة في صفوف الشباب 25% ويقترب في المجمل من 10%. وعلى نفس النحو، تتفشى البطالة بشكل خاص في صفوف النساء وفق معدلات بطالة تتجاوز 20% باستثناء المغرب وموريتانيا. كما تنتشر البطالة بشكل خاص بين الشباب المتعلمين (الجدول 9-6 في الملحق 9.1)، في حين أن العديد من بلدان شمال أفريقيا تصنف من بين 20 بلدا التي استثمرت بشكل كبير في التعليم بين سنتي 1980 و2010 (الجدول 9-7، الملحق 9.1). وتجدر الإشارة إلى أنه حسب جارامیلو وميلونيو (Jaramillo et Melonio 2011)، فإن نسبة العاطلين عن العمل في صفوف حاملي شهادات التعليم العالي في مصر والمغرب وتونس مرتفعة سبع مرات تقريبا مقارنة بما هو مسجل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سنة 2010، وهو الأمر الذي يوحي أنه حتى بالنسبة لمن يتوفرون على مستوى تعليمي عالي تظل فرص حصولهم على عمل ضعيفة.

أما بالنسبة للمعطى الثالث، فيتعلق بضعف المشاركة في سوق الشغل. حيث يتجلى أن أداء دول شمال أفريقيا يقل عن أداء جميع البلدان المُتخذة كأساس للمقارنة، حيث بلغ متوسط المساهمة في سوق الشغل 46.7% مقابل 62% في المتوسط بالنسبة لعينة البلدان ذات الدخل المتوسط (الجدول 9-8، الملحق 9.1). وبالنسبة لمعدل التشغيل فقد بلغ 40% في المتوسط، مقابل 58.7% في البلدان المعتمدة كعينة.

وقد عمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2019) إلى تقديم تفسير، ولو جزئي، عن هذا الأداء الضعيف نسبيا، سواء من حيث تشغيل الشباب والنساء أو من حيث المساهمة في سوق الشغل، وعزت ذلك إلى وجود اختلالات يعاني منها سوق الشغل. ويتناول التقرير على وجه الخصوص الاختلالات الناجمة عن الإفراط في التوظيف العمومي، والفارق الحاصل في التشغيل بين القطاعين العام والخاص، والذي يُعد إيجابيا بالنسبة لبعض البلدان لا سيما المغرب وتونس وبدرجة أقل الجزائر، مما يؤدي إلى انحياز في التخصيص وفي مراكمة رأس المال البشري لفائدة الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، فمن أجل الرفع من حظوظهم في الحصول على وظيفة في القطاع العام، يميل الشباب إلى الحصول على شهادات في التعليم العالي لا تلقى إقبالا في القطاع الخاص. وبالتالي يفضل

أولئك الذين يتوفرون على الإمكانيات انتظار وظيفة في القطاع العام على أمل الحصول على راتب مرتفع نسبيا لكن مقابل مردودية أقل. وإلى كل هذا ينضاف تأثير سلبي آخر والذي يتعلق بالمساهمة في سوق الشغل. والحال أنه، يمكن للوظائف العمومية التي تتيح رواتب جيدة وأكثر استقرارا أن تثني عزيمة أفراد الأسرة في الحصول على مُرتبات إضافية. أضف إلى ذلك، عندما يكرس السياق الثقافي السائد نبذ فكرة اشتغال المرأة. وبالتالي يُساهم هذا الوضع في تراجُع المُساهمة في سوق الشغل. وفي الأخير، إذا ما أجرينا مقارنة بين هذا الأمر وبين الإحصاءات المتعلقة بالإكراهات التي تواجهها المقاولات، فسنجد أنه من اللافت للنظر أن المغرب وتونس يُعدان من بين البلدان التي تُصرح فيها نسبة كبيرة من المقاولات بأن الحصول على اليد العاملة المؤهلة يُعتبر من بين أكبر الإكراهات. وهو ما قد يشي بأن القطاع العام يستأثر باليد العاملة المؤهلة وبالتالي يُحرم منها القطاع الخاص، مما يساهم في استمرارية الاختلالات وتسجيل خسائر في الإنتاجية في هذين البلدين.

3. قطاع خاص يعاني جراء تنمية مالية ضعيفة نسبيا

تعتبر مسألة تنمية القطاع الخاص أمرا بالغ الأهمية في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية. فبالنسبة لشمال أفريقيا، تمثل المقاولات الصغرى والمتوسطة ما بين 24% إلى 46% من إجمالي نسبة الشغل، مشكلة بذلك عاملا مهما من شأنه الإسهام في الحد من البطالة المرتفعة لدى الشباب وكذا المساهمة في الجهود الرامية للحد من الفقر(المؤشرات الاقتصادية، المقاولات الصغيرة جدا/ المقاولات الصغرى والمتوسطة 2019). والملاحظ أنه على مدار العقدين الماضيين، تعَذر خلقُ فرص الشغل في القطاع الخاص المهيكل، والذي تحركه إلى حد كبير المقاولات الصغيرة جدا حديثة النشأة والتي يقل عمرها عن خمس سنوات وتُشغل أقل من خمسة عمال، إذ لم يتمكن من مواكبة الارتفاع الحاصل في صفوف اليد العاملة من الشباب في المنطقة. من بين 123 دولة، تُعد مصر والجزائر والمغرب وتونس من بين البلدان الأقل كثافة بشأن الولوج إلى القطاع المُهيكل، وهو الأمر الذي يُنبئ بالصعوبات التي تعترض المقاولات الناشئة من أجل ولوج الأسواق (ريجكيرز،2014Rijkers). بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف تخصيص الموارد يحد من ارتفاع الإنتاجية وكذا من ارتفاع الشغل بالنسبة للمقاولات المغربية والمصرية على مدى دورة حياتها، في حين أن المقاولات الصغرى في تونس يتعين عليها العمل على تحقيق نسب نمو أكبر مقارنة بنظيراتها في لبنان أو تركيا (Schiffbauer et al. 2015).

وواقع الحال أن هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء هذا الضعف الذي يعاني منه تطور القطاع الخاص، من قبيل ذلك مناخ المال والأعمال الذي لا يُعتبر مواتيا بما فيه الكفاية، ولكن يظل الحصول على التمويل من بين أبرز العقبات التي أثارتها المقاولات (Schwab، 2018). وحسب البحث الذي قام به البنك الدولي، والذي يفيد أن ما بين 23 و28% من المقاولات التي تم استجوابها تتوفر على أقل من 100 عامل في مصر والمغرب وتونس كما أنهم يعتبرون التمويل العقبة الرئيسية أو الصعبة (الجدول 3-6)، مقابل أزيد من 15% بالنسبة لدول أخرى مثل الهند أو الصين أو تركيا.

الجدول 3-5 : مُعوقات تمويل الشركات :

	حينما يُشكل التمويل العائق الأكبر	حينما يُشكل التمويل عائقا كبيرا أومهما
شمال أفريقيا	9,00%	23,84%
بقية العالم	15,34%	27,12%
مصر	10,36%	28,46%
تونس	10,17%	23,94%
المغرب	9,78%	27,67%
السودان	5,68%	15,28%
اقتصادات ناشئة متخذة كأساس للمقارنة		
تركيا	17,43%	11,46%
الهند	11,67%	15,11%
الصين	22,44%	2,85%
السويد	6,70%	3,28%

المصدر : الدراسات الاستقصائية المؤسسية للبنك الدولي (تركيبة من الدراسات الاستقصائية المختلفة)

وحسب تقديرات مؤسسة التمويل الدولية، يبلغ الطلب المحتمل على تمويل المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة – بالنسبة للقطاعين المهيكل وغير المهيكل – في 128 دولة نامية حوالي 8.9 تريليون دولار أمريكي، أي أكثر من ضعف المبلغ المقدم حاليا (Bruhn et al.2017). بالنسبة لشمال أفريقيا، لا يزال عجز التمويل حاضرا بقوة: بالنسبة للمغرب ومصر، يعتبر العرض الحالي للقروض الموجهة للمقولات الصغيرة جدا وكذا إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة أقل بكثير من المتوسط المعمول به في البلدان النامية (14% من الناتج الداخلي الخام) وبالتالي يمثل ذلك أقل من نصف الطلب المحتمل، وما بين 1/5 و1/15 من الطلب المحتمل بالنسبة للمغرب ومصر على التوالي (معطيات البنك الدولي حول الفجوة المالية لسنة 2018). وبذلك يقدر العجز الإجمالي في تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة لهذه البلدان الثلاثة بحوالي 66.4 مليار دولار أمريكي.

وبخصوص هذا العجز الحاصل في التمويل، والذي يأخذ بعين الاعتبار تخمينات الطلب المحتمل ويشمل معه أيضا القطاع غير المُهيكل، فإن الأرقام التي تم التوصل إليها من المقاولات المدرجة ضمن البحث تعكس صورة إيجابية عن عمليات التمويل التي تحظى بها المقاولات الصغرى والمتوسطة في دولتي المغرب وتونس. وفي هذا الصدد، نجد أن المقاولات التي تضم أكثر من خمسة عمال وأقل من 100 عامل، والمستفيدة من قرض بنكي أو خط ائتمان، تسجل حصة مرتفعة نسبيا بالمغرب وتونس، وذلك بحوالي 50%، مقابل 5% إلى 7% في دولة مصر. وبالرغم من الحصة المرتفعة نسبيا للمقاولات الصغرى والمتوسطة المهيكلة والتي تستفيد من قروض بنكية بالمغرب، فإن تقديرات مؤسسة التمويل الدولية، الخاصة بالعجز في التمويل، تشير إلى أن الطلبات المحتملة في هذا الشأن تبقى مرتفعة جدا. وجدير بالذكر أن الدراسة، التي شملت حوالي ربع المقاولات في المغرب وتونس، تشير إلى أن الحصول على التمويل ما زال يواجه عدة عوائق مقارنة مع مصر (الدراسات الاستقصائية للبنك الدولي حول المقاولات).

ويعزى مشكل حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة على التمويل إلى عوامل مختلفة، خصوصا تلك التي لها صلة بتنمية القطاع المالي وهيكلة المؤسسات (المقاولات العائلية، غياب الشفافية المالية وغياب الطابع النظامي... وغيرها)، بحيث لا تزال دول شمال أفريقيا تسجل خطوات متباطئة في مجال تطوير قطاعها المالي. وفي هذا الصدد، يعرض الجدول 3-7 التدابير المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي من أجل تطوير القطاع المالي، بحيث نجد أن هناك ثلاثة مؤشرات قياس معتمدة في هذا الجانب، إذ يعمل المؤشر الأول على قياس التطور الشامل للقطاع المالي، أما المؤشر الثاني فيقيس المؤسسات المالية (البنوك، وغيرها)، في حين أن المؤشر الثالث يهُم قياس الأسواق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير واقع الحال إلى أن المنطقة دون الإقليمية يتخللها تباين وعدم انسجام ملحوظين بسبب وجود مجموعتين من البلدان. فالمجموعة الأولى تضم مصر والمغرب وتونس، وهي بلدان تسجل نسب نمو متوسطة في مجال تطوير القطاع المالي، في حين أن المجموعة الثانية تشمل الجزائر وليبيا وموريتانيا والسودان، والتي تسجل معا نسب منخفضة بعض الشيء في ذات القطاع مقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط.

الجدول 3-6 : تطور القطاع المالي

	حينما يُشكل التمويل العائق الأكبر	حينما يُشكل التمويل العائق الأكبر	حينما يُشكل التمويل العائق الأكبر
الجزائر	0,16	0,32	0
مصر	0,30	0,33	0,27
ليبيا	0,15	0,31	0
موريتانيا	0,13	0,24	0,01
المغرب	0,41	0,54	0,27
السودان	0,11	0,22	0
تونس	0,26	0,45	0,07
شمال أفريقيا	0,22	0,34	0,09
اقتصادات ناشئة مُتخذة كأساس للمقارنة			
الصين	0,64	0,63	0,64
الهند	0,42	0,39	0,45
تركيا	0,52	0,48	0,54
ماليزيا	0,68	0,69	0,65
بولندا	0,48	0,60	0,65
فيتنام	0,29	0,43	0,15

المصدر: صندوق النقد الدولي، مؤشر التطور المالي

وتجدر الإشارة إلى أن تدني مستوى تطور الأسواق المالية في شمال أفريقيا يشكل في حد ذاته عائقا كبيرا أمام تمويل المقاولات وأيضا أمام تطوير أدوات التمويل المبتكرة. هذا ويتسم مستوى تطور المؤسسات المالية في المنطقة دون الإقليمية بتشابه نسبي، رغم اختلاف عمق وتنويع القطاع البنكي فيها (انظر الجدول 9-7 في الملحق9.1). وعلاوة على ذلك، يتميز مستوى التطور السالف الذكر بالتركز النسبي، مما يساهم بشكل كبير في الحد من القدرة التنافسية للقطاع البنكي، وبالتالي فرض صعوبات أمام تلبية احتياجات المقاولات في هذا الصدد. وحسب مؤشر ليرنر (Lerner) للمنافسة، وهو مقياس للقوة السوقية في السوق البنكية، فإن مجمل منطقة شمال أفريقيا تسجل قيمة 0.35، وهي قيمة مرتفعة نسبيا مقارنة بمناطق أخرى خارج القارة الإفريقية، والتي تسجل مؤشراتها قيما تتراوح من 0.2 إلى 0.27 (البنك الإفريقي للتنمية، 2015). إلى جانب ذلك، يسيطر القطاع العام على جزء كبير من التمويلات البنكية، مما يساهم في إقصاء القطاع الخاص في هذا المجال.

ويشكل معدل القروض المقدمة للشركات العمومية والخاصة 70.7% من الناتج الداخلي الخام في مصر و37.7% في الجزائر و22.2% في المغرب، مقارنة ب9.4% في تونس. فهذه الأخيرة تسجل نسبة مماثلة مع البلدان ذات مستويات دخل مماثلة في مناطق أخرى من العالم، بيد أن قطاعها البنكي لا يزال يواجه صعوبة كبيرة متمثلة في وجود فجوة تمويلية شاملة وتراجع في رسملة القطاع البنكي إلى ما دون العتبات المطلوبة (Frewer، 2016). وبالنسبة للجزائر، تسيطر بنوك الدولة على أكثر من 90% من سوق البنوك التجارية. أما في مصر، توجد ثلاثة بنوك، من أصل خمسة أكبر بنوك، هي مملوكة للدولة (مجموعة أكسفورد للأعمال -OBG 2018). وعليه، تشكل الحصة الكبيرة للدولة في القطاع البنكي عاملا أساسيا في تفاقم عدم استقرار وغياب كفاءة القطاع المالي بصفة عامة، بحيث أبانت الدراسات ذات الصلة عن مخاطر أعلى بالنسبة للقروض متعثرة السداد في الحالات التي تكون الدولة تملك حصص مهمة من أصول البنك (Racha et al. 2011, Benhassine et al. 2009).

3.4 دول ترتبط بسلاسل القيمة العالمية على نحو متفاوت

يبقى مستوى تأثير أزمة كوفيد-19 على اقتصادات دول شمال أفريقيا، سواء على المدى القصير أو المتوسط ، مرتبط أساسا بهيكلة هذه الاقتصادات (المساهمة النسبية لمختلف القطاعات) وأيضا بدرجة اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. فعلى مستوى الهيكلة الاقتصادية، نجد أن الوباء كان له تأثير عالمي واضح، خصوصا بعد تراجع مستويات العرض والطلب، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة حسب القطاعات. وفي هذا الصدد، لوحظ أن قطاعات اقتصادية معينة تأثرت أكثر من غيرها، لاسيما قطاعات النقل والسياحة والطاقة، بحيث تأثرت البلدان التي تعتمد على هذه القطاعات بشكل كبير (تأثر قطاع السياحة في كل من مصر والمغرب وتونس، وتأثر قطاع الطاقة في الجزائر والسودان وليبيا).

وللإشارة، فإن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يرتبط أساسا بدرجة التنوع الاقتصادي، وله أيضا تأثير واضح على مسارات الخروج من الأزمة. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن دول شمال أفريقيا تتميز بارتباط غير متساوٍ بسلاسل القيمة العالمية، بحيث تشكل دول مصر والمغرب وتونس مجموعة واحدة مندمجة على درجات متفاوتة في سلاسل القيمة العالمية. فعلى سبيل المثال، نجد أن دولة تونس تتمتع باندماج قوي نسبيا في سلاسل القيمة العالمية، حيث أن صادراتها، خصوصا قطاع النسيج والإلكترونيات، ترتبط بنسبة حوالي 45% بسلاسل القيمة العالمية، ويبقى الاتحاد الأوروبي شريكها الرئيسي في هذا الجانب. ومن ناحية أخرى، يتميز اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية بتنوع كبير، حيث يضم قطاعات عديدة من قبيل البستنة والكيماويات والنسيج والآلات الكهربائية وصناعات السيارات والطيران بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات النقل. وفي سنة 2015، سجل ارتباط صادرات المغرب بسلاسل القيمة العالمية نسبة 43%. في حين أن دولة مصر تبقى أقل اندماجا في سلاسل القيمة العالمية، حيث سجل ارتباط صادراتها بسلاسل القيمة العالمية نسبة 10% فقط سنة 2018. أما بالنسبة لباقي دول المنطقة دون الإقليمية، فنجد أنها لا ترتبط بعد بسلاسل القيمة العالمية. ومن شأن العملية الحالية لإعادة تنظيم التجارة العالمية أن تُحدث بعض الآثار على اقتصادات بلدان شمال أفريقيا. وجدير بالذكر أن هناك عوامل عدة في طور التشكل، والتي ستعيد تنظيم التقسيم الدولي للعمل: (1) مجموعة من التوترات الجيوسياسية الناتجة عن الأزمة المرتبطة بكوفيد-19، (2) مخاطر الاضطرابات المرتبطة بتركز الموردين، (3) تطوير تقنيات جديدة تجعل قرب الإنتاج من المستهلك النهائي أكثر ربحية، وأخيرا (4) تطوير الذكاء الاصطناعي والروبوتات، والتي ستؤثر لامحالة على اليد العاملة وتوطين الإنتاج.

ومن المرجح أن تستفيد البلدان المرتبطة أصلا بسلاسل القيمة العالمية، بفضل هذا الارتباط، من الانتعاش المحتمل للتجارة العالمية، فتظفر بالتالي بموطئ قدم ملائم بعد إعادة تنظيم سلاسل القيمة هذه. ومن أجل التأقلم وكذا الحصول على موقع في التقسيم الدولي الجديد للعمل، يتعين على بلدان شمال أفريقيا إجراء إصلاحات على المدى الطويل بُغية زيادة القدرة التنافسية لاقتصاداتها ولأنظمتها الاجتماعية. وتشير العديد من الدراسات إلى أن حقبة ما بعد كوفيد-19 ستتميز بتقوية سلاسل القيمة المحلية. وبناء على دراسة تحليلية لتأثير اضطراب سلاسل القيمة العالمية على قطاعات مثل قطاع الإلكترونيات وقطاع السيارات في بعض البلدان الآسيوية، أوضح ليو وآخرين (Liu et all (2020) أن أزمة كوفيد-19 عجلت ببروز اتجاهين اثنين، بحيث يتمثل الأول في فصل سلاسل التوريد الصينية والثاني في نقل عمليات التصنيع الاستراتيجية خارج حدود

الصين. ومن هذا المنطلق، من المُرتقب أن تستفيد دول شمال أفريقيا من تعزيز تكاملها الاقتصادي، ولا سيما عبر الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وتعتبر دول شمال أفريقيا إحدى المناطق دون الإقليمية الأقل تكامُلا في العالم وفي أفريقيا نفسها، وذلك برغم المكاسب المُحتمل تحقيقُها من تعزيز التكامل بينها. ويوضح المبيان 3-3 النسبة المئوية للصادرات داخل المنطقة من إجمالي صادرات المنطقة. وعلى الرغم من أنه سجل بعض الارتفاع الملحوظ في سنة 2018، إلا أن التبادل التجاري بين دول شمال أفريقيا يشكل نسبة 5.1% فقط من صادرات منطقة شمال أفريقيا، ونسبة 3.1% نحو دول الاتحاد المغاربي، مقارنة بنسبة 10.5% نحو السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) ونسبة 19.8% نحو مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC).

المبيان 3-3: مستوى الصادرات بين الدول في مختلف مناطق العالم (النسبة المئوية % من الصادرات)

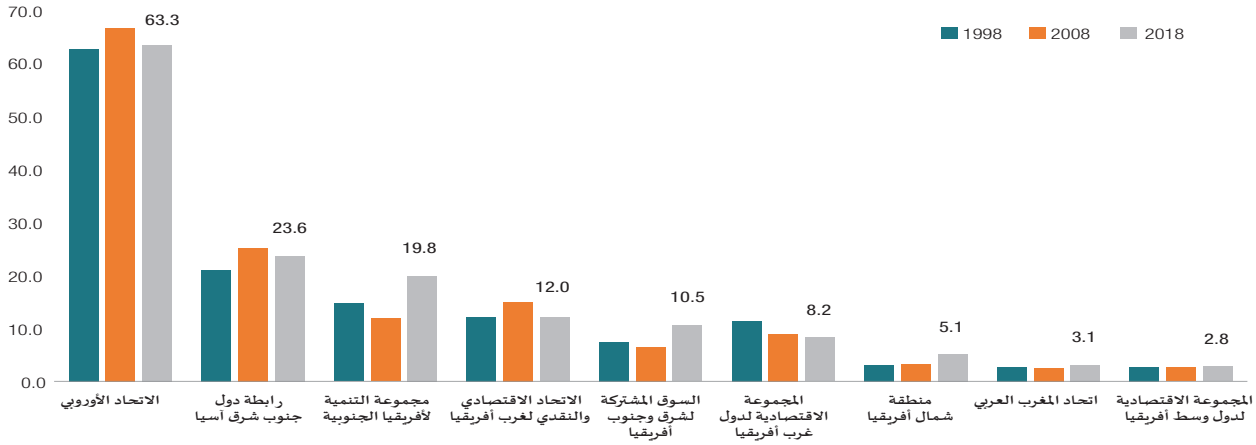

المصدر: إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

هذا ولا تزال المنطقة دون الإقليمية تُعاني من بعض نقاط الضعف، لعل أهمها مُرتبط بدرجة تعقيد صادراتها، والتي تظل منخفضة نسبيا، رغم تسجيلها لبعض التقدم. وعلاوة على ذلك، تبلغ نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي 22.7% في شمال أفريقيا، مقابل متوسط 58.8% بالنسبة للبلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة، و65.8% بالنسبة للبلدان المتقدمة المُتخذة كأساس للمقارنة (انظر الجدول 9-11 في الملحق). وبالرغم من ذلك، توجد هناك اختلافات بين دول شمال أفريقيا في هذا المجال، بحيث أن البلدان التي تُشكل المحروقات الحصة الأكبر من صادراتها، نجد أن المحتوى التكنولوجي فيها لا يتجاوز 5%، بخلاف المغرب وتونس اللذان يمتلكان حصة أعلى في هذا الجانب وذلك بنسبة 51% و53.8% على التوالي. وعليه، تبقى دول هذه المنطقة أدنى بقليل من المتوسط المُسجل في البلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة. من جانبها، تسجل حصة المنتجات التكنولوجية في دولة مصر نسبة 30% فقط. وتعكس حصة المنتجات التكنولوجية في صادرات دول شمال أفريقيا مستوى تعقيدها الاقتصادي، وهذا ما يوضحه المبيان 3-4، الذي يعكس التطور الحاصل بين سنتي 2000 و2018 لمؤشر التعقيد الاقتصادي، وهو مؤشر تقييم للحالة الراهنة للتعرف على مستوى الإنتاجية في بلد مُعين. وفي هذا الصدد، يمكن لأي دولة أن تعمل على تحسين مؤشر التعقيد الاقتصادي الخاص بها، وذلك من خلال زيادة تنوع وتعقيد منتجاتها التي تقوم بتصديرها بشكل ناجح.

وباستثناء تونس، فإن مؤشر التعقيد الاقتصادي في باقي دول شمال أفريقيا ظل سلبيا خلال الفترة التي شملتها الدراسة. وفي نفس السياق، أحرزت مصر والمغرب تقدُما ملحوظا في هذا الجانب، إضافة إلى موريتانيا ولو بدرجة أقل، في حين تعرف بلدان أخرى ركودا، إن لم نقُل تراجُعا في مؤشر التعقيد الاقتصادي الخاصة بها. وبالموازاة مع ذلك، تحظى جميع البلدان المُتخذة كأساس للمقارنة بمؤشر إيجابي خلال نفس الفترة، باستثناء فيتنام، رغم أن هذه الأخيرة قامت بتحسين مؤشر التعقيد الاقتصادي بها بشكل لافت للنظر. ولقد كان رودريك وأخرين (Rodrik et al (2006)) وأيضا هاوسمان وآخرين (Hausmann et al (2007)) أول من أشاروا إلى أن الدول التي تنتج منتجات متطورة تُحقق بشكل تلقائي تقدما سريعا، مقارنة مع نظيراتها التي تنتج مواد تكون أقل تطورا. وأشار باحثون آخرون، لاسيما Felipe et al (2012)) (Jankowska et al. 2012 إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين التعقيد الاقتصادي ومعدل النمو في البلدان النامية. وفي ذات السياق، يُعزى الأداء الضعيف نسبيا لبلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بحصة المنتجات التكنولوجية في الصادرات إلى عدة عوامل، يأتي على رأسها مُعيقات تنمية القطاع الخاص (مناخ الأعمال، مستوى تنمية القطاع المالي، الاختلالات

المبيان 3-4 : تطور مستوى التعقيد الاقتصادي

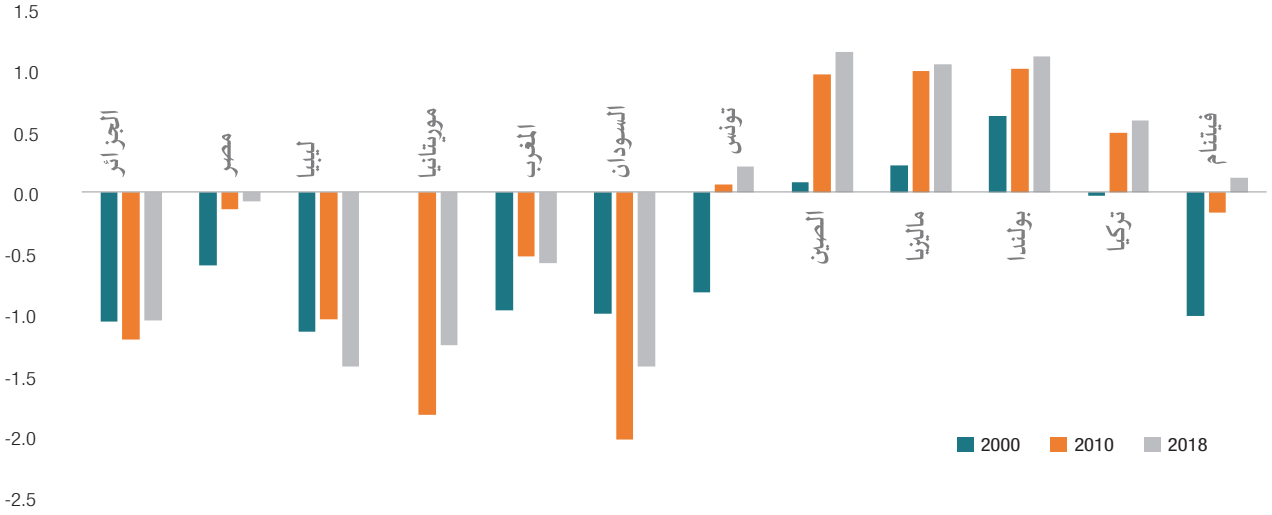

المصدر : https://atlas.media.mit.edu/en/rankings/country/eci/

الهيكلة الاقتصادية...وغيرها)، ناهيك عن محدودية القُدرة الاستيعابية والتطوير التكنولوجي.

5.3 قدرة استيعابية وتطوير تكنولوجي دون المستوى المطلوب

من شأن الثورة التكنولوجية الراهنة وما يوازيها من عملية تسريع في اعتماد أدواتها، خصوصا تلك التي فرضتها أزمة كوفيد-19 أن تُحدث آثارا اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي، ولاسيما على مسار التنمية الاقتصادية داخل البلدان السائرة في طريق النمو. وعليه، فإن بناء القُدرات التكنولوجية أصبح شرطا لا محيد عنه من أجل تحقيق التطور داخل دول شمال أفريقيا.

ويستعرض الجدول 3-9 أربعة مؤشرات قياس للقدرات التكنولوجية للبلدان. وجدير بالذكر أن مستويات أداء دول شمال أفريقيا في هذا الجانب يبقى ضعيفا نسبيا مقارنة بأداء البلدان المُتخذة كأساس للمقارنة. وإذا أخذنا على سبيل المثال مؤشر «الإبداع التكنولوجي»، فإن جميع بلدان المنطقة تُسجل أدنى الدرجات وهو أمر طبيعي بالنظر إلى مستوى تطورها، وهذا المُعطى يستثني تونس، رغم أنها لا تزال تسجل درجة ضعيفة في هذا الشأن.

الجدول 3-8: التطور التكنولوجي

	مؤشر الإنجاز التكنولوجي 2016	مؤشر الاستحداث التكنولوجي 2016	مؤشر المعرفة و التكنولوجيا	مؤشر الابتكار العالمي	مؤشر نشر الابتكارات الحديثة
الجزائر				13,42	23,1
مصر	0,308	0	21,13	28,5	0,17
ليبيا	0,221				
موريتانيا	0,304	0	19,88	30,9	0,31
السودان	0,124	0			0,11
تونس	0,35	0,0007	23,39	35,8	0,29
اقتصادات ناشئة مُتخذة كأساس للمقارنة					
الصين	0,419	0,0015	56,5	44,7	0,48
الهند	0,229	0,0003	30,3	36,2	0,18
ماليزيا	0,536	0,0015	17,9	46,9	0,76
بولندا	0,522	0,007	33,5	40,1	0,42
تركيا	0,412	0,004	30,2	36	0,28
فيتنام	0,402	0	25,7	34,8	0,51
اقتصادات متقدمة مُتخذة كأساس للمقارنة					
كوريا الجنوبية	0,661	0,075		53,3	0,71
السويد	0,685	0,427		61,4	0,59
الولايات المتحدة	0.635	0,131		60,3	0,56

المصدر : انظر الملحق

ومن البديهي أن جل الدول الناشئة التي تم اعتمادُها كبلدان للمقارنة تُسجل أيضا مؤشرا منخفضا، بالمقارنة مع الدول المتقدمة الثلاثة التي تم اختيارها لتكون مقياسا مرجعيا (كوريا الجنوبية والسويد والولايات المتحدة). وبالتالي، نجد أن مؤشر الابتكار العالمي (الذي تم اعتمادُه في 129 دولة) يعمل على قياس قُدرة البلد ونجاحه في الابتكار. ويشمل المؤشر العديد من العناصر، من قبيل الرأسمال البشري والبحث والبنية التحتية ودرجة تطور المقاولات. وفي هذا الصدد، تُعد تونس الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا التي حصلت على أعلى درجة بمعدل (35.8) في حين أن الجزائر سجلت أدنى درجة بمعدل (23.1)، وهذا بالمقارنة مع المتوسط الذي تم تحديدُه في معدل 40 في البلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة، في حين أن معدل الدول المتقدمة يصل إلى 58.3. وعليه، يشير مؤشر انتشار الابتكارات الحديثة بشكل واضح إلى محدودية قدرات بلدان شمال أفريقيا على استيعاب التقنيات الحديثة.

الجدول 3-9 : القدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية

	عدد الباحثين لكل مليون نسمة	النسبة المئوية لنفقات البحث و التطوير في الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر رأس المال البشري و مؤشر البحث و التطوير	مؤشر رأس المال البشري
الجزائر	819,3	0,54	27,9	0,52
مصر	687,7	0,58	19,7	0,49
المغرب	1073,5	0,71	27,8	0,50
تونس	1771,6	0,67	44,4	0,51
اقتصادات ناشئة مُتخذة كأساس للمقارنة				
الصين	1224,7	2,18	47,6	0,67
الهند	252,7	0,65	33,5	0,44
ماليزيا	2396,5	1,44	44,2	0,62
بولندا	2542,5	1,21	41,2	0,75
تركيا	1224,7	0,96	36,3	0,63
فيتنام	707,7	0,52	31,1	0,67

اقتصادات متقدمة مُتخذة كأساس للمقارنة				
كوريا الجنوبية	7497,6		66,5	0,84
السويد	7596,9	3,34	62,1	0,80
الولايات المتحدة الأمريكية	4545,3	2,84	55,7	0,76

المصدر : البنك الدولي ومؤشر الابتكار العالمي لسنة 2019

وبالتالي، يوجد هناك ترابط وثيق بين التطور التكنولوجي وقُدرات الاستيعاب، والتي يمكن فهمُها من خلال بعض المؤشرات مثل عدد الباحثين والإنفاق على البحث والتطوير ومستوى الرأسمال البشري. ويوضح الجدول 3-10 أنه بغض النظر عن المؤشر المستخدم، فإن أداء بلدان شمال أفريقيا أقل عموما من البلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة، والتي تبقى بدورها أقل بكثير من البلدان المتقدمة. ومن أجل الانتقال إلى مستوى أعلى من التنمية، تحتاج مصر والمغرب وتونس إلى بناء اقتصادات أكثر تعقيدا والارتقاء في سلسلة القيمة من خلال إنتاج سلع ذات محتوى تكنولوجي أعلى، بحيث لاتزال اقتصاداتُها تعاني من قدرة استيعاب تكنولوجية غير كافية. وعلاوة على ذلك، تنفق الدول الثلاث على البحث والتطوير ما متوسطه 0.65% من الناتج الداخلي الخام، مقارنة بـ 1.16% بالنسبة للبلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة، وحوالي 3.7% في المتوسط بالنسبة لكوريا الجنوبية، الولايات المتحدة والسويد. هذا ويبلغ المتوسط العالمي للإنفاق على البحث والتطوير برسم سنة 2018 2.27% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام.

ويعرض الجدول 3-10 أيضا مؤشرين لقياس الرأسمال البشري. ويجمع مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي بين مؤشرات التحصيل العلمي والأداء والاختبارات لقياس جودة التعليم ومتوسط العمر. وبناء على ذات المؤشر، حصلت بلدان شمال أفريقيا على درجات متقاربة جدا، وذلك بمتوسط 0.5، مقارنة بمتوسط 0.63 بالنسبة للبلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة. ومع ذلك، فإن فحص عناصر مؤشر رأس المال البشري يكشف عن أداء ضعيف من حيث جودة التعليم في بلدان منطقة شمال أفريقيا، بحيث أن متوسط المعدلات في اختبارات التحصيل العلمي هو 367 في شمال أفريقيا، مقابل 466 في البلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة و537 في البلدان المتقدمة. في حين نجد أن مؤشر رأس المال البشري الثاني يتمثل في مؤشر الابتكار العالمي الذي يتضمن أيضا مؤشرات خاصة بالبحث والتطوير والتعليم العالي...وغيرها.

واستنادا إلى هذا المؤشر، فإن تونس هي الوحيدة التي سجلت معدل أعلى من 30، لتبقى بالتالي تحاذي غالبية الاقتصادات الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة، التي يبلغ معدلها المتوسط 38. ومن أجل أن تجد دول شمال أفريقيا لنفسها موطئ قدم في حقبة ما بعد كوفيد-19 والاستفادة من إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، سيتعين عليها زيادة استثماراتها في رأسمالها البشري بشكل أكبر.

ويُعزى الأداء الضعيف لبلدان المنطقة دون الإقليمية من حيث التطور التكنولوجي والقدرة الاستيعابية للتأخير الذي تُعاني منه في مجال رقمنة اقتصاداتها.

6.3- ضرورة بذل المزيد من الجهود في مجال رقمنة الاقتصاد

تشهد الرقمنة انتشارا واسعا في جميع أنحاء العالم، في حين أن القارة الإفريقية، خصوصا منطقة شمال أفريقيا، لا زال أمامها مشوار طويل من أجل دمج اقتصاداتها في العصر الرقمي. وتستدعي الضرورة بذل المزيد من الجهود في المجال الرقمي لأن الأزمة التي تمخضت عن كوفيد-19 تسببت في تسريع وتيرة الرقمنة (ماكنزي، ماي 2020). ويرى الخبراء أنه في فترة ما بعد أزمة كوفيد-19، ستكون هناك ضرورة مُلحة بالنسبة للمقاولات الإفريقية لولوج عالم الرقمنة وزيادة استغلال الفُرص الهائلة التي توفرها التجارة الإلكترونية.

وتستند الرقمنة إلى عدة ركائز، لعل أهمها تطوير البُنى التحتية، لا سيما التوفر على خدمات الإنترنت ووسائل الدفع الإلكترونية. وعلى الرغم من تحسُن الولوج لخدمة الإنترنت، فإنه لا يزال مُعدل التوفر عليه منخفض جدا في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، ونفس الأمر ينطبق على خدمة تغطية الجيل الرابع، كما تشير إلى ذلك المؤشرات الواردة في الجدول 3-11.

الجدول 3-10 : الولوج إلى أدوات التكنولوجيا الرقمية (كنسبة مئوية من السكان)

	التغطية بشبكة الجيل الرابع	الوصول إلى الإنترنت	معدل اختراق الهاتف الثابت	معدل اختراق الهاتف النقال
الجزائر	39,70	42,94	9,95	111,66
مصر	45,60	44,95	7,99	95,28
المغرب	98,00	17,52	6,10	124,17
موريتانيا	60,30	52,19	1,36	103,17
ليبيا		98,09	8,00	91,47
تونس	86,80	55,50	11,26	127,70
شمال أفريقيا	66,10	51,87	7,44	109,00
اقتصادات ناشئة مُتخذة كأساس للمقارنة				
الصين	99,00	54,30	13,45	115,53
الهند	97,00	32,29	1,62	86,94
إندونيسيا	85,00	60,42	3,10	119,34
ماليزيا	93,00	59,09	20,34	134,53
بولندا	99,00	94,29	17,34	134,75
تركيا	95,00	64,68	14,13	97,30

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي

وسبق أن تطرقنا أعلاه إلى أن تطوير القطاع المالي في بعض البلدان لا يزال بعيد المنال، ونفس الشيء ينطبق على معدلات استخدام الخدمات البنكية بها، والتي تعتبر مُتدنية بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة الكبار الذين يتوفرون على «حساب نقدي على الهاتف المحمول»3% في شمال أفريقيا في سنة 2017 (المؤشر العالمي للشمول المالي – البنك الدولي، 2019)، مقارنة بـ 11% في ماليزيا و16% في تركيا و21% في دول أفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع). وحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن نسبة 28% فقط من الأفارقة هم من استخدموا الإنترنت في سنة 2019، وعليه يبقى عدد المتسوقين عبر الإنترنت قليلا نسبيا. وجدير بالذكر أن كينيا وموريشيوس وناميبيا وجنوب أفريقيا هي البلدان الوحيدة في أفريقيا التي تتجاوز فيها نسبة المتسوقين عبر الإنترنت 8%، مقارنة مع باقي البلدان الإفريقية التي لم تتجاوز بعد نسبة 5%.

ولابد من الإشارة إلى أن بعض الحكومات لا تولي اهتماما كبيرا لدور الرقمنة. وحسب مؤشر «الحكومة الرقمية –e-govern ment» التابع لمؤشر الابتكار العالمي، فإن خدمات الإدارات العمومية في دول شمال أفريقيا تعتبر ضعيفة نسبيا في سنة 2019. وفي هذا الصدد، تحتل الجزائر المرتبة 125 ومصر 101 والمغرب وتونس تحتلان مراتب أفضل، 75 و44 على التوالي، في حين تحتل ماليزيا وتركيا على سبيل المثال المركز 27.

وبالتالي، فالتجارة الإلكترونية لا تزال تسجل تأخرا ملحوظا في منطقة شمال أفريقيا، بالرغم من أن أزمة كوفيد-19 أظهرت أنها يمكن أن تكون وسيلة مهمة للحد من انخفاض مستويات الطلب بسبب إجراءات الحجر الصحي. وحسب مؤشر التجارة الإلكترونية بين المقاولات والمستهلكين الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي يقوم بتصنيف 147 دولة في العالم، فإن غالبية دول شمال أفريقيا تتموقع أسفل المرتبة 97، باستثناء تونس والمغرب اللذان يحتلان المرتبة 79 و85 على التوالي. وجدير بالذكر أن المغرب يحظى بحجم أكبر من التجارة الإلكترونية، حيث حقق معاملات وصلت إلى 1285 مليون دولار سنة 2017، ولذلك يحتل المرتبة 85، بعد تونس (79) في مؤشر التجارة الإلكترونية بين المقاولات والمستهلكين الخاص بالأونكتاد. ويعرض الجدول 9-9 في

الملحق بعض المؤشرات والتوصيفات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير الإنترنت والاتصال. وتشير جميع المؤشرات المعتمدة إلى أن أداء دول شمال أفريقيا يعتبر منخفضا مقارنة مع البلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة. فعلى سبيل المثال، يكشف «مؤشر الاتصالات الجوالة»، الذي يقيس أداء 165 دولة بخصوص المحفزات الرئيسية لاستخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول، عن فجوة كبيرة في دول شمال أفريقيا، بمتوسط 3.0، مقابل 4.13 بالنسبة للبلدان الناشئة المُتخذة كأساس للمقارنة و5.5 بالنسبة للبلدان المتقدمة.

وإن دلت هذه المؤشرات على شيء فإنها تدل على تأخر دول شمال أفريقيا في تبني ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ظل الوتيرة المتسارعة للرقمنة الناجمة عن الأزمة المرتبطة ب كوفيد-19، فإن هذا الأمر يضعف مكانة شمال أفريقيا في إعادة التشكيل الاقتصادي الذي بدأ العالم يشهده، والذي ستتزايد وتيرته لا محالة في السنوات القادمة.

7.3- إمكانيات الدولة التي يتعين تعزيزها

بالحديث عن إمكانيات الدولة، ينبغي فهمها بمعناها الشامل سواء من حيث الإمكانات الجبائية أو من حيث الحكامة. وفي هذا الصدد، يُتيح الدمج بين هذين المُعطيين الوقوف على مدى قدرة الدول على القيام بدورها وكذا بلورة سياسات عمومية فعالة. إذ تُعتبر هذه المسألة في غاية الأهمية، وذلك على اعتبار أن نجاعة النفقات العمومية تُعد تحديا كبيرا، خاصة في الأوقات التي تشهد تراجعا في الموارد المالية. وفي شمال أفريقيا، عرفت النفقات العمومية ارتفاعا بشكل مُستمر، لكن أثر ذلك على النمو الاقتصادي كان متفاوتا (المبيان 1.9 في الملحق).

ومن حيث تعبئة الموارد، يلاحظ، بشكل لافت، غيابُ التجانُس بين بلدان شمال أفريقيا. وفي هذا السياق، تصنف الجزائر والمغرب، في شمال أفريقيا، من بين البلدان التي تسجل أعلى النسب من حيث المداخيل العمومية (% من الناتج الداخلي الخام) في أفريقيا، بينما يُصنف السودان ضمن البلدان ذات المداخيل العمومية المنخفضة (أنظر المبيان 3.9 في الملحق)، وقد أدت الزيادة في النفقات العمومية، المقترنة بزيادة طفيفة في الموارد، إلى زيادة عجز الميزانية وارتفاع الدين. ويعد عجز الميزانية مشكلة مستفحلة في شمال أفريقيا، غير أن معظم البلدان بذلت جهودا في سبيل ترشيد المالية العمومية وتقليص مظاهر العجز المسجلة (أنظر المبيان 4.9 في الملحق).

وفي سياق متصل، ارتفع إجمالي الدين العمومي بشكل كبير منذ سنة 2008، وقد تواصل هذا الارتفاع متجاوزا بذلك متوسط النسب المسجلة على المستوى الإفريقي. ويوضح المبيان 5.9 في الملحق أن شمال أفريقيا تحتل المراكز الأولى مقارنة بالمناطق الإفريقية الأخرى من حيث الدين. كما أن الدين الخارجي انتقل من 11.4% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2015 إلى 44.6 % في سنة 2018. وقد أدى ارتفاع الدين إلى تسجيل ارتفاع في خدمة الدين التي بلغت 4 % من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016، وهو مستوى مرتفع جدا مقارنة بمتوسط المعدل المسجل في أفريقيا.

أما بخصوص المكون الثاني، تُعد الحكامة مكونا مهما للغاية ضمن إمكانيات الدولة، ويبدو أنها نقطة الضعف التي تعاني منها شمال أفريقيا. ويعرض الجدول 1.12 عددا من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة للحكامة العمومية. وبغض النظر عن البعد الذي تم تباحثُه و المؤشر الذي تم اعتماده، يلاحظ أن أداء شمال أفريقيا يبقى ضعيفا إلى حد ما، لكن مع بعض التفاوتات. ويبدو أن أداء المغرب وتونس يعتبر أفضل من البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

الجدول 3 -11: مؤشرات الحكامة

	مؤشر مدركات الفساد (2019) المرتبة ضمن 180	مؤشرات البنك الدولي حول الحكامة (2018) المعدل الأقصى = 100	مؤشرات مجموعة الأزمات الدولية: نوعية البيروقراطية 2017 المعدل الأقصى = 4	المنتدى الاقتصادي العالمي: المؤسسات، 2019 المرتبة ضمن 141	مؤشر مؤسسة مو إبراهيم للحكامة مؤشر 2018، المعدل الأقصى = 100	المؤشر الدولي للحرية الاقتصادية 2020، المرتبة ضمن 186	بنك التمويل والإنماء، مؤشر الحكامة 2018: المعدل الأقصى = 10	بنك التمويل والإنماء، مؤشر الحكامة 2018: المعدل الأقصى = 10
الجزائر	106	22.7	2	111	50	169	4.6	5.1
مصر	106	23.7	2	82	50	142	4	4.4
ليبيا	168	2.9	1.5	–	28	–	2.3	2.4
موريتانيا	137	23.1	–	136	43	130	4.1	4.3
المغرب	80	41.7	2	45	58	78	4.3	4.7
السودان	173	5.5	1	–	31	173	2	2
تونس	74	44.4	2	73	64	128	5.3	6
الدول المتخذة كأساس للمقارنة								
الصين	80	42.8	2	29	–	103	4.8	5.3
الهند	80	48.4	3	59	–	120	6	6.7
ماليزيا	51	64.9	3	25	–	24	5.2	6
بولونيا	41	72.1	3	60	–	46	6.3	7.7
تركيا	91	37.9	2	71	–	71	4.7	5.4
فيتنام	96	40.9	2	89	–	105	4.5	5
كوريا الجنوبية	39	77.3	2	26	–	25	6.5	7.9
السويد	4	94.7	4	10	–	22	–	–
الولايات المتحدة	23	84.3	4	20	–	17	–	–

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات مجموعة الأزمات الدولية، مؤسسة مو إبراهيم، مؤشر مؤسسة برتيلسمان للتحولات (www.bti-project.org BTI) و البنك الدولي

لعل من بين أهم الدروس التي يتعينُ استخلاصُها من الجائحة هو أن التعامل مع أزمة من هذا النوع يتطلب مستويات عالية من التعاون. وهذا الأمر تمخضت عنه نتائج فورية انعكست على مظاهر الحكامة، كما أنه أبرز الأهمية البالغة «للحكامة المندمجة»، التي تمت الدعوة إليها في إطار أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، باتت مسألة إدخال إصلاحات عميقة على الحكامة، لا سيما من خلال تسخير التقنيات الحديثة، ضرورية من أجل مواجهة التغيرات التي تسبب فيها كوفيد-19.

4. تأثير الجائحة على المدى القصير والتغيرات التي أحدثتها على المدى المتوسط

على فرض أن تأثير الجائحة، على المدى القصير، على اقتصادات شمال أفريقيا بات مفهوما بشكل أكبر، إلا أن عواقبها على المدى المتوسط ليست واضحة إلى حد الآن. فعلى المدى القصير، كان للجائحة عواقب وخيمة على اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. وفي ظل هذا الوضع، من المرتقب أن ينخفض النمو في شمال أفريقيا إلى % 1.8 في سنة 2020، في حين قد يطال فقدان مناصب الشغل بدوام كامل 5 ملايين منصب شغل. ونتيجة لتراجع أسعار النفط بنسبة 50% وكذا جراء الحجر الصحي، من الممكن أن يسجل الناتج الداخلي الخام في الجزائر انخفاضا من 4.5% . إلى 5.8% . في سنة 2020، وفي ليبيا إلى 5.5%.. وبسبب الصدمة التي تلقتها اقتصاداتهما جراء تراجع السياحة والطلب من الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يشهد المغرب وتونس نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة تقدر ب 3.7% . و 5% . على التوالي. وبدوره، يُرجح أن ينخفض الناتج الداخلي الخام في موريتانيا بنسبة % 2 بسبب انكماش الصادرات وتراجع الاستثمار. وأخيرا، تعتبر مصر أفضل دولة من حيث التصدي لتبعات الجائحة، مع تقديرات جد متفاوتة حسب المصادر، تتراوح ما بين 1.1%. حسب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة إلى 2% حسب صندوق النقد العربي.

أما على المدى المتوسط، فسيتعين مواجهة العديد من التحديات من أجل استئناف الانتعاش الاقتصادي. وبداية، يتوقع أن نشهد اندثار العديد من المقاولات كما أن تضعضع حال تلك التي قاومت من أجل البقاء سيؤثر على قدرتها في تخطي الأزمة، لا سيما في ظل سياق يتسم ببطء استئناف الطلب. ثانيا، ستتأثر بعض القطاعات مثل السياحة بشكل دائم، من ناحية بسبب الطلب الذي سيظل ضعيفا نسبيا لعدة سنوات، ومن ناحية أخرى من خلال التغيرات العميقة سواء فيما يخص المستهلكين أو على مستوى العرض. فيما يتعلق بالطلب، فسيتعين على المقاولات (الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام) التأقلم مع العادات والمتطلبات الجديدة للمستهلكين، مثل التوجه الكبير نحو الاستهلاك عبر الإنترنت أو في أشكال أخرى تعتمد «البعد عن الموقع».

أما فيما يتعلق بالعرض، فمن المُرجح أن تكون التغيرات عميقة على المدى المتوسط، وذلك بسبب تأثير بعض العوامل المختلفة التي تتداخل فيما بينها. ولعل أول هذه العوامل يتمثل في إعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية وذلك بتزامن مع تجارة عالمية أقل تجزئة في حين ستكون منتظمة بشكل أكبر حول سلاسل القيمة المحلية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التباطؤ في تشتُت نظام التجارة الدولي بدأ بالفعل منذ سنة 2011، حسب رودريك وآخرين (Rodrik et al. (2018))، ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الأمر بشكل أكبر. ويمكن لبلدان شمال أفريقيا، إذا ما أوجدت لنفسها الوسائل اللازمة، أن تكون من بين أكبر الرابحين في هذا التحول.

أما العامل الثاني، فيتمثل في الثورة الرقمية، بما لها من نتائج عميقة على المجتمعات في البلدان المتقدمة، وكذلك في البلدان النامية. كما أن للثورة الرقمية تأثيرات مباشرة على العرض، لا سيما من حيث نوعية السلع، وأنماط الإنتاج (بالنظر إلى اتساع استخدام الروبوتات، على سبيل المثال)، وعلى العلاقة بالزبائن، وسلاسل خدمات اللوجستيك، وكذا على تنظيم المقاولات. وتشكل التكنولوجيا الرقمية فرصة وتهديدا في آن واحد بالنسبة للبلدان النامية. وتعد فرصة كونها تتيح تسخير تطبيقات متعددة تمكن حل المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية بفعالية أكبر، كما تمكن أيضا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة (أنظر على سبيل المثال، TWI2050. العالم في سنة 2050 (2019)). بيد أنها تشكل تهديدا، على اعتبار أنه من المتوقع أن مناصب الشغل التي لا تتطلب كفاءات عالية هي الأكثر عرضة للأتمتة، وذلك وفق وتيرة متسارعة نظرا لتقدم الذكاء الاصطناعي. وفي نفس السياق، من المرجح أيضا أن تؤدي الثورة الرقمية إلى توسيع الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتشير غالبية الدراسات التي تقيس مدى تأثير انتشار استخدام الروبوتات على فُرص العمل في أفريقيا إلى احتمال تسجيل خسائر كبيرة (نسبيا) مقارنة بالدول المتقدمة. وعلى سبيل المثال، تقدر، حسب أرنتز وآخرين (Arntz et al. (2016))، نسبة العمال المعنيين بمخاطر الأتمتة العالية ب 40 % بين أولئك الحاصلين على دبلوم التعليم الثانوي وأكثر من 50 % للحاصلين على تعليم ابتدائي أو أقل. وتعتبر الصناعة التحويلية مُعرضة لتهديد كبير جراء انتشار استعمال الروبوتات، وهو الأمر الذي يجعل التصنيع أقل جاذبية باعتباره رافعة للتنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه يوجد بالفعل توجه تنازلي بالنسبة لكثافة اليد العاملة في المنتجات الصناعية المصدرة حسب (رودريك وآخرون Rodrik et al. (2018)). وفي ظل هذا السياق وبالنظر إلى تسارع الأتمتة والرقمنة، بات لزاما على بلدان المنطقة دون الإقليمية إعادة التفكير في المسارات التي تسلكها طلبا للتنمية.

5. مكامن القوة والضعف في اقتصادات شمال أفريقيا لمواجهة التحديات الناتجة عن الجائحة على المدى القصير والمتوسط

بكل تأكيد، لقد أثارت الأزمة المرتبطة ب كوفيد-19 تساؤلات حول الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، كما أنها، ومن دون شك، قد أعادت التوازن إلى أولويات بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي الواقع، إذا أخذنا في الاعتبار السياحة على سبيل المثال، فقد كانت تمثل % 10 من الناتج الداخلي الخام العالمي في سنة 2019، غير أنه من المرجح أن ينخفض عدد السياح الوافدين من 60 إلى 80% في سنة 2020. ويمكن لقطاع السياحة أن يشكل رافعة مهمة للتنمية لدول شمال أفريقيا، على اعتبار أنه يوفر فرصا للعمل وموردا للعملة الصعبة. إلا أنه من المحتمل أن تثير الأزمة تساؤلات حول السياحة الجماعية وكذا بشأن عوامل التنافسية في هذا القطاع. وعلى المدى القصير، من غير المتوقع أن يعود الإنفاق السياحي، قبل حلول سنة 2024، إلى المستويات التي كانت مسجلة قبل الأزمة، وهو الأمر الذي يهدد حوالي 120 مليون منصب شغل عبر العالم للخطر.

وإذا كانت البلدان المتقدمة قد تمكنت من امتصاص وقع صدمة الحجر الصحي، ولو جزئيا، باللجوء إلى العمل عن بعد والتجارة عبر الإنترنت، فإن البلدان النامية لم تتمكن من القيام بنفس الأمر، وذلك بسبب الافتقار إلى الإمكانات الإلكترونية الكافية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب هيكلتها الاقتصادية (اتساع رقعة القطاع غير المهيكل ناهيك عن تواضع النسيج الاقتصادي، وغيرها). وفي المجال الاجتماعي، برز ضعف المنظومات الاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا بشكل صارخ، بالنظر إلى إمكانياتها المحدودة للغاية (بالتأكيد بدرجات متفاوتة حسب البلد) والمسخرة لتوزيع الموارد، على وجه السرعة، من أجل دعم الشرائح الهشة على المدى القصير. وفي نفس السياق، اتضح أن الافتقار إلى أنظمة متينة لتعويض العاطلين أو أولئك الذين يعملون بدوام جزئي نظرا لتراجع النشاط يمثل عقبة رئيسية في طريق دعم النشاط الاقتصادي. وتبين هذه الأمثلة أن البلدان النامية سيتعين عليها مواجهة تحديات متعددة تؤثر على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية. وبالفعل، على المستوى المؤسساتي، فقد خضعت إمكانات الدول وكذا الحكامة إلى امتحان عسير، حيث كان عليها مواجهة تحديات متعددة على وجه السرعة وبموارد محدودة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يرتكز حل الأزمة على المدى القصير فقط، لأن المخرج من الأزمة سيعتمد بشكل وثيق على السياسات المعتمدة من أجل التأقلم مع التداعيات متوسطة المدى التي أسفرت عنها الجائحة (الرقمنة المتسارعة وإعادة تنظيم سلاسل القيمة، وغيرها).

في ضوء التحديات المتعلقة بتدبير الأزمة على المدى القصير وتحدياتها على المدى المتوسط، يقدم الجدول 1.5 تحليلا موجزا عن مكامن القوة والضعف في المنطقة دون الإقليمية، من زاوية داخلية وخارجية للمنطقة دون الإقليمية. وبالفعل، فقد تناولنا بالدرس مُعظم العوامل المذكورة، وفي هذا الصدد، سيتم تقديم التقنيات الحديثة على اعتبار أنها تشكل فرصة وتهديدا في نفس الوقت. ووفق هذا التصور، فهي تشكل فرصة طالما أن اعتمادها على وجه السرعة يتيح التعامل بشكل فعال مع التحديات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بيد أنها تشكل أيضا تهديدا بسبب احتمالية قضاءها على فرص الشغل، كما تعتبر مصدرا لبعض التفاوتات (توسيع الفارق في الدخل بين المؤهلين وغير المؤهلين على سبيل المثال)، ناهيك عن خطر سوء التصنيف الاقتصادي بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا (والدول النامية بشكل عام).

الجدول 5-1 : مصفوفة تحليل نقاط القوة، الضعف، الفُرص و التهديدات (SWOT)

	نقاط القوة	نقاط الضعف
عوامل داخلية	– ساكنة شابة و ذات مستوى دراسي لا بأس به – الموارد الطبيعية – حجم السوق ، إمكانية التكامل الاقتصادي – التقارب الثقافي	– التنوع الاقتصادي – قدرة الاستيعاب و التطور التكنولوجي – التعقيد الاقتصادي – قدرات الدولة و الحكامة
	الفرص	**لتهديدات**
عوامل خارجية	– تطوير سلاسل القيمة المحلية – القرب الجغرافي من أوروبا – الرقمنة و التكنولوجيات الحذيثة	– الرقمنة و التكنولوجيات الحذيثة – التغير المناخي – الأوبئة

وفي سياق مُتصل، يعتبر التغير المناخي، إلى حد كبير، تهديدا خارجيا محتملا وذلك بسبب آثاره التي من المتوقع أن تظهر في المستقبل القريب، وربما خلال السنوات العشر القادمة. ومن المتوقع أن تتجلى التداعيات الاقتصادية للاحتباس الحراري من خلال الأضرار التي ستطال المُمتلكات والبنى التحتية وكذا تراجع الإنتاجية والهجرة الجماعية فضلا عن تهديد أمن وسلامة البلدان. ولعل ما سيزيد من تأثيرات الاحتباس الحراري، من ناحية، هو التقارب الزمني بين آثاره وبين توقيت الأزمة الحالية، ومن ناحية أخرى، التأثير السلبي للأزمة على سياسات مكافحة الاحتباس الحراري.

وإذا كانت العديد من الاقتصادات قد استغرقت سنوات عديدة للتعافي من الأزمة المالية لسنة 2008، فإن الأزمة الحالية سيكون لها عواقب بعيدة المدى، وسيستغرق «الخروج من الأزمة» عدة سنوات. ولعل هذا الأمر سيجعل المستقبل أكثر غموضا، كما سيجعل مسارات التنمية في البلدان النامية أكثر تعقيدا. لهذا، من المرجح أن يتسم عالم ما بعد كوفيد بمزيد من عدم الاستقرار والتقلب، ما سيؤدي إلى نمو اقتصادي أكثر تخبُطا وإلى تهديد دائم بالنسبة للمكاسب المُحرزة في التنمية. وسيدفع هذا الوضع، بشكل متزايد، إلى استحضار قدرة الصمود لدى اقتصادات المنطقة دون الإقليمية.

6. درجة الهشاشة إزاء مخاطر الجائحة

سنتطرق في هذا القسم إلى اقتراح درجة هشاشة دول شمال أفريقيا إزاء مخاطر الجائحة والتي تُلخص مُجمل مكامن القوة والضعف التي أبرزناها سابقا. وعلى حد علمنا، تُعتبر هذه هي أول درجة هشاشة يتم اقتراحُها بالنسبة لهذه البلدان. ولعل ما يميز هذه الأداة الإحصائية هو أنها توفر الجمع بين مؤشرات مختلفة تعكس مكامن الهشاشة في بلدان المنطقة: الهشاشة الصحية والاقتصادية والديموغرافية والمجتمعية والهيكلية. ويتسم هذا الإجراء التلخيصي بكونه سهل التحليل سواء بالنسبة لصانعي القرار العموميين أو بالنسبة للساكنة، علاوة على كونه شفافا تماما فيما يتعلق بمنهجية بنائه، كما أنه قابل لإعادة التنزيل وسهل التطبيق. ويمكن حسابُه وفق نمط مستمر من خلال دمج أحدث التغيرات في المؤشرات التي تعكس إشارات ضعيفة عن تطور مواطن الهشاشة إزاء مخاطر الجائحة. وتتيح سهولة التفعيل هذه إمكانية تحليل الدينامية الزمنية للدرجة المسجلة على غرار نظام الإنذار المبكر. وفي الآن نفسه، فإن هذه الدرجة، التي تم اعتمادها على أساس مقياس عالمي لجميع البلدان التي تتوفر عنها المعطيات، تتيح أيضا تقييم البعد المقارن الذي سنركز عليه في التحليلات الأولى لهذا التقرير.

ما الداعي لتحديد درجة الهشاشة؟

تتمثل الميزة الأساسية لطريقة تحديد الدرجة في كونها تتيح، بشكل أفضل، تجميع المعلومات المشتتة والعصية على الفهم والتي توجد في عدد كبير من العوامل. وكنتيجة لهذا الإجراء، يتم التوصل في الأخير إلى درجة معينة، والتي تأتي على شكل رقم يسمح تحليله باختزال مُجمل المعلومات ضمن بُعد واحد. وفي حين يتم استخدام الدرجات، في الوقت الراهن، في العديد من المجالات لعل أبرزها التسويق، إلا أنها ترتبط في الغالب بتحليل المخاطر. وسواء بالنسبة للطب أو الإحصاء الحيوي (خطر الموت أو المرض)، أو الصناعة (خطر الإخفاق)، أو المالية (مخاطر القروض)، وما إلى ذلك، فغالبا ما يتم مقاربة الدرجات وفق منظور أحادي البعد مرتبط بخطر مُعين، ويتم استخلاصُها انطلاقا من مجموعة، كبيرة نسبيا، من عوامل الخطر. ولذلك من البديهي أن تحليل مخاطر الجائحة، سواء في بعدها البشري أو الاقتصادي، يتناسب تماما مع نطاق التحليل المُتبع في منهجية تحديد هذه الدرجة.

[1] لقد تم التطرق إلى مفهوم الهشاشة في البداية في مجال الجغرافيا: وتعبر الهشاشة عن مدى التأثير المتوقع لظاهرة طبيعية (خطر عرضي) على التحديات (الإنسان وأنشطته). وبالتالي، فإن الهشاشة إزاء مخاطر الجائحة تُلخص مدى درجة التعرُض للجائحة والتي يمكن تقييمها من خلال مستوى الضرر المُسجل على المستوى البشري والاقتصادي، سواء تمت ملاحظتُه أو توقُعه. وتقيس الهشاشة البشرية الأضرار المحتملة على الأشخاص في سلامتهم الجسدية (الموت والإصابات إلخ). في حين تعكس الهشاشة الاقتصادية، بشكل عام، الخسارة المسجلة جراء الجائحة بالنسبة لنشاط ما أو بسبب السياسات الصحية المُتخذة للحد من انتشارها.

ويكمُن الغرض من تحديد هذه الدرجة في الكشف عن مصادر الهشاشة إزاء مخاطر الجائحة بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا. وفي هذا المقام، يأخذ البعد الدولي المقارن معناه الكامل. فمن خلال ترجمة مكامن الهشاشة إلى نتيجة بالأرقام، تتيح الدرجات وضع تصنيفات دولية حسب أبعاد مختلفة يسهلُ استخلاصُ الدروس منها بدرجة كبيرة.

كيف السبيل إلى تحديد درجة الهشاشة؟

يمْكن اعتماد العديد من المقاربات المنهجية الرامية إلى تحديد درجة الهشاشة، بالنسبة لخطر الجائحة، والتي يمكن تطبيقها بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا. والحال أنه، لا وجود لمعايير مثالية أو أي معايير للمقارنة تسمح في النهاية بتحديد المنهجية الأنسب للكشف عن مكامن الهشاشة المنشودة. ولا توجد منهجية لتحديد الدرجة المثالية في هذا السياق، كما هو الحال بالنسبة للعديد من المجالات الأخرى لتحليل المخاطر . ولهذا السبب، نميل إلى تحبيذ مقاربة مختلفة في هذا التقرير. ويتعلق الأمر باقتراح منهجية تحديد للدرجات مستوحاة مباشرة من تلك المستخدمة من قبل مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة البنكية، والمؤسسات المالية الدولية المنبثقة عن مجموعة العشرين لتقييم المخاطر المالية النظامية، وفي الواقع، هناك العديد من أوجه التشابه بين مفهوم مخاطر الجائحة ومفهوم المخاطر النظامية، والتي هي مصدر الأزمة العالمية السابقة لسنة 2008، وهو ما يبرر الاحتكام إلى مثل هذا المقاربة (انظر الملحق 9.3).

ويهدف تحديد درجة المخاطر النظامية الذي يتم تنفيذه كل سنة من قبل لجنة بازل للرقابة البنكية ومجلس الاستقرار المالي إلى تحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. وتعتبر منهجية تصنيف المخاطر النظامية بسيطة وبديهية (لجنة بازل للرقابة البنكية (2013 و2014). وتعمل الدرجة على جمع المعلومات الواردة في اثني عشر مؤشرا موزعة على خمس فئات رئيسية من أنواع الهشاشة: الحجم والترابط والاستبدال والتركيب والنشاط العابر للحدود. وبالنسبة لكل فئة من هذه الفئات الخمس، يتم حساب الدرجة من خلال الدمج بين مجموعة من المؤشرات المترابطة. وانطلاقا من الدرجات المسجلة بالنسبة لكل فئة، تعمل لجنة بازل على تحديد درجة المخاطر النظامية بالنسبة لكل بنك ضمن العينة. وتجدر الإشارة إلى نقطة مهمة: لتفادي تفضيل جانب معين من المخاطر النظامية، تستخدم لجنة بازل معدلا بسيطا ومتساويا لتقييم جميع الفئات. وعليه، فإن المؤسسات المالية التي تتجاوز عتبة 130 نقطة تصنف على أنها مصارف ذات الأهمية في النظام الاقتصادي، وبالتالي، تُفرض عليها أعباء إضافية بالنسبة لرأس المال القانوني.

وعلى هذا النحو، تُقدم هذه الدرجات العديد من المزايا، كونُها سهلة التحليل بالنسبة لصُناع القرار العموميين، كما أن طريقة إنشاءها شفافة للغاية ناهيك عن أن الخيارات المنهجية العشوائية محدودة إلى أقصى حد. حيث تُتيح، خصوصا، عدم اختيار هذا الجانب أو ذاك من المخاطر النظامية، وبالتالي تجعل من السهل رصد الإشارات الضعيفة. كما لا يتطلب وجود أسلوب اقتصادي قياسي متطور من أجل تفعيلها. على اعتبار كونها قابلة لإعادة التطبيق بشكل جيد ويمكن استخدامها بوثيرة منتظمة. وأخيرا، فهي تجعل من الممكن تصنيف المؤسسات المالية الدولية وفقا لمدى هشاشتها إزاء مخاطر النظام. ومن هنا، وبسبب أوجه التشابه العديدة بين مخاطر الجائحة والمخاطر النظامية من جهة، ومن جهة أخرى بفضل المزايا التي تتيحها الدرجات المعتمدة حاليا من قبَل المؤسسات الدولية، نقترح في هذا المقام إنشاء درجة الهشاشة إزاء تأثير مخاطر الجائحة في بلدان شمال أفريقيا وذلك باتباع نفس النهج الذي تستخدمه لجنة بازل في تحديد درجة المخاطر النظامية.

1.6 منهجية تحديد درجة الهشاشة

نقدم في هذا القسم لمحة موجزة عن منهجية إحداث درجة الهشاشة إزاء مخاطر الجائحة. وقد جرى تقديم تفاصيل عن هذه المنهجية في الملحق 3.9.

[2] أنظر على سبيل المثال الأعمال النظرية لشين Chen ولينغار Iyengar ومولمي 2013) Moallemi) حول مفهوم القياس المتناسق للمخاطر النظامية.
[3] مجلس الاستقرار المالي هو جمعية مكونة من وزارات المالية والبنوك المركزية والسلطات المالية الأخرى التي تنتمي إلى 24 دولة. وتعمل على تنسيق عمل السلطات الوطنية على المستوى الدولي وتُعد وثائق التوجيه بهدف تعزيز الاستقرار المالي على المستوى الدولي. أما لجنة بازل للرقابة البنكية فهي منتدى تناقش فيه الأمور المتعلقة بالإشراف البنكي، وتوجد المؤسستان في مقر بنك التسويات الدولية ببازل.
[4] يتم التعبير عن هذه الدرجات في «حصة السوق» وفي نقاط الأساس. على سبيل المثال، إذا حصل أحد البنوك على درجة 100 في فئة «الحجم»، فهذا يعني أن حجمه (يُقاس على سبيل المثال بإجمالي أصوله) يمثل 1٪ من إجمالي الأصول لـ 119 بنكًا دوليًا كبيرًا تم النظر فيه في العينة.

1.1.6 المبدأ العام لتحديد درجة الهشاشة

يأتي المبدأ العام على النحو التالي: نأخذ بعين الاعتبار مجموعة من 52 مؤشرا وتقسم إلى 8 فئات. وتهدف كل واحدة من هذه الفئات إلى الإلمام ببُعد مُعين من مكامن الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية إزاء مخاطر الجائحة.

عناوين هذه الفئات الثمانية هي كالتالي :

الفئة 1: انتشار الفيروس

الفئة 2: الهشاشة الصحية

الفئة 3: الإمكانيات الصحية

الفئة 4: الهشاشة الاقتصادية للساكنة

الفئة 5: البنية الاقتصادية

الفئة 6: إمكانيات الميزانية

الفئة 7: القدرة على التأقلم

الفئة 8: الحكامة

وعليه، يتم احتساب درجة كل فئة، وذلك تفاديا لإعطاء أهمية كبيرة لمؤشرات بعينها على حساب أخرى في احتساب درجة كل فئة وحسب تفاوتاتها، وعلى اعتبار أن جميع قيم المؤشرات هي مقياسية. ولجميع المؤشرات مجتمعة تأثير إيجابي على الهشاشة وهي معيارية باعتبار شمولية المؤشر على جميع البلدان، ويتم التعبير عنها من خلال نقاط الأساس.

ويمكن انطلاقا من الدرجات المنجزة حسب الفئات تحديد درجة إجمالية. ويتم تحديد درجة الهشاشة لبلد معين من خلال المتوسط البسيط للدرجات التي تم الحصول عليها بالنسبة للفئات الثمانية. وسنستخدم هنا نفس المنطق الذي تتبعه لجنة بازل للرقابة البنكية من خلال الاحتفاظ بمجموع متساو لتحديد درجة الفئات من أجل تعريف الدرجة الإجمالية للهشاشة إزاء مخاطر الجائحة. ويستند هذا المنطق على التصور الرامي إلى أنه أمام مخاطر غير مألوفة لا ينبغي إثقال كاهل أي من مكامن الهشاشة من أجل رصد الإشارات الضعيفة للمخاطر. وبالاتفاق، يتم توحيد مجموع الدرجات بالنسبة لجميع البلدان حسب الوحدة أو 10000 نقطة أساس. وكلما ارتفعت درجة الدولة كلما كانت البلاد أكثر هشاشة.

2.1.6 الفئات والمؤشرات

في هذا القسم نقوم بتقديم مُفصل عن اختيار الفئات والمؤشرات التي تدخل في تكوين تقييم مخاطر الجائحة.
وتهدف فئة «انتشار الفيروس» إلى تجميع المعلومات المتعلقة بانتشار ودرجة فتك فيروس كوفيد-19 الذي لوحظ خلال الموجة الأولى بين مارس وماي 2020. وتشمل هذه الفئة أربعة مؤشرات. ويُحيل المؤشر الأول على نسبة عدد حالات الإصابات المؤكدة مقارنة بإجمالي الساكنة، والتي لوحظت في التاريخ المرجعي في 31 ماي 2020. ويتمثل المؤشر الثاني في نسبة تطور متوسط الإصابات ب كوفيد-19 التي لوحظت بين 31 مارس و31 ماي 2020. وتوفر هاتين الإحصائيتين تقييما مقارنا بين البلدان عن مدى انتشار الجائحة في تاريخ معين (المعلومات التي يمكن تحديثها في الوقت الفعلي)، ولكن أيضا لديناميتها خلال مدة معاينة استمرت شهرين. وعلى نفس النهج، تم إدخال مؤشرين للإماتة يهدفان إلى تحليل قدرة الفيروس على الفتك: وهما (1) العدد التراكمي للوفيات بسبب الفيروس الذي تم تقييسه من خلال العدد التراكمي للحالات التي لوحظت في التاريخ المرجعي و (2) العدد التراكمي للوفيات مقارنة مع إجمالي الساكنة في التاريخ المرجعي. وحتى الآن لم يكن هناك أي طفرة ملاحظة للفيروس على مستوى العالم. وبالتالي فإن الاختلافات الملحوظة في نسبة الفتك بين البلدان تنبع أساسا من العوامل الصحية والديموغرافية والاجتماعية، وأيضا من الاختلافات في سياسات مكافحة الجائحة التي تنفذها السلطات. ولهذا السبب يمكن اتخاذ هذه المؤشرات كمقاييس لاحقة للهشاشة إزاء مخاطر الجائحة.

وتضم فئة «الهشاشة الصحية» 5 مؤشرات تتعلق بمكامن الهشاشة الديموغرافية والصحية. ويتعلق الأمر بمؤشرين للكثافة السكانية، وهما الكثافة في المناطق الحضرية وكثافة الساكنة

في المُجمل. غير أن دور الكثافة السكانية، ولا سيما الكثافة الحضرية، يعد مسألة مثيرة للجدل. ومن البديهي، مبدئيا، الجزم بأن الكثافة هي عامل يؤدي على سبيل الاحتمال إلى تفاقم انتشار الفيروس. ومع ذلك، ونظرا لوجود عدد كبير من العوامل الأخرى، مثل كثافة التبادلات والمرافق الاستشفائية والبنية العمرية للسكان وغيرها، فمن الصعب الوقوف على العلاقة السببية البينة. وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة للبنك الدولي، استندت على 284 مدينة صينية (فانغ و وهبا سنة 2020)، أن الكثافة السكانية لا تلعب أي دور عمليا في مُعدل الإصابة. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت الدراسة الأخيرة التي أجراها كاروزي وآخرين Carozzi et al سنة (2020)، والتي طُبقت على معطيات أمريكية، تؤكد عدم وجود صلة بين الكثافة السكانية وعدد الحالات والوفيات المرتبطة ب كوفيد-19، وتبرز حقيقة أن الكثافة تؤثر على وقت ظهور الجائحة في كل منطقة، مع زيادة احتمالية انتشار الجائحة في الأماكن الأكثر كثافة. وأخيرا من المُحتمل أن يكون للاختلافات في الكثافة السكانية تأثيرٌ على سياسات مكافحة المرض، والتي تكون صارمة إلى حد ما، وبالتالي تكون لها عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة. أما المؤشر الثالث المستخدم لهذه الفئة فيتمثل في نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة. ونفس الشيء على المستوى الفردي، فمن الواضح أن العمر يشكل أكبر عامل لخطر الوفاة جراء كوفيد-19. وبشكل عام، نجدُ أهمية الديموغرافيا حاضرة بالنسبة لتحليل الوفيات المرتبطة بالأمراض. وفي هذا الصدد، فقد أوضح دود وآخرون (Dowd et al 2020) دور البنية العمرية للساكنة والاتصال بين الأجيال من أجل فهم الاختلافات في معدل الوفيات بين البلدان وتقييم التأثير المُحتمل للجائحة على مختلف السكان، مع الاعتراف بالحاجة إلى التوفر على معلومات إضافية عن انتشار الأمراض المصاحبة. وفي البلدان المتقدمة يلاحظ أن 9 من أصل كل 10 أشخاص يموتون بسبب كوفيد-19 هم فوق سن 65. وقد تم تسجيل ملاحظات مماثلة بالنسبة لدول إفريقية مختلفة (أنظر على سبيل المثال تقرير منظمة الصحة العالمية (2020)، أو مبورو وبوم Mburu and Boom 2020)) من بين مراجع أخرى). وغالبا ما يُشار إلى تأثير البنية العمرية على معدل الوفيات بسبب الفيروس باعتباره أحد العوامل التي تفسر انخفاض معدل الإماتة الملاحظ في أفريقيا ، حيث أن هيمنة الشباب على الهرم السكاني جنبتها إلى حد ما الخسائر القاسية في الأرواح. ويتعلق آخرُ مؤشرَين في هذه الفئة بانتشار حالات مرض السكري بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و79 سنة في سنة 2019، وكذلك مُعدل الوفيات المرتبطة بأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسُكري وأمراض الجهاز التنفسي المُزمنة الأخرى لدى الساكنة الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و70 سنة. وتُتيح هذه المؤشرات التعرُف على عبء بعض الأمراض المُزمنة، باعتبار العامل المرضي، التي لها القدرةُ على تعويض آثار البنية العُمُرية للساكنة، على سبيل المثال، الساكنة حديثة السن الذين تميزُهم خصائصُ وبائية مختلفة.

وتضم الفئة الثالثة أربعة مؤشرات للإمكانات الصحية. ووفق تصور تقليدي، يتعلق الأمر بعدد الأسرة في المستشفيات لكل 1000 نسمة في سنة 2015، وعدد الأطباء لكل 1000 نسمة خلال الفترة من 2011 إلى 2018، لمتوسط نصيب النفقات العمومية على الصحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2009 إلى 2019، ومؤشر فعالية المنظومة الصحية الذي يقوم على أساس الإمكانيات الأساسية للنظام الصحي المعمول به دوليا في منظمة الصحة العالمية.

أما الفئة الرابعة والتي هي بعنوان «الهشاشة الاقتصادية للساكنة»، فتشمل أكبر عدد من المؤشرات، وبالضبط ثلاثة عشر مؤشرا، بسبب التنوع الكبير في الآثار المأخوذة بعين الاعتبار في هذا المقام. والفكرة العامة هي أنه سيترتب عن الجائحة عواقبُ اقتصادية، وأيضا عواقبُ بشرية، والأهمُ هو أنها ستؤثر على الفئات الهشة من الساكنة. وبالتالي فإن المؤشرات الأربعة الأولى في هذه الفئة هي مُعدل العمال الفقراء من الساكنة فوق 15 سنة، ومُعدل الفقر المُحدد على أنه نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.90 دولار في اليوم، ومُعدل العمل الحُر والوظائف العائلية في الطبقة الشغيلة، وكذلك نسبة التوظيف في القطاعات المُعرضة للخطر. وتهدف هذه المقاييس الأربعة إلى التعرُف على مدى تعرض الطبقة العاملة الفقيرة لمخاطر الجائحة، سواء أكانت بشرية أم اقتصادية. وعلى الصعيد الصحي لا يستطيع العمال الفقراء والعمال في القطاع غير المهيكل الامتثال لإرشادات التباعد الجسدي والحجر في المنزل دون عواقب وخيمة على حياتهم وسُبُل عيشهم، وهم أكثر عرضة للإصابة بالمرض. ولذلك يتوقع البنك الدولي أن يكون لوباء كوفيد-19 تأثير بشري واقتصادي شديد بشكل خاص على الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ذات القطاعات غير المهيكلة الكبيرة (البنك الدولي (2020)). ولا يستطيع العاملون في القطاع غير المهيكل في كثير من الأحيان الولوج إلى المساعدة الحكومية. لذلك يرتبط الطابع غير المُهيكل بانتشار الفقر، وبنقص الولوج إلى الأنظمة المالية، وبنقص الموارد الطبية التي يمكن الاستفادة منها، وبضعف شبكات التأمين الاجتماعي. وتتسبب مكامن الهشاشة في تضخيم الصدمة الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة على سبل العيش وتُهددُ بدفع أعداد كبيرة من الناس نحو الفقر المُدقع. ومن المُرجح أن يكون هذا التأثير خطيرا بشكل خاص على النساء، بسبب مشاركتهن في القطاعات غير المهيكلة الأكثر تضرُرا من الجائحة، ومن أجل ترجمة هذا التأثير الجنساني، أدخلنا معامل جيني يشير إلى توزيع الدخل وفقا للجنس.

وتركز المؤشرات الأربعة التالية على البطالة، حيث يكون الاقتصاد، بحُكم تعريفه، أكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية إزاء مخاطر الأوبئة كونُه يتأثر بارتفاع معدلات البطالة. هذه المؤشرات الأربعة هي معدل البطالة بالنسبة للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، ومعدل البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، ومعدل البطالة عند النساء، ومعدل المشاركة في سوق الشغل للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. هذه المؤشرات الأربعة تجعل من الممكن الإحاطة بالأبعاد المختلفة للهشاشة الناجمة عن البطالة في طبقات مختلفة من السكان. وأخيرا فإن المؤشرات الأربعة الأخيرة في فئة «الهشاشة الاقتصادية للسكان» هي معامل جيني (Gini) للدخل لدى الساكنة، ونسبة الأميين بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، ونسبة المواد الأساسية المستوردة، ونسبة متوسط النفقات المرصودة للحماية الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام منذ سنة 1995.

وتلخص الفئة الخامسة «البنية الاقتصادية» مكامن الهشاشة المتعلقة بالمجال الاقتصادي في ستة مؤشرات: تتعلق المؤشرات الثلاثة الأولى بتنويع الإنتاج بين القطاعات وتنويع الصادرات من حيث المنتجات وتنويع هذه الصادرات من الناحية الجغرافية. ويتعلق المؤشر الرابع بالمحتوى التكنولوجي للصادرات، مع تقريبه من النسبة المئوية لصادرات السلع المصنعة. فكلما كانت الصادرات قوية من الناحية التكنولوجية كلما كانت الدولة مُحصنة على المدى المتوسط ضد آثار ركود التجارة العالمية. وهناك مؤشر آخر يعزز هذه الفكرة: ويتعلق الأمر بمؤشر التركيب الاقتصادي الذي يعكس مرونة الاقتصادات. وختاما، هناك مؤشر أخير والذي يتمثل في حصة القيمة المضافة في القطاعات المعرضة للخطر، ولا سيما في قطاع الخدمات حيث كشفت أزمة (مارس – ماي) 2020 الهشاشة الكبيرة لبعض البلدان التي يعتمد نشاطها بشكل كبير على الخدمات، خصوصا في قطاع السياحة.

وتلخص فئة «إمكانيات الميزانية» ستة مؤشرات تتعلق بهوامش التصرف في ميزانيات الدول للتعامل زمنيا مع الآثار الاقتصادية للجائحة. وخلال أزمة النصف الأول من سنة 2020، أتاحت الحلول الفعالة المتعلقة بالميزانية والسياسة النقدية الحد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي إلى حد كبير، على الرغم من إجراءات الحجر الصارمة في بعض الأحيان. وفي العديد من البلدان عوضت الإجراءات المالية جزء من دخل الأسرة وخففت من مخاطر إفلاس المقاولات. وأدى توفير السيولة من قبَل البنوك المركزية إلى الحفاظ على النظام المالي الوظيفي. ومع ذلك فإن السؤال الذي يُطرح هو ما إذا كانت الدول قادرة على الحفاظ على مثل هذه السياسات مع مرور الوقت والتعامل مع العواقب الاقتصادية لموجة ثانية محتملة من الجائحة. ويعتمد هذا على أوضاعهم المالية قبل الأزمة وإمكانياتهم على رفع الضرائب في المستقبل. وهذا هو السبب في أن المؤشرات الثلاثة الأولى في الفئة هي: من ناحية نسبة الضرائب والمساهمات الاجتماعية في الناتج الداخلي الخام، ونسبة المداخيل الضريبية غير القائمة على الموارد الطبيعية في الناتج الداخلي الخام، وعجز الميزانية مُعبَرا عنه كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام. وعلاوة على ذلك، فإن الحاجة إلى ضمان خدمة الدين وتجديده، تعني أن مستويات الدين الخارجي ودين الحكومات المركزية مقارنة بالناتج الداخلي الخام هي مؤشرات على هشاشة السياسات العمومية لدعم الاقتصاد (رينهارت2020 Reinhart)، وخاصة في البلدان النامية (أرنيلو وآخرون 2020، Arenallo et al.). ومن المرجح أن تشهد الاقتصادات المُثقلة بالديون قبل الأزمة ارتفاعات في أسعار الفائدة خلال الأزمة، مما يزيد من تكلفة خدمة الدين مقارنة بالدخل في أسوأ الأوقات. وبالتالي فإن المؤشر الأخير في الفئة يتوافق مع نسبة إجمالي خدمة الدين في الناتج الداخلي الخام.

الفئة السابعة بعنوان «القدرة على التأقلم» وتضم تسعة مؤشرات جد متنوعة مع الأخذ في الاعتبار حجم الآثار التي يجب فهمها. ونقصد بالقدرة على التأقلم قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات البشرية والاقتصادية. ويتعلق الأمر بمفهوم يمكن أن يُؤول بعدة طرق، لكن ما نتناوله في هذا الصدد هو اختيار تسعة مؤشرات تتمحور حول مفاهيم الحرية الاقتصادية والابتكار والتقنيات الجديدة والقدرة على المنافسة والتعليم. ويعكس المؤشر الأول إمكانية الولوج إلى الإنترنت والهواتف الذكية من خلال عدد عقود الاشتراك لكل 100 نسمة. وعلى سبيل المثال، فقد ثبت أنه مع عملية الرقمنة التي أدت إلى إحداث تحول عميق في الاقتصادات الإفريقية، فقد لجأت أيضا معظم البلدان الإفريقية إلى استخدام التقنيات الرقمية بشكل مكثف لعقد صفقات دون الاعتماد على النقود، لا سيما باستخدام الأموال عبر الهاتف المحمول، ما ساعد على تقليص مخاطر انتشار المرض. ويتعلق المؤشر الثاني بالشمول المالي الذي يتم تحديده من خلال نسبة الدين الداخلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام. ويركز المؤشران التاليان على الابتكار، فمن ناحية هناك مؤشر القدرة على الابتكار للبلدان الذي أنشأته جامعة كورنيل Cornell والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومن ناحية أخرى، هناك مقياس لتبني التقنيات الرقمية من قبل المقاولات، مع تقريب النسبة المئوية للمقاولات التي تتوفر على مواقع إلكترونية خاصة بها. ونكمل هذا التحليل بمؤشر رأس المال البشري المُعتمد من قبل البنك الدولي، والذي يحدد مساهمة الصحة والتعليم في إنتاجية العمال. وتعتبر المؤشرات الأربعة الأخيرة، على التوالي، مؤشر للحرية الاقتصادية (مؤسسة التراث Heritage Foundation)، ومؤشر للتنافسية المعتمد من البنك الدولي، ومقياس لكثافة المقاولات الجديدة في النسيج الاقتصادي،

[5] وبحلول نهاية ماي 2020 أصاب الفيروس أكثر من 4 ملايين شخص وأودى بحياة أكثر من 30000 شخص حول العالم. وفي نفس الفترة، كان هناك 84000 حالة فقط وأقل بقليل من 3000 حالة وفاة في أفريقيا. ثلاثة أرباع البلدان الإفريقية في ذلك الوقت كان لديها أقل من 1000 حالة مؤكدة.

ودرجة تقيس سهولة ممارسة الأنشطة التجارية في كل البلدان التي جرت بشأنها أبحاث منجزة من طرف البنك الدولي. وتقيس هذه الإحصائيات المختلفة مدى هشاشة البلدان التي تعرف عرقلة الحرية الاقتصادية وحرية ممارسة الأنشطة التجارية والقدرة التنافسية (انظر بيورنسكوف Bjørnskov (2016) لتحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية).

والفئة الأخيرة هي بعنوان «الحكامة» وتضم خمسة مؤشرات: ومن المُسَلَم به عموما أن القدرة على الصمود والحكامة الفعالة يسيران جنبا إلى جنب. وتوضح جهود الحكومات لمحاولة السيطرة على انتشار الجائحة بالتزامن مع محاولة تدبير آثارها على نطاق واسع، الدور الأساسي للعلاقة بين الدولة والساكنة في إعداد وتحديد الحلول والاستراتيجيات والمقاربات الحكومية للتعامل مع الأزمة. وعلى الرغم من أن الحكومات قد تحركت بسرعة وفعالية (يانسن وفان دير فورت Janssen and van der Voort (2020))، فقد أبرزت الجائحة على الكثير من الأصعدة بعض الثغَرات في قدرة البلدان على الصمود أمام الأزمة، وخاصة في الطريقة التي تُقيم على أساسها الدولة علاقات مع ساكنتها لتجسيد قيَم ومبادئ الحكامة الرشيدة. وتعتبر الحكامة الرشيدة أيضا أحد العناصر الرئيسية لمخطط التنمية المستدامة لسنة 2030، والتي توفر استراتيجية تَحوُل شاملة تهدف إلى تثمين المجتمعات القادرة على الصمود. وبالتالي فإن مؤشرات الحكامة الخمسة المختارة في هذه الفئة تمثل درجات لفعالية أداء السلطات العمومية ونوعية البيروقراطية والتحكم في الفساد وسيادة القانون والمسؤولية المدنية.

3.1.6 خصائص درجات كل فئة والدرجة الإجمالية

تتعلق المعطيات المستخدمة لإحداث هذه المؤشرات بمجموعة من الدول، عددها 217 دولة، وقد تم تجميعها من مصادر مختلفة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤسسة التراث Heritage Foundation، وجامعة كورنيل، والمعهد الفرنسي للدراسات العليا في إدارة الأعمال INSEAD، وجامعة جون هوبكنز John Hopkins. ويلخص الجدول 10.9– جميع المؤشرات المختارة لكل فئة من الفئات الثمانية.

في الختام، وعلى حسب توفر المعطيات يمكننا تحديد درجة الهشاشة لعينة كاملة من 149 دولة. وللتذكير، فكلما ارتفعت الدرجة كلما كانت الدولة أكثر عُرضة لخطر انتشار الجائحة. وتتراوح الدرجة الإجمالية من 40 (القيمة الأدنى) إلى 136 (القيمة القصوى)، بمتوسط قيمة (70) أي بما يُناهز 1/149 نقطة أساس ونسبة تباين تُقدر ب 355. على الرغم من أن حجم الأزمة يختلف من منطقة إلى أخرى في أنحاء العالم، يُلاحظ أن معظم البلدان الصاعدة والنامية تعاني من الهشاشة التي استفحلت بسبب هذه الصدمات الخارجية. وعلاوة على ذلك فإن بعض البلدان المُتقدمة، وخاصة في أوروبا، مُعرضة للهشاشة بشكل مُحدق، مثل إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا والسويد.

ولمزيد من التفاصيل، نقدم تحليلا لخصائص درجة الهشاشة النظامية وكذا درجة الفئات على مستوى العالم في الملحق 4.9.

2.6 هشاشة دول شمال أفريقيا أمام مخاطر الأوبئة

بدءً من الآن، يمكننا تطبيق درجة الهشاشة المرتبطة بمخاطر الجائحة على دول شمال أفريقيا الخمسة التي تتوفر عنها معطيات . وكما هو مبين في المبيان 1.6 والصورة 1.6، تعتبر درجة هشاشة هذه الدول متقاربة إلى حد كبير، مما يوضح الطبيعة المتجانسة نسبيا للمنطقة فيما يتعلق بخطر الجائحة. وبشكل مفصل، يمثل بلدان اثنان أعلى المخاطر وبالتالي يختلفان قليلا عن البلدان الأخرى في المنطقة. ويتعلق الأمر بالجزائر بدرجة 82 وموريتانيا 78. تليهما مصر بدرجة 69، ثم تونس والمغرب بنتائج متقاربة جدا، على التوالي 60 و58. وتُعزى هذه الاختلافات بين بلدان المنطقة إلى اختلاف مصادر الهشاشة. ويوضح الجدول 1.6 الدرجة الإجمالية والدرجة حسب الفئة لخمسة بلدان في المنطقة دون الإقليمية.

وبعدد حالات أكيدة بلغ 38583 حتى 17 غشت 2020 و1370 حالة وفاة (المصدر: جامعة جونز هوبكنز)، وهو ما يشكل 32.4 حالة وفاة لكل مليون نسمة على التوالي، تُعد الجزائر الدولة الأكثر تضررا في المنطقة، يليها المغرب (42489) حالة و658 حالة وفاة، أي 18.3 حالة وفاة لكل مليون نسمة) وموريتانيا (6701 حالة و157 حالة وفاة، أي 35.7 حالة وفاة لكل مليون نسمة). وهي أيضا الدولة التي كانت دينامية الجائحة فيها أقوى، منذ أبريل، بينما شهدت بلدان أخرى في المنطقة ارتفاع عدد الإصابات في وقت لاحق. والملاحظ أن هذه الفوارق في الدرجة نجدها في فئة «انتشار الفيروس»، حيث سجلت الجزائر أعلى درجة من بين دول المنطقة، مع العلم أن المؤشرات المستخدمة لهذه الفئة تغطي الفترة من مارس إلى ماي 2020. والملاحظ أن مكامن الهشاشة الصحية (الفئة 2) أعلى قليلا في مصر منها في البلدان الأخرى في المنطقة بسبب كثافة مجالها الحضري العالية والكثافة السكانية وانتشار الأمراض المزمنة. ونلاحظ أيضا الهشاشة الصحية الواضحة إلى حد ما في تونس مقارنة بالدول الأخرى باستثناء مصر، والذي يرجع بشكل خاص إلى البنية العُمُرية لسكانها مع وجود نسبة أعلى من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة. وتعتبر موريتانيا أكثر هشاشة من حيث الإمكانيات الصحية (الفئة 3) بسبب الصعوبات التي يواجهها قطاع الصحة العمومية في هذا البلد. ويمكن تفسير هذه الهشاشة بسهولة على ضوء المؤشرات المختلفة: فموريتانيا تتوفر على سبيل المثال، على أقل من 0.5 سرير في المستشفيات و0.187 طبيبا لكل 1000 نسمة. وفي المقابل فالأوضاع الصحية في البلدان الأخرى متشابهة للغاية.

6 انظر على سبيل المثال أوزيلي Ozili (2020) من أجل مناقشة هذا الموضوع في الحالة الخاصة بنيجيريا

7 بسبب عدم وجود معطيات عن عدد كبير من المؤشرات، تم استبعاد ليبيا من التحليل

الجدول 6-1 : الدرجة حسب الفئات لدول شمال أفريقيا

	الدرجة	فئة 1	فئة 2	فئة 3	فئة 4	فئة 5	فئة 6	فئة 7	فئة 8
الجزائر	82	57	50	74	40	92	53	102	188
مصر	69	42	76	72	60	80	93	83	44
المغرب	58	35	52	72	62	68	74	64	36
موريتانيا	78	41	43	86	143	59	101	93	59
تونس	60	40	60	73	44	59	109	66	28

ملاحظة : الفئة 1 : انتشار الفيروس، الفئة 2 : الهشاشة الصحية، الفئة 3: القدرة الصحية، الفئة 4: الهشاشة الاقتصادية للساكنة، الفئة 5: البنية الاقتصادية، الفئة 6 : القدرات المالية، الفئة 7 : القدرة على التأقلم، الفئة 8 : الحكامة

فيما يتعلق بالهشاشة الاقتصادية للساكنة (الفئة 4)، تتصدر موريتانيا مرة أخرى اللائحة بأعلى درجة، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى الفوارق الاجتماعية والجنسانية، وضُعف مُعدل مشاركتها في سوق الشغل. ويعدُ الفارق المسجل في الدرجة، مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة، كبيرا جدا. حيث أن البلدان الأربعة الأخرى في المنطقة سجلت درجة هشاشة متقاربة إلى حد كبير مما يعكس التجانس الاقتصادي والاجتماعي النسبي للمنطقة، حيث نجد عموما نفس المؤهلات ونفس المشاكل.

تتصدر الجزائر ومصر لائحة درجات الهشاشة من حيث البنية الاقتصادية (الفئة 5). وتُعزى هذه النتيجة إلى نقص تنويع الإنتاج والصادرات في هذين البلدين وكذا ضُعف المحتوى التكنولوجي لصادراتهما. وكمثال على هذا التركيز الشديد، تمثل صادرات المحروقات 92 % من إجمالي الصادرات الجزائرية و 40 % من الصادرات المصرية. ويخلق هذا النقص في التنويع هشاشة كبيرة إزاء مخاطر الأوبئة التي نجدها بنسب أقل، وحتى وإن وجدت، في الاقتصادات الأخرى في المنطقة.

المبيان 1.6: الدرجات حسب الفئة لبلدان شمال أفريقيا

المبيان الأول: انتشار الفيروس
الدول: الجزائر / مصر /المغرب / موريتانيا / تونس
الأعمدة من 0 إلى 60

المبيان الثاني: الهشاشة الصحية
الدول: الجزائر / مصر /المغرب / موريتانيا / تونس
الأعمدة من 0 إلى 80

المبيان الثالث: الهشاشة الاقتصادية للسكان
الدول: الجزائر / مصر /المغرب / موريتانيا / تونس
الأعمدة من 0 إلى 90

المبيان الرابع: الإمكانيات الصحية
الدول: الجزائر / مصر /المغرب / موريتانيا / تونس
الأعمدة من 0 إلى 160

المبيان الخامس: البنية الاقتصادية
الدول: الجزائر / مصر /المغرب / موريتانيا / تونس
الأعمدة من 0 إلى 100

المبيان السادس: إمكانيات الدولة
الدول: الجزائر / مصر /المغرب / موريتانيا / تونس
الأعمدة من 0 إلى 120

المبيان السابع: القدرة على التأقلم
الدول: الجزائر / مصر /المغرب / موريتانيا / تونس
الأعمدة من 0 إلى 120

المبيان الثامن: الحكامة
الدول: الجزائر / مصر /المغرب / موريتانيا / تونس
الأعمدة من 0 إلى 200

المصدر: صدرت درجة الهشاشة عن كل فئة عن طريق الحسابات المنجزة من طرف المؤلفين.

فيما يتعلق بالإمكانيات المالية في مواجهة المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالجائحة (الفئة 6)، تُظهرُ الدرجة أن كلا من تونس وموريتانيا ومصر تتوفر على أدنى هامش للتصرُف في الشق المالي والضريبي. وبشأن الدين العمومي فقد بلغ (97%) في 2019، حيث تمتلك موريتانيا أعلى مستوى للدين العمومي في المنطقة، تليها تونس بـ (73%) والمغرب بـ (63%). وأدى الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على المواد الخام إلى انخفاض صادرات موريتانيا، الأمر الذي كان له تداعيات على القطاعات غير البترولية وعلى قُدرتها المالية. كما تأثرت تونس بشدة بتراجع قطاع السياحة، لكن ماليتها العمومية كانت في وضعية حرجة قبل الأزمة بعجز مالي فاق 4% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2019. وسيتعين على هذه البلدان اعتمادُ تدابير تهدف إلى استعادة الثقة بخصوص تعافي ماليتها العمومية على المدى المتوسط إن أرادت هي التقليص من مظاهر هشاشتها إزاء مخاطر الجائحة. وتجدُر الإشارة إلى أنه في سنة 2019 (قبل الأزمة)، كانت الجزائر تتربع على رأس لائحة أفضل درجة في المنطقة وذلك بفضل تَدَني مستوى الدين الخارجي وتراجُع عجز الميزانية والذي يُعزى إلى المداخيل الضريبية المرتبطة بصادرات المحروقات. ورغم ذلك فإن الزيادة في مستوى ديون الحكومة المركزية والعجز، باستثناء المداخيل الضريبية المرتبطة بالموارد الطبيعية، وكذلك انخفاض أسعار البترول والغاز، من المتوقع أن يؤدي على المدى البعيد إلى تفاقم هشاشة الجزائر في هذه الفئة.

وإذا كانت الجزائر تتوفر على هامش للتصرف في المالية، إلا أنها تعاني من هشاشة كبيرة من حيث إمكانياتها على التأقلم (الفئة 7)، وتعتبر الحرية الاقتصادية أو مؤشرات التنافسية أو استخدام التقنية الرقمية هي العوامل التي تفسر هذا الأداء. كما تؤثر الهشاشة في هذا المجال على مصر وموريتانيا، وتتوفر تونس والمغرب على أفضل درجة ضمن هذه الفئة. وأخيرا، بالنسبة لفئة «الحكامة» تعاني الجزائر من هشاشة كبيرة، وتبدو مؤشرات الفعالية في المجال العمومي متدهورة إلى حد ما، مما يخلق هشاشة كبيرة لا نجدها بنفس النسب في البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

المبيان 6-2: مقارنة درجات دول شمال أفريقيا

(محتوى المبيان)

انتشار الفيروس – الحكامة – القدرة على التأقلم – إمكانيات الدولة – البنية الاقتصادية – الإمكانيات الصحية – الهشاشة الاقتصادية للساكنة – الهشاشة في المجال الصحي

الدول الجزائر / مصر/ المغرب/ موريتانيا/ تونس

المبيانات من 0 إلى 200

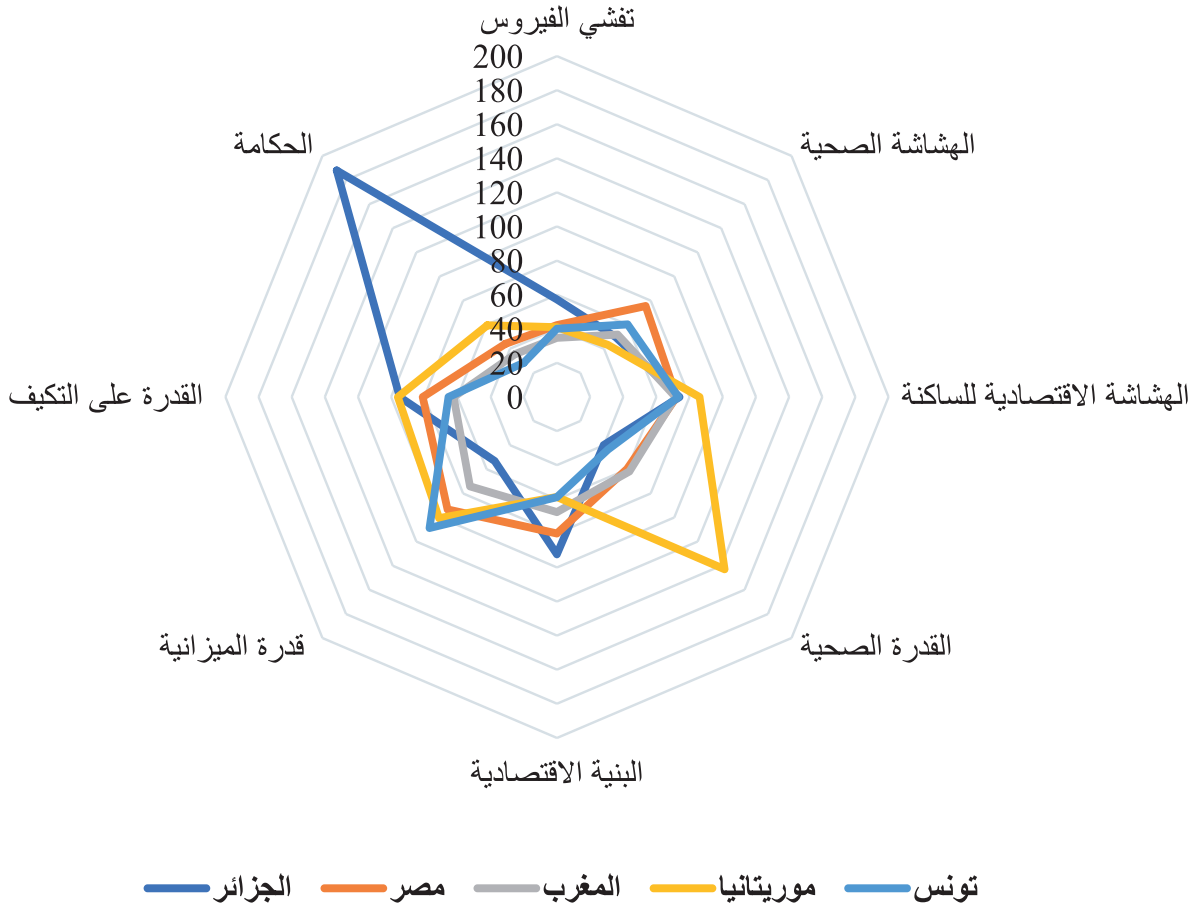

المصدر: نتائج الهشاشة لكل فئة مأخوذة من الحسابات التي قام بها أصحاب هذا التقرير.

تُتيح البيانات الرادارية للمبيان 6-2 والمبيان 6-3 مقارنة بصرية بين أهم مكامن الهشاشة الرئيسية لبلدان شمال أفريقيا إزاء مخاطر الجائحة. و دعونا نذكر في هذا الصدد أن هذه البلدان لديها مستويات هشاشة متشابهة إلى حد كبير عند ما نقارنها بالدول المتخذة كأساس للمقارنة، وتعد درجة الهشاشة الإجمالية متقاربة نسبيا إذ تتراوح من 60 إلى 82.

ورغم ذلك فإن هذا التجانس النسبي يُخفي بعض الاختلافات عند تسليط الضوء على الفئات المختلفة، وبالتالي، فإن موريتانيا تعاني من مظاهر هشاشة صحية كبيرة جدا، في حين تسجل هشاشة اقتصادية بنسب أقل. وتعاني الجزائر من جانبها من هشاشة كبيرة مرتبطة بقدراتها على التأقلم وكذا مؤشرات الحكامة. بينما تُعزى المخاطر بالنسبة لمصر قبل كل شيء إلى العوامل الصحية وقدرتها على التأقلم وبنيتها الاقتصادية. أما تونس والمغرب فتظهَرُ عليهما مستويات هشاشة أقل من في معظم المجالات.

المبيان 6-3 درجات الهشاشة حسب الفئة لدول شمال أفريقيا
(محتوى المبيانات)
الجزائر
انتشار الفيروس – الحكامة – القدرة على التأقلم – إمكانيات الدولة – البنية الاقتصادية – الإمكانيات الصحية – الهشاشة الاقتصادية للساكنة – الهشاشة في المجال الصحي
الإحصائيات من 0 إلى 200
مصر
انتشار الفيروس – الحكامة – القدرة على التأقلم – إمكانيات الدولة – البنية الاقتصادية – الإمكانيات الصحية – الهشاشة الاقتصادية للساكنة – الهشاشة في المجال الصحي
الإحصائيات من 0 إلى 100
المغرب
انتشار الفيروس – الحكامة – القدرة على التأقلم – إمكانيات الدولة – البنية الاقتصادية – الإمكانيات الصحية – الهشاشة الاقتصادية للساكنة – الهشاشة في المجال الصحي
الإحصائيات من 0 إلى 80
موريتانيا
انتشار الفيروس – الحكامة – القدرة على التأقلم – إمكانيات الدولة – البنية الاقتصادية – الإمكانيات الصحية – الهشاشة الاقتصادية للساكنة – الهشاشة في المجال الصحي
الإحصائيات من 0 إلى 160
تونس
انتشار الفيروس – الحكامة – القدرة على التأقلم – إمكانيات الدولة – البنية الاقتصادية – الإمكانيات الصحية – الهشاشة الاقتصادية للساكنة – الهشاشة في المجال الصحي
الإحصائيات من 0 إلى 120

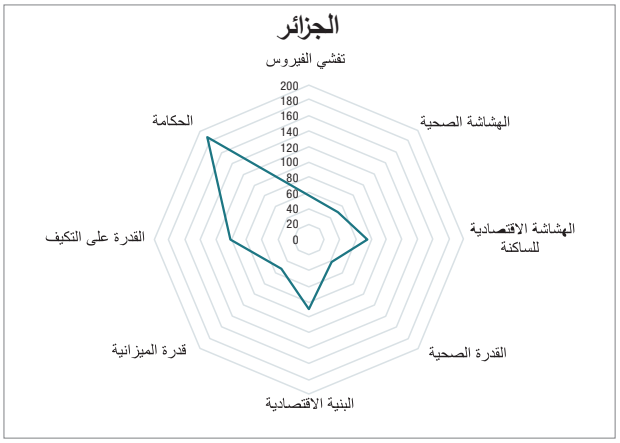

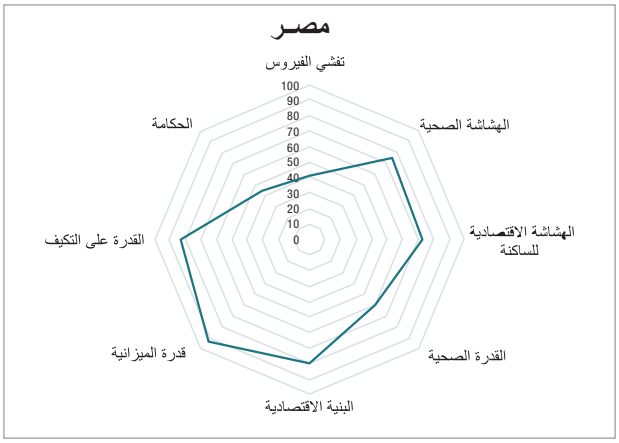

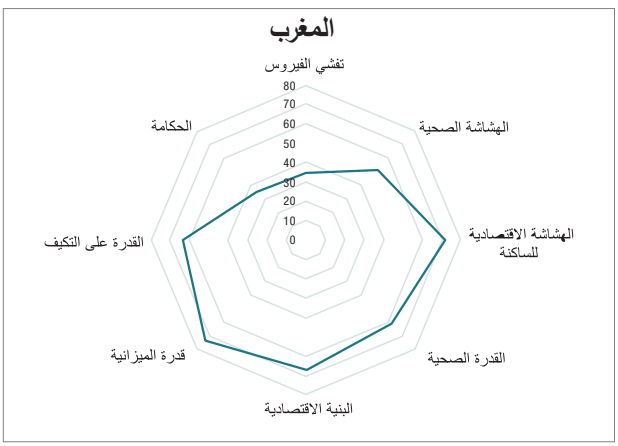

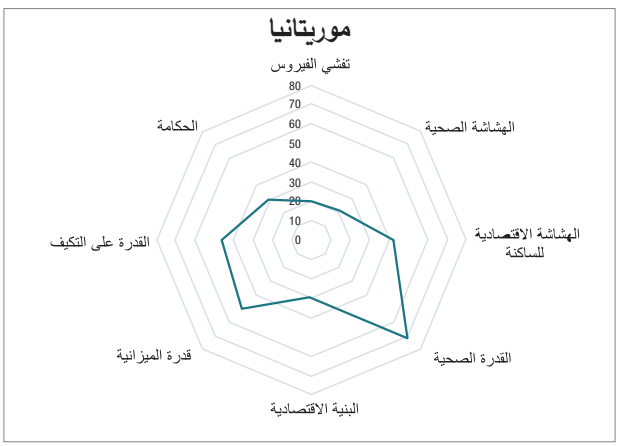

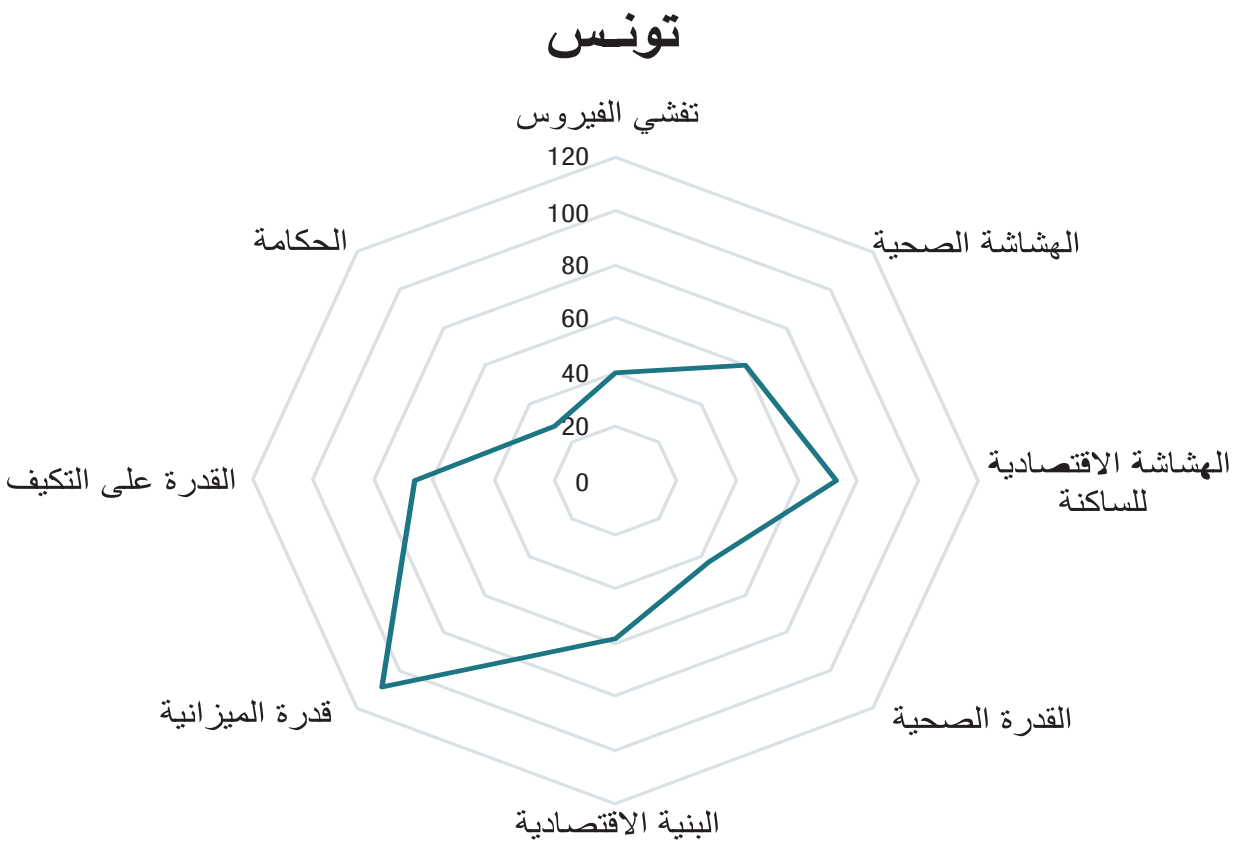

المصدر: صدرت درجة الهشاشة عن كل فئة عن طرق الحسابات المنجزة من طرف المؤلفين.

لَعلَ ما يُميز درجة الهشاشة هو أنها تسمح بإجراء المقارنة باستخدام مقياس واحد من أجل تقييم أداء دول شمال أفريقيا مع 144 دولة أخرى مُتخذة كعينة للمقارنة. ويوَضح الجدول 2.6 ترتيب بلدان المنطقة وفقا لمستوى الدرجة. ويجب التذكير أنه كلما زادت الدرجة كلما زادت هشاشة البلد وانخفض ترتيبه. وبالتالي فإن البلد الذي يحتل الرتبة الأولى يعاني من أعلى مستوى من الهشاشة. ومن حيث الدرجة الإجمالية يتضح أن الدولة الأكثر هشاشة في المنطقة، هي الجزائر التي تحتل المرتبة 35 في العالم، تليها موريتانيا في المرتبة 42. بينما يحتل المغرب وتونس، على اعتبارهما الأقل تعرُضا للمخاطر، المرتبة 119 و107 على التوالي من أصل 149 دولة، مما يصَنفهُما ضمن الثلث الأول من البلدان الأقل هشاشة في العالم.

الجدول 6-2 : الترتيب العالمي حسب الفئات لدول شمال أفريقيا

	الدرجة	فئة 1	فئة 2	فئة 3	فئة 4	فئة 5	فئة 6	فئة 7	فئة 8
الجزائر	35	52	108	61	99	23	128	31	9
مصر	65	76	27	67	58	38	34	54	53
المغرب	119	93	104	68	57	60	70	94	68
موريتانيا	42	77	128	44	16	91	23	40	31
تونس	107	81	86	63	90	90	11	89	88

ملاحظة : الفئة 1 : انتشار الفيروس، الفئة 2 : الهشاشة الصحية، الفئة 3: القدرة الصحية، الفئة 4: الهشاشة الاقتصادية للساكنة، الفئة 5: البنية الاقتصادية، الفئة 6 : القدرات المالية، الفئة 7 : القدرة على التأقلم، الفئة 8 : الحكامة

7. الإصلاحات اللازمة لمواجهة عواقب أزمة كوفيد-19

في هذا الصدد، تنقسم الإصلاحات المُزمَع تنفيذها إلى شقين، تلك التي تُتيح تدبير عواقب الأزمة على المدى القصير، وأخرى تسمح بتقليص أوجُه الهشاشة وتحضير البلدان لـ «فترة ما بعد كوفيد-19». ويعتبر تدبير آثار الأزمة على المدى القصير أمرا جد معقد، وخصوصا من أجل التخفيف من الآثار طويلة المدى للأزمة والحد من الخسائر التي تطال المكاسب المُحرزة في مجال التنمية. ولعل ما يُعقد مهمة الحكومات في هذا الصدد هو، من ناحية، حجم الصدمة التي تفرض القيام بإصلاحات في العديد من المجالات وتعبئة موارد كبيرة، ومن ناحية أخرى، ارتباط الخروج من الأزمة بشكل وثيق برؤية مُنفتحة على المدى المتوسط والبعيد. وفي الواقع، وكما تمت الإشارة إليه آنفا، لا يتعلق الأمر بصدمة ظرفية بسيطة بل بأزمة عميقة ستُسفر عن تحول عميق في أنماط الإنتاج والاستهلاك. وبالتالي، سيكون لها عواقب على السياسات العمومية التي يجب اتباعُها على المدى القصير. وإذا ما أخذنا على سبيل المثال السياحة، فسيكون انتعاش النشاط في القطاع بطيئا جدا ومن المحتمل أن تتغير سلوكيات المستهلكين وانتظارات المسافرين بشكل كبير، سواء من حيث الأمن الصحي وأنواع الإقامة ومدتها وما إلى ذلك. ويجب أن يأخذ الدعم الذي ستقدمه السلطات العمومية للقطاع في الاعتبار التغيُرات المتوقعة في القطاع. وبشكل عام، لا يمكن للسياسات القطاعية تجاهُل التأثير القطاعي للأزمة على المدى المتوسط والبعيد. ولن يكون بالضرورة من المناسب، على سبيل المثال، دعم القطاعات أو الأنشطة التي لا تتمتع بحظوظ تنافسية واعدة. ويعتبر التفكير في إصلاحات على المدى القصير، وذلك بالموازاة مع اعتماد إصلاحات على المدى المتوسط أمرا بالغ الأهمية بالنظر إلى أن الموارد المالية محدودة، ويتعين على الحكومات أن تختار بين تخصيص الموارد للتدابير الاجتماعية والاقتصادية على المدى القصير أو للإصلاحات على المدى المتوسط والبعيد. ولذلك، يبدو من الضروري وضع جدولة لتحليل التأثير القطاعي للأزمة. وفي الأخير، نلاحظ أن الأزمة ستؤدي إلى زيادة كبيرة في الدين العمومي، مما يحَتم التفكير في تأثير النفقات العمومية على النمو على المدى المتوسط من أجل استيعاب الكُلفة المستقبلية للدين.

إن الغرض من هذا القسم ليس اقتراح قائمة إصلاحات للتعامل مع جميع المشاكل البنيَوية لبلدان شمال أفريقيا، بقدر ما هو اقتراح منهجية يتَبعُها جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية واقتراح بعض الإصلاحات المهمة لإشراكها بهدوء كبير في فترة ما بعد كوفيد - 19.

1.7. المنهجية المتبعة

تدمج المنهجية التي نقترحها ما بين: (1) رؤية متوسطة المدى، (2) تناسق بين الإصلاحات قصيرة المدى وتلك متوسطة المدى، وختاما (3) تحديد الإصلاحات الرئيسية.

المبيان 7-1: المنهجية المتبعة من أجل تنزيل الإصلاحات

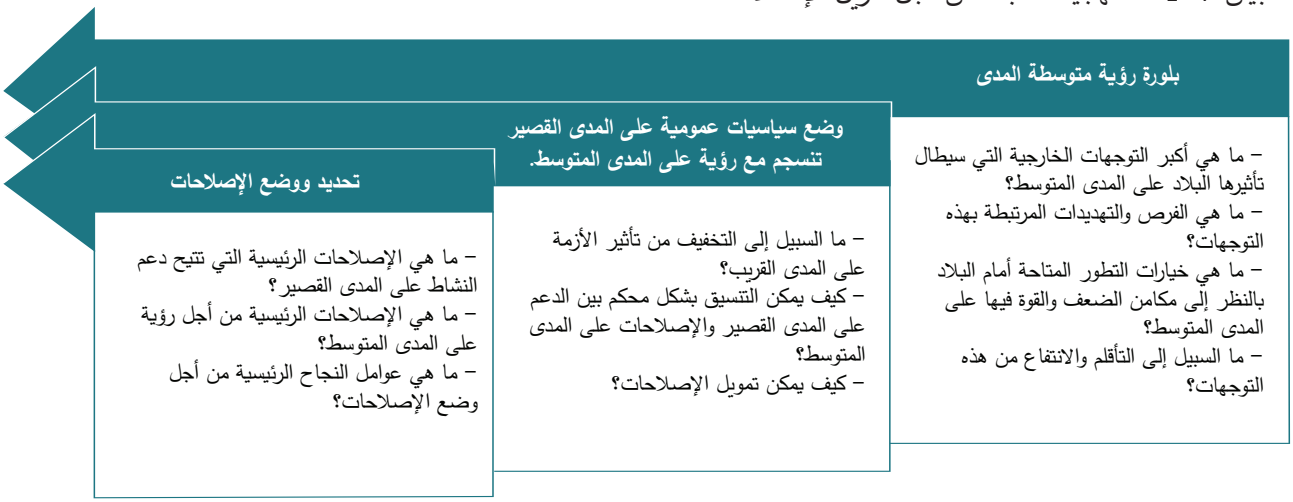

تعد بلورة رؤية متوسطة المدى بل بالأحرى طويلة المدى أمرا على قدر كبير من الأهمية، وذلك على اعتبار أن الأزمة ستسفر عن تغييرات عميقة تتمخض عنها عواقب قد تكون كبيرة تطال استراتيجيات التنمية في بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي سبيل بلوغ هذا المسعى، بادرت مجموعة من الدول في التفكير من أجل بلورة رؤية متوسطة–طويلة المدى، كما هو الشأن بالنسبة للنموذج التنموي الجديد في المغرب أو رؤية 2035 في الجزائر. ويمكن لهذه التأملات، والتي يتعين تحيينها تبعا للتغيرات التي ستحدثها الأزمة الحالية، أن تكون بمثابة رؤية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط (10 أو 15 سنة).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن صياغة سياسات عمومية على المدى القصير (لكبح الأزمة) مع تبني رؤية متوسطة المدى أمر بالغ الأهمية كما هو موضح أعلاه، لأنه يجعل من الممكن: (1) مراعاة التغييرات المرتقبة من أجل اتخاذ المحفزات الصائبة (2) ترشيد تسخير الموارد العمومية (على سبيل المثال، للحد من النفقات ذات المردود الاجتماعي الضئيل على المدى المتوسط) و (3) الرفع من فعالية السياسات العمومية. ولتوضيح ذلك، سنتناول كمثال مسألة الدعم الممنوح للأسر في وضعية هشاشة أو للمقاولات التي تواجه صعوبات. فقد واجهت معظم حكومات البلدان صعوبة في حصر جميع المستفيدين (نقص البيانات، لا سيما بسبب انتشار القطاع غير المهيكل) وكذا في تمكينهم من المساعدات الموجهة إليهم (مشكلة ضعف تعميم الخدمات البنكية، على سبيل المثال). وبالنظر إلى أن عالم ما بعد كوفيد–19 مُقبلٌ على خطر التعرض لصدمات كبيرة، وأن الخروج من الأزمة الاقتصادية سيتطلب وقتا طويلا، فبالتالي يجب إعادة التفكير في النظام الاجتماعي برُمَته وكذا في سبل تمويله. ووفق هذا التصور، ستعمل الرؤية متوسطة الأمد، حسبما اقترحت أهداف التنمية المستدامة، بالضرورة وخاصة خلال فترة ما بعد كوفيد–19، على دمج أهداف تروم الحدَ من الفقر والهشاشة الاجتماعية. ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال مواءمة المساعدات قصيرة الأمد مع الأهداف متوسطة الأمد، والإصلاحات ذات الصلة الكفيلة بتحقيقها، وذلك في سبيل بلورة طريقة لتقديم الدعم تعمل على تمهيد الطريق للإصلاحات المستقبلية. ويمكن وضع السياسات العمومية بشكل أفضل لاسيما إذا كانت «قائمة على أُسُس متينة»؛ لذلك، فإن توافُر المعلومات أمر ضروري. وتتمثل إحدى الطرق البسيطة التي ستُعين على التمهيد للإصلاحات المستقبلية في وضع نظام لجمع المعلومات عن المستفيدين من الدعم. وفي سبيل تحقيق هذا المطلب، يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تُعينَ على التوصل إلى هذا المبتغى مقابل تكلفة رخيصة وخلال فترة زمنية معقولة.

وفي الأخير، تتمثل الخطوة النهائية من العملية في تحديد ووضع الإصلاحات الرئيسية، تلك التي ستشكل الأساس المتين لجميع الإصلاحات من أجل تحقيق أهداف الرؤية متوسطة المدى. وهذه الإصلاحات هي التي سنتناولها تحديدا بالبحث والمناقشة في الفقرات القادمة.

2.7. تقليص مظاهر الهشاشة على المدى القصير

في معناها الواسع، تعتمد مظاهر الهشاشة الصحية (عوامل انتشار الفيروس ومكامن الضعف الصحية والإمكانات الصحية) بشكل أساسي على العوامل الهيكلية (الكثافة السكانية ونسبة الكثافة في المجال الحضري وغيرها)، وتعتمد قبل كل هذا على الإمكانات (البنى التحتية الصحية والأطباء وغيرها) والتي يُمكن توفيرُها من خلال الاستثمارات. وعليه، قد يبدو من الصعب الحدُ من مظاهر الهشاشة هاته على المدى المتوسط دون زيادة الاستثمار في الصحة بشكل كبير، أو بالأحرى في المنظومات الاجتماعية بشكل عام. ومع ذلك، يتعين، على المدى القصير، اتخاذ تدابير يمكن أن تساعد في الرفع من

القدرة على الصمود الصحي لدول شمال أفريقيا في مواجهة وباء لم تَتم السيطرة عليه بعد. وفي هذا الصدد، نوصي بداية بتعزيز السياسات المتعلقة بتدبير الجائحة. بالإضافة إلى مضاعفة تحسيس الساكنة بخصوص الفيروس (لا سيما التدابير الوقائية وإجراءات التباعد الفعالة)، يتعين تحسين انتقاء السياسات الوقائية وطرق الرعاية الصحية بالنسبة للساكنة التي توجد في وضعية هشاشة، ولا سيما الأشخاص المسنين أو المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة وغيرها من العوامل المرضية. فعندما تكون الإمكانات الصحية محدودة، يجب تخفيف الضغط عليها من خلال التقليل من التكفل بالحالات غير الخطيرة. واليوم، فقد باتت عوامل الخطر الرئيسية التي تؤدي إلى عواقب وخيمة (الإنعاش أو الوفاة) جراء كوفيد-19 معروفة بشكل أفضل. ويتعين أن يكون التعامل مع عوامل الخطر هذه على نحو يتيح تسخير الموارد الصحية بشكل مركز لفائدة المرضى الأكثر عرضة للإصابة بأشكال حادة. بينما تتعلق التوصية الثالثة بسياسة الكشف المُبكر: فكلما تم الكشف عن الحالات المصابة بالمرض ثم اخضاعُها للاختبار ومن ثمَة عزلُها بشكل أسرع، كلما وجد الفيروس صعوبة في الانتشار وبالتالي سيقل الطلب على الإمكانات الصحية الوطنية. وفي نفس السياق، يتعين تعميم سياسة الكشف المبكر قدر الإمكان، لا سيما في بلدان المنطقة دون الإقليمية التي تعاني من الهشاشة الصحية بنسب أكبر (موريتانيا ومصر، على وجه الخصوص). وباختصار، يجب تسخير الموارد الجماعية حيثُما تكون المخاطر حاضرة بشكل أكبر. بالموازاة مع ذلك، وبالنظر إلى أن تعزيز الإمكانات المادية والبشرية للمنظومة الصحية سيستغرق وقتا طويلا، يجب بالتالي العمل، على المدى القصير والمتوسط، على تحسين فعاليتها وتعميم استخدام التقنيات الجديدة لمواجهة الإكراهات المرتبطة بقلة الإمكانات. وفي الأخير، يجب بالطبع تقليل القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تجارة المُعدات والتجهيزات الطبية، بل بالأحرى على جميع السلع الأساسية بشكل عام.

على المدى المتوسط، يجب على الحكومات العمل على تزويد المنظومات الصحية بالوسائل اللازمة لمواجهة مخاطر الجائحة: ويحتم هذا الأمر توظيف المزيد من الأطباء والعاملين في القطاع الصحي وحسن تدبير مسارهم المهني، ويمكن ذلك من خلال تخصيص ميزانيات الاشتغال الكافية لفائدة المؤسسات الاستشفائية ، ومن خلال الرفع من الأجور وكذا تبسيط إجراءات الرقابة الإدارية. وسيتيح التحول نحو نظام صحي قائم على الثقة الجماعية والاعتراف الاجتماعي التقليل من مظاهر الهشاشة الصحية وذلك بمنأى عن التأثير الميكانيكي المرتبط بزيادة النفقات في هذا المجال.

وكما هو الشأن بالنسبة لمظاهر الهشاشة الصحية، يستلزم الحد من الهشاشة الاقتصادية اتخاذَ إجراءات مستعجلة على المدى القصير وأخرى على المديين المتوسط والطويل. وعلى المدى القصير، يجب أن تتركز جهود السلطات العمومية في تفعيل التدابير الاستعجالية وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. ويتعلق الأمر بالأساس ب: (1) دعم الحصول على التمويل (على سبيل المثال من خلال اعتماد آليات تتيح القروض الممنوحة على أساس ضمان أو تأجيل سداد الأقساط أو تسوية الديون وما إلى ذلك)؛ (2) دعم الشغل، من خلال اعتماد آليات تروم خفضَ التكاليف، والتسوية المؤقتة للضرائب، وتقديم الدعم من أجل التكوين (لتسهيل تحويل المسار المهني)؛ (3) وإحداث ثورة حقيقية من أجل تذليل المعوقات الإدارية بغرض التقليل من الإكراهات التي تشكل عبئا حقيقيا على المقاولات. وتعد هذه النقطة الأخيرة مهمة للغاية لأن جميع المقاولات في المنطقة دون الإقليمية تعاني، ولو بدرجات متفاوتة حسب كل بلاد، من مناخ أعمال غير ملائم بالشكل المطلوب. في ظل ظرفية توالت فيها على المقاولات عدة صدمات متفاوتة الحدة (الصدمات بخصوص الطلبات، على سبيل المثال) وإعادة تنظيم سلاسل القيمة والتحولات المرتبطة بأزمة كوفيد-19 ، بات من الضروري تقليل العوائق التي تواجه المقاولات من أجل التوصل إلى تخصيص أفضل للموارد داخل الاقتصاد. وفي الأخير، تتعلق التوصية الأخيرة بدعم الطلب، والذي يمر من خلال سياسة اجتماعية موجهة بشكل أفضل لفائدة الساكنة الأكثر تضررا من وقع الأزمة الاقتصادية (العاملون في القطاع غير المهيكل، وغيرهم). وفي هذا المقام أيضا، وكما سنرى ذلك في القسم الموالي، يمكن أن يكون للتقنيات الجديدة نفعٌ كبير من أجل العمل على التطوير السريع لنظام المعلومات الاجتماعية، حتى يتسنى لنا فهم الوضع الاجتماعي لكل فرد بشكل أفضل، وحتى نتمكن من وضع سياسات موجهة بشكل جيد.

في القسم التالي، سنتناول بالبحث والتحليل الإصلاحات على المديين المتوسط والبعيد.

8 يعد الحفاظ على الأطر الطبية أمرا بالغ الأهمية نظرا لتنامي ظاهرة هجرة الأدمغة والتي تعاني منها بعض البلدان (مثل الجزائر أو المغرب أو تونس، على سبيل المثال).

3.7. التحضير للخروج من الأزمة على المدى المتوسط ومواجهة تحديات حقبة ما بعد كوفيد-19

سبق وأن أكدنا في القسم الأول على أن إحدى التداعيات الرئيسية التي خلفتها الأزمة تمثلت في تسريع عملية التحول الرقمي التي همت على الخصوص الانتشار السريع للتجارة الإلكترونية وتسريع وثيرة التعويل على التطبيب عن بُعد والاعتماد الدائم على العمل عن بعد والتعليم عبر الإنترنت والتكنولوجيات المالية. وقد أثرت الثورة الرقمية في جميع المجالات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، بما في ذلك التقسيم الدولي للعمل وتنظيم التجارة العالمية. كما امتد تأثيره ليطال أنماط الاستهلاك والإنتاج وكذا نماذج تدبير الأعمال. والحالُ أن التحول الرقمي يُشكل في الآن نفسه تهديدا وفرصة بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا. ويكْمن التحدي في التقليل قدر الإمكان من تبعاتها السلبية والاستفادة بالشكل الأمثل من الامكانات التي تتيحها. ومن المعلوم أن دول شمال أفريقيا ليست كلها مسلحة على نفس النحو في مواجهة الثورة الرقمية والتغيرات التي أحدثتها الجائحة. وعليه، لن يكون بمقدورهم جميعا، ولا سيما الأقل تطورا من بينهم، بذل الجهود الضرورية من أجل التأقلم، ولكن صار لزاما عليهم جميعا، كل حسب إمكاناته، تحضير مجتمعاتهم لولوج «العالم الجديد» الذي بدأت معالمه في البروز. بيد أن الأمر الحاسم، بالنظر إلى حجم التغييرات المتوقعة على المدى المتوسط والبعيد، وكذا زيادة الترقب في ظل ظرفية نمو باتت من دون شك أكثر تقلُبا، سيكون هو القدرة على التوفر على الإمكانات اللازمة للصمود والتأقلم. ومن هنا يمكن القول بأن هناك أربعة محاور للإصلاح من شأنها تحقيق هذه الأهداف: (1) اعتماد التكنولوجيات الرقمية والتأقلم مع متطلباتها، (2) رأس المال البشري، (3) الابتكار بمعناه الواسع، (4) والإمكانات التي تتوفر عليها الدول. هذا بالإضافة إلى محور خامس يهم الإدماج الاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية.

1.3.7. اعتماد التقنيات الرقمية والتأقلم معها

في القسم الأول سلطنا الضوء على تأخر المنطقة دون الإقليمية من حيث التطور الرقمي. لقد بات من البديهي الجزمُ بأن اعتماد التقنيات الرقمية لا يستلزم توفيرَ البنى التحتية وحسْب، بل يتطلب أيضا توفير الموارد البشرية، فضلا عن استراتيجية تعمل على تأقلم المجتمع مع المنظومة الرقمية. وبالفعل، تتطلب عملية تطوير الاقتصاد الرقمي تعميم استخدامه على نطاق واسع بين جميع مكونات المجتمع، هذا إذا ما أردنا تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها. وفي هذا الصدد، يمكننا الوقوف على جملة من المحاور التي ينبغي أن يشملها الإصلاح:

– الاستثمار في البنى التحتية: تعاني المنطقة دون الإقليمية من نقص في التجهيز بخصوص الولوج إلى خدمة الجيل الرابع (4G)، هذا إلى جانب إمكانات غير كافية للاتصال بالإنترنيت. ولتجاوز هذا الوضع، ينبغي ألا نكتفي بالاستثمار في إحداث البنى التحتية الرقمية العمومية وتلك الخاصة بالبيانات فقط، بل يتعين علينا أيضا العمل على فتح قطاع الاتصالات أمام المنافسة بشكل أوسع، مع رسم أهداف تروم تحقيق الإدماج.

– تطوير الإطار التنظيمي:
* إحداث منظومة للتكوين: (1) من أجل تلقين أساسيات التكنولوجيا الرقمية للعمال وكذا العاطلين. ويمكن لهذه المنظومة أن تدمج بين أشكال التمويل العمومية والخاصة (التدريب المستمر بالنسبة للمقاولات)، (2) التكوين المستمر مدى الحياة من أجل المواكبة المستمرة للمتغيرات.
* اعتماد إصلاح في المنظومة التعليمية بغرض الإدماج المبكر للتقنيات الجديدة، مثل البرمجة، في المسارات الدراسية.

وعلى اعتبار أن الأزمة أتاحت خوض تجربة التعليم الإلكتروني والعمل عن بعد على نطاق واسع، فمن الممكن الاعتماد على بعض المنَصات الرقمية لتدبير جزء من هذا التكوين.

– إطلاق «مخطط رقمي»: يتعلق الأمر بمخطط رقمي يتم اعتماده كرافعة من أجل التعجيل بتنزيل مشروع «الحكومة الرقمية» وذلك مرورا عبر الطلبات العمومية، بغرض تحفيز تطوير المقاولات الرقمية الوطنية. وفي سبيل تحقيق هذا المبتغى، لا يجب أن يُنظر إلى الحكومة الرقمية من زاوية رقمنة الإدارة فحسب، بل يجب أن يتخطى هذا المسعى ذلك الأفق بحيث يشمل إشاعة استخدام التقنيات الرقمية في السياسات العمومية بشكل عام. وواقع الحال أن، هناك إقبالا متزايدا على تطبيق التقنيات الرقمية من أجل حل المشاكل المرتبطة بالتنمية (انظر شيني Cheney C 2018.). ينبغي فقط العمل على تسريع تبني هذه الممارسات وتشجيع الابتكار في هذا المجال.

* الحكومة الرقمية: يجب أن يصبح السعي نحو إحداث حكومة إلكترونية أولوية بالنسبة لجميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وفي سبيل تحقيق هذا المطْمح، نقترح أن تتركز الإصلاحات حول محورين

– مخطط من أجل رقمنة الإدارة.
– مخطط من أجل رقمنة السياسات العمومية: وذلك بغية إشاعة استعمال التقنيات الرقمية أكثر فأكثر في سبيل الإجابة على إشكالات التنمية وبالتالي بنائها على أسس تجريبية (البيانات).

ويعتبر تسريع رقمنة المرافق العمومية أمرا بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن الأزمة كشفَت الصعوبة التي واجهت الدول في تفعيل الإجراءات الاستعجالية، على الصعيدين الاجتماعي والمقاولاتي. وعلى نفس المنوال الذي سارت عليه الهند تحديدا، فإن إحداث رقم تعريف اجتماعي رقمي موحد سيمكن من التغلب على هذه الصعوبات وكذا من إيجاد سياسة اجتماعية تستهدف الساكنة بشكل أفضل.

على أن كل هذه المخططات يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحفيز القطاع الرقمي الوطني (إحداث المقاولات الناشئة، وتطوير المقاولات الرقمية الصغرى والمتوسطة، وما إلى ذلك). ولعل من بين النماذج المثيرة للاهتمام نجد «آدهار Aadhaar» وهو جزء من مشروع «إنديا ستاك» IndiaS-

tack ، والذي يعد مبادرة من الحكومة الهندية من أجل العمل على رقمنة الاقتصاد والمجتمع. ويعد «إنديا ستاك» IndiaS–tack الذي يتكون من مجموعة من التطبيقات المفتوحة وكذا من واجهات البرمجة (API)، بمثابة بنية تحتية رقمية عمومية تسمح للإدارات والمؤسسات العمومية الأخرى وكذا المقاولات والمقاولات الناشئة ومُطَوري البرامج بتوفير خدماتهم «عن بعد و بشكل لا ورقي وحسب خدمات من دون مال».

* تطوير «البيانات»: من حيث الأهمية، تحتل البيانات مكانة مركزية ضمن التقنيات الرقمية ووهي بذلك تتمركز في قلب التحول الرقمي بشكل عام. عدا عن أنها ضرورية لتحديد السياسات العمومية القائمة على أسس متينة، وكذا من أجل الاستخدام الأمثل للتقنيات الجديدة في أفق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبغَض النظر عن الرفع من قدرات الدول في مجال الإحصاء، يتعلق الأمر بما يلي:

– اعتماد مقاربة شاملة تروم إنتاج واستخدام البيانات، في ظل مناخ يسوده التعاون والمشاركة والإنتاج المشترك بين الدولة وجميع الأطراف الفاعلة من أجل التنمية (المقاولات، المرتفقون بالمصالح العمومية، وغيرهم)، من خلال أنظمة البيانات.
– وضع إنتاج البيانات واستخدامها في صميم السياسة العمومية: تعزيز ثقافة السياسات المستندة على أدلة وتقييم السياسات العمومية. فعلى سبيل المثال، إذا تم دمج التقييم مسبقا في تطوير السياسة العمومية، فيمكن تصميم هذه الأخيرة وتنفيذها بطريقة تسمح بجمع وإنتاج البيانات.
– إحداث البيئة الضرورية لخلق جو من الثقة بين جميع الفاعلين: الأمن والأمن السيبراني وحماية البيانات الخاصة، وغيرهم.

2.3.7. رأس المال البشري: التعليم والحماية الاجتماعية

عندما نتحدث عن رأس المال البشري نستحضر في الوقت نفسه التعليم بمعناه الواسع وكذلك مظاهر الهشاشة والصحة. ولقد رأينا في القسم الأول أن المنطقة دون الإقليمية تسجل تراجعا في هذا المجال. بالنسبة للتعليم، أكيد أنه تَم بذل جهود كبيرة في سبيل تيسير الولوج إلى التعليم، ولكن، وكما يتضح من خلال نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة المعروف اختصارا «بيسا»(PISA)، على سبيل المثال، أو أداء جامعات شمال أفريقيا في تصنيف شنغهاي، فإن جودة التعليم كانت غائبة. علاوة على ذلك، حتى من حيث الولوج، يلاحظ أن هناك نوعا من عدم التجانس بين البلدان. على مستوى الصحة والهشاشة، فإن المنظومات الصحية وتلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا ضعيفة نسبيا. ففي مواجهة مخاطر الأوبئة والثورة الرقمية، بات من الضروري أن تستثمر بلدان شمال أفريقيا بشكل أكبر في رأس المال البشري. وبالنظر إلى التكلفة الباهظة التي سيمثلها ذلك في إطار مخطط

استثماري «كلاسيكي» ، سيكون استخدام التقنيات الرقمية الجديدة أمرا بالغ الأهمية. بالطبع، هذا يمثل تحديا كبيرا نظرا لكون الموارد البشرية والبنى التحتية الرقمية لا تزال غائبة لا سيما في العالم القروي.

بالنسبة للتعليم، يمكن أن يؤدي استخدام التقنيات الجديدة إلى تقليل التكلفة والوقت اللازمين لتحسين جودة التعليم، وتطوير مناهج للتدريس تأخذ بعين الاعتبار المميزات الفردية للتلاميذ، وبالتالي، الحصول على تعليم مشخص. وبالنظر إلى التداعيات متوسطة المدى التي ستُسفر عنها الأزمة بالنسبة للتشغيل، فمن المتوقع أن يتزايد الإقبال على التكوين المهني، لا سيما بالنسبة للعمال الذين يطمحون في تغيير مسارهم المهني من أجل مواكبة التغير الذي سيطرأ على الطلب من حيث المؤهلات. وعليه، يجب على دول المنطقة دون الإقليمية الاستثمار أكثر في منظومة تكوين تتسم بمزيد من النجاعة.

أما بالنسبة للصحة، فما من شك في أن التطبيب عن بُعد من خلال مشاركة البيانات الطبية عن بعد سيشكل أحد المقومات الأساسية بالنسبة لبلدان المنطقة دون الإقليمية، لا سيما بالنظر إلى ما سيتطلبه ذلك من حيث الوقت والتكلفة المتطلبين من أجل تعزيز البنى التحتية المادية وكذا الطواقم الطبية. فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فقد أشرنا سالفا أنه إلى جانب اتخاذ وسائل للحماية الاجتماعية، يمكن للتكنولوجيات الحديثة أن تُيَسر التكفُل برعاية الأشخاص على نحو أكثر فعالية، وذلك من خلال استخدام البيانات الشخصية على سبيل المثال. وفي سبيل تحقيق هذا المسعى، يتعين على بلدان المنطقة دون الإقليمية العمل تدريجيا على تعميم الحماية الاجتماعية باعتبارها خطوة هامة في هذا الصدد. عمليا، يجب أن يتم ذلك وفق طريقة تسمح بتخصيص الموارد بشكل فعال، وبالتالي يتعين الاعتماد على نظام يعنى بالبيانات الاجتماعية وكذا نظام لتقديم الخدمات العمومية يتسم بالفعالية. وهذه المساعي لا يمكن تحصيلها إلا بالاعتماد على سياسات مبتكرة تستخدم التقنيات الحديثة. واستدراكا للوقت، فقد صار مما لا جدال فيه بأن التقنيات الجديدة باتت تسمح للسياسات العمومية «باختصار المراحل». وفي سبيل تحقيق هذا المُبتغى، يتعين على حكومات المنطقة دون الإقليمية أن تطلق العنان لمهارات الابتكار، بجميع أبعادها، الكامنة في المجتمع بل والعمل على صقلها.

[9] تعد مجالات التطبيق واسعة جدا، بدء من أنظمة القروض بالنسبة للأشخاص أو الشركات المستبعدة من السوق المالية مثل M–Shwari في شرق أفريقيا و M–Kajy في مدغشقر و MoMo Kash في كوت ديفوار، أو لفائدة الزراعة لا سيما المساعدة، على سبيل المثال، في تحسين طرق الري أو الكشف عن الأمراض، أو بالنسبة لمكافحة التحايل الضريبي أو الفساد وما إلى ذلك.

[10] يعني في حالة التعليم، أي في ظل المنظومة التعليمية الكلاسيكية التي تعتمد الحضور وكذا تواجد معلم.

[11] من خلال اعتماد التنظيم الديناميكي يتسم بالقدرة على التأقلم، وبمقدوره مواكبة التطورات التي يشهدها السوق. ويجب أيضا أن يعمل التنظيم على محاربة مظاهر الاحتكار في القطاع الرقمي، والتي يمكن اكتسابها بسرعة نظرا للأفضلية التنافسية التي يحظى بها أول من يدخل إلى السوق.

3.3.7 تحفيز القدرات على الابتكار

لا تزال القدرات على الابتكار، بالمعنى الواسع (بما فيها المجتمعية)، لبلدان المنطقة دون الإقليمية غير كافية. ففي عالم أكثر رقمية، حيث تتسارع الابتكارات، مع تأثيرات في جميع مجالات الحياة، أصبح من المهم لمجتمعات شمال أفريقيا أن تُحدث قطيعة مع جمودها وأن تُطور قدرة تأقلُم تعتمد على المزيد من الابتكار. وبما أن خصوصية التقنيات الرقمية الحديثة تكْمن في الاستفادة من فعالية الشبكة ومواجهة بعض المشاكل بفاعلية أكثر، فإن ثقافة الابتكار هي التي يجب أن تنتشر في جميع أنحاء المجتمع، مع إزاحة الحواجز التي يمكن أن تُعيقه.

وعلى المستوى الاقتصادي البحت، يجب على دول شمال أفريقيا تحسين جودة التنظيم العمومي بشكل كبير لخلق بيئة أكثر تنافسية، والحد من حواجز الدخول. ومن الضروري أيضا توفير بيئة أكثر ملاءمة، فضلا عن دعم المقاولات الرقمية الناشئة، والتي لا تزال قليلة جدا في المنطقة دون الاقليمية. أما فيما يتعلق بالابتكار، فمن الضروري الرفع من الاستثمار في البحث والتطوير وتطوير أنظمة بيئية للبحث تضم مراكز الأبحاث العمومية والخصوصية والمقاولات والمؤسسات العمومية وتعزيز تحفيز البحث والتطوير داخل المقاولات. وفي المجال الرقمي، يجب على الدولة أن تلعب دورا مهما. وفي الواقع، غالبا ما تعاني الإدارة في المنطقة دون الاقليمية ليس فقط من الجمود المرتبط بطبيعتها التنظيمية (العمومية)، ولكن أيضا من البيروقراطية المفرطة. وهذا يتعارض مع ما يجب أن تكون عليه الخدمة العمومية لمواجهة، ليس فقط، الأزمة الحالية ولكن بشكل عام التحديات الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يبقى من الضروري تطوير ثقافة الابتكار داخل الإدارة، بناء على الخطة الرقمية المحددة أعلاه. وهذا يتعلق بصورة عامة بتطوير قدرات الدول، والتي سنعالجها بشكل أكثر تحديدا.

4.3.7 قدرات الدولة

توجد تعاريف مختلفة لقدرات الدولة، وهنا ندرج الحكامة، وهي بُعد مركزي لقدرة الدولة. حيث يسلط القسم الأول الضوء على ثلاث مكامن ضعف رئيسية في بلدان شمال أفريقيا يتعين الحد منها حتى يتم منح الدولة قدرات أكبر للعب دورها بالكامل في حقبة ما بعد كوفيد-19 : (i) ضعف القدرة على تعبئة الموارد، (ii) نفقات عمومية لها تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي وبشكل أعم على أهداف التنمية المستدامة، (iii) حكامة غير فعالة. ومما لا شك فيه أن النقطة iii)) لها تأثير على النقطتين (i) و (ii)، ولكن الحكامة الفعالة لها آثار أوسع بكثير، والنقطتان الأولاتان لهما أسباب لا ترتبط مباشرة بالحكامة.

ولتحسين قدرات تعبئة الموارد، تمت صياغة العديد من المقترحات، مثل تبسيط الضرائب وتعزيز نزاهة الإدارة الضريبية والحد من الارتكان إلى المطابقة، وما إلى ذلك. ويتمثل البعد الآخر المهم في تسريع الرقمنة لتعبئة وتسيير المداخيل الضريبية. حيث يمكن استخدام الرقمنة بشكل فعال في الرفع من فعالية تحصيل الضرائب والتقليل من عبء البيروقراطية والحد من الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الرقمنة، إلى جانب استخدام أداة حديثة لتحليل المعطيات والتي قد تكون مفيدة للغاية في الرفع من فعالية النظام الضريبي، وذلك من خلال إمكانية بلورة سياسات فضلى مبنية على أساس عناصر وازنة.

ويشكل الرفع من فعالية النفقات العمومية، من حيث تأثيره على النمو وعلى أهداف التنمية المستدامة، أمرا مُلحا في السياق الحالي. ولهذا، نقترح تطوير ثقافة تقييم السياسات العمومية وشفافية الميزانية الحكومية. وهي بالطبع عوامل رئيسية للرفع من فعالية النفقات العمومية. ويسير تقييم السياسات العمومية جنبا إلى جنب مع الشفافية، التي هي بالفعل ضرورية لتتبع النفقات العمومية ومسؤولية الحكومة. وهنا أيضا، يمكن أن تكون التقنيات الرقمية ذات فائدة كبيرة على العديد من المستويات. على سبيل المثال، يمكن لتقنيات مثل التدقيق الداخلي وترشيد إجراءات المناقصات العامة وتحسين تدقيق المؤسسات العمومية أو الميزانيات وتحسين إجراءات تقديرات الميزانية وتحديد فرص ترشيد النفقات وتحليل مجموعة كبيرة من المعطيات لتحسين ترشيد النفقات، مثلا من خلال تحسين استهداف الساكنة (الأسر أو المقاولات). ويمكن للتقنيات الرقمية الحديثة أن تساعد أيضا على التفكير، على نحو أفضل، في منهج أكثر ملاءمة للنفقات العمومية التي تضم التقييم المسبق للسياسات وبالتالي الرفع من فعالية النفقة. ويمكن للذكاء الاصطناعي، الذي لديه القدرة على خفض التكاليف بشكل كبير، تحسين تقديم الخدمات العامة وإدارة المخاطر المرتبطة به بشكل أفضل.

5.3.7 تعزيز الاندماج الاقتصادي بشكل كبير

تعرف المنطقة دون الإقليمية اندماجا ضئيلا جدا، وبالتالي تبقى نسبة كبيرة من الإمكانيات المتاحة للتنمية المشتركة معطلة. وعلى سبيل المثال، تُقدَر المكاسب المتوقعة من اندماج أكبر لبلدان المغرب العربي ب 2% من الناتج الداخلي الخام. ومع ذلك، من المُحتمل أن تكون هذه المكاسب أكبر، وذلك بسبب التغيرات التكنولوجية من ناحية وآثار جائحة كوفيد-19، من ناحية أخرى. حيث أنه لا يمكن لأي دولة في شمال أفريقيا أن تتطلع الى تطوير القدرات اللازمة بشكل منفَرد، ليس فقط لاستيعاب المعرفة التكنولوجية والتأقلم معها، ولكن أيضا لتحويلها إلى فرص اقتصادية ضمن سلاسل جديدة من القيمة العالمية. إن التعاون الحقيقي بين الدول ضروري لتجميع الموارد من أجل تطوير القدرات التكنولوجية المشتركة وتقديم سوق كبيرة لمقاولات شمال أفريقيا. فكل تعاون أكبر، لا سيما في الاستثمار في البنى التحتية (المادية والرقمية) والتعليم والبحث والتطوير، وبالطبع في المجال التنظيمي لتسهيل التجارة (المادية والإلكترونية) والاستثمار، سيكون حاسما لوضع المنطقة دون الاقليمية في سلاسل القيمة العالمية وكذلك الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

8. الخاتمة

سلط هذا التقرير الضوء على مكامن الضعف الهيكلية في اقتصادات شمال أفريقيا على ضوء الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على المدى القصير والتغيرات التي يمكن أن تحدثها على المدى المتوسط والطويل.

ووفق هذا التصور، ستشهد بلدان شمال أفريقيا ضغوطا شديدة جدا، مما يتطلب إجراء إصلاحات عميقة ومباشرة في العديد من المجالات (الصحة والتعليم والاقتصاد والحكامة وما إلى ذلك) في سياق الركود الاقتصادي والضغوط القوية التي تعرفها الماليات العمومية.

وللخروج من هذا الوضع، يتعين التفكير في الإجراءات التي تتخذها الحكومات للتعامل مع الأزمة على المدى القصير في انسجام مع الإصلاحات «الهيكلية» من أجل ترشيد النفقات العمومية من جهة والرفع من فعاليتها، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، ستكون الإصلاحات المؤسساتية الرامية إلى تجويد الحكامة على قدر كبير من الأهمية كما هو الشأن بالنسبة لجميع الإمكانات والقدرات التي يتوفر عليها المجتمع، ولا سيما تلك المتعلقة بالابتكار. وستكون الحكامة الشاملة والتشاركية، القائمة على مبادئ الشفافية والمُساءلة، إحدى الأوراق الرابحة في سبيل بلورة وتفعيل الإصلاحات بشكل ناجع من أجل المُضي قدُما، وبالرزانة المطلوبة، ببلدان المنطقة دون الإقليمية نحو حقبة ما بعد كوفيد-19.

9. ملحقات

1.9 المبيانات والجداول

الجدول 9–1 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالقيمة الثابتة للدولار المردودية.

	معدل الفترة 2000–2015	2016	2017	2018
الجزائر	2368	2761	2817	2907
مصر	4282	4830	4794	4764
ليبيا	9335	5670	7086	7537
موريتانيا	1197	1322	1325	1334
المغرب	2617	3213	3305	3361
السودان	1418	1911	1946	1856
تونس	3746	4315	4344	4401
اقتصادات ذات الدخل المتوسط متخذة كأساس للمقارنة				
الصين	3799	6884	7308	7753
الهند	1212	1874	4794	4764
إندونيسيا	2876	3968	7086	7537
ماليزيا	8625	11244	11729	12120
بولندا	11383	15102	3305	3361
تركيا	10421	14063	14875	15069
فيتنام	1178	1753	1853	1964
اقتصادات ذات الدخل العالي متخذة كأساس للمقارنة				
كوريا الجنوبية	20211	25484	26152	26762
السويد	50877	56766	53367	57291
الولايات المتحدة الأمريكية	48296	52534	53356	54579

المصدر : مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي 2020

الجدول 9-2 : متوسط المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي (نسبة مئوية)

	1990-2018	1900-2000	2000-2010	2010-2018
شمال أفريقيا				
الجزائر	1,0	-0,2	2,4	0,9
ليبيا	3,8	2,1	3,0	4,7
موريتانيا	0,9	-0,2	1,6	1,0
المغرب	2,4	1,5	3,4	2,2
السودان	2,8	1,8	3,9	2,7
تونس	2,6	3,3	3,3	1,0
اقتصادات ناشئة مُتخذة كأساس للمقارنة				
الصين	6,8	8,7	9,7	7,2
الهند	4,7	3,6	4,8	5,8
ماليزيا	3,7	4,7	3,0	3,9
بولندا	3,8	3,7	4,1	3,6
تركيا	3,1	2,6	3,0	4,7
فيتنام	5,5	5,6	5,6	5,1
اقتصادات متقدمة مُتخذة كأساس للمقارنة				
كوريا الجنوبية	4,4	6,3	4,3	2,8
السويد	1,5	3,6	2,0	1,6
الولايات المتحدة	1,5	2,1	1,0	1,5

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية' 2010، نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي السنوي يتم حسابا على أساس نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة للدولار، 2010 ويكون معدل البطالة حسب الجنس والسن والتعليم (%) / السن (الفئات الاجمالية): 24 - 15 / التعليم (المستويات الإجمالية) - إحصائيات منظمة العمل الدولية.

المصدر: تم حسابه من مجموعة معطيات بارو لي (2010) (Barro-Lee – نسخة 1.2)، بناء على متوسط سنوات الدراسة الإجمالية لدى الساكنة البالغة 15 سنة فأكثر. مستوحى من (Campante et chor 2012).

الجدول 9-3 : تطور توزيع العمالة و القيمة المُضافة (بالنسبة المئوية)

	الفلاحة			الصناعة			الخدمات		
	1991	2018	النمو	1991	2018	النمو	1991	2018	النمو
	حصة الشغل (%)								
شمال أفريقيا									
الجزائر	23,95	10,02	-58%	25,39	30,81	21%	50,65	59,17	17%
مصر	39,29	24,35	-38%	21,34	27,16	27%	39,37	48,49	23%
ليبيا	24,46	18,43	-25%	29,26	22,92	-22%	46,28	58,65	27%
موريتانيا	63,13	52,06	-18%	11,83	12,72	-7%	25,03	35,23	41%
المغرب	47,46	35,25	-26%	20,14	21,70	8%	32,41	43,04	33%
السودان	53,29	40,11	-25%	11,55	16,74	45%	35,16	43,16	23%
تونس	23,36	13,34	-43%	30,37	32,72	8%	46,27	53,94	17%
اقتصادات ذات الدخل المتوسط متخذة كأساس للمقارنة									
الصين	59,70	26,10	-56%	21,40	28,19	32%	18,90	45,71	142%
الهند	62,56	43,33	-31%	15,72	24,95	59%	21,72	31,72	46%
تركيا	47,81	18,43	61%	20,16	26,66	32%	32,04	54,90	71%
بولندا	25,57	9,62	-62%	36,19	31,82	-12%	38,24	58,56	53%
فيتنام	70,71	38,60	-453%	10,1	26,82	-65%	19,17	34,58	80%
اقتصادات ذات الدخل العالي متخذة كأساس للمقارنة									
السويد	3,85	5,00	-66%	36,82	25,20	-32%	48,57	69,80	44%
كوريا الجنوبية	14,61	43,33	-31%	15,72	24,95	59%	21,72	31,72	46%
الولايات المتحدة	1,90	1,37	-28%	26,02	19,87	-24%	72,07	78,76	9%

	حصة القيمة المضافة (نسبة مئوية)								
الجزائر	11,11	11,98	8%	45,36	39,60	−13%	37,86	43,99	16%
مصر	16,99	11,23	−34%	32,12	35,08	9%	48,67	51,36	6%
ليبيا	5,19	1,85	−64%	65,83	77,54	18%		بيانات غير متوفرة	
موريتانيا	36,49	25,92	−25%	22,33	26,08	17%	35,45	40,23	13%
المغرب	17,50	12,26	−30%	26,02	25,92	0%	44,22	50,01	13%
السودان	40,18	31,47	−22%	42,13	2,38	−80%	43,87	49,50	13%
تونس	16,72	10,37	−38%	28,98	2,69	−22%	41,82	59,08	41%
اقتصادات ذات الدخل المتوسط متخذة كأساس للمقارنة									
الصين	24,03	7,19	−70%	41,49	40,65	−2%	34,48	52,16	51%
الهند	27,33	14,60	−47%	26,44	26,75	1%	37,79	49,13	30%
بولندا	5,54	2,11	−62%	33,24	28,62	14%	49,41	56,80	15%
تركيا	15,25	5,82	−62%	31,54	29,47	−7%	49,69	54,26	9%
فيتنام	40,49	14,68	−64%	23,79	34,23	−44%	35,72	41,12	15%
اقتصادات ذات الدخل العالي متخذة كأساس للمقارنة									
السويد	6,82	1,98	−71%	36,49	35,12	−4%	47,45	53,56	13%
كوريا الجنوبية	14,61	43,33	−31%	15,72	24,95	59%	21,72	31,72	46%
الولايات المتحدة	1,34	0,92	−31%	23,13	18,21	−21%	71,81	77,37	8%

المصدر : مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي

الجدول 9-4 : تنويع الصادرات و تركيزها

	مؤشر تنويع الصادرات				مؤشر تركيز الصادرات			
	1995	2005	2015	2017	1995	2005	2015	2017
شمال أفريقيا								
الجزائر	0,82	0,81	0,78	0,79	0,52	0,59	0,49	0,48
مصر	0,7	0,61	0,57	0,58	0,31	0,23	0,14	0,15
ليبيا	0,82	0,82	0,8	0,83	0,76	0,83	0,61	0,74
موريتانيا	0,83	0,84	0,86	0,87	0,53	0,55	0,36	0,37
المغرب	0,73	0,67	0,67	0,66	0,17	0,16	0,17	0,17
السودان	0,78	0,81	0,84	0,85	0,3	0,6	0,42	0,48
تونس	0,68	0,6	0,52	0,52	0,21	0,18	0,14	0,14
شمال أفريقيا	0,77	0,74	0,72	0,73	0,4	0,45	0,33	0,36
اقتصاديات ذات دخل متوسط متخذة كأساس للمقارنة								
الصين	0,48	0,46	0,42	0,41	0,07	0,11	0,1	0,1
الهند	0,58	0,54	0,43	0,45	0,13	0,13	0,12	0,12
إندونيسيا	0,6	0,49	0,55	0,56	0,14	0,13	0,14	0,14
ماليزيا	0,52	0,47	0,44	0,44	0,18	0,19	0,17	0,19
بولندا	0,49	0,44	0,37	0,38	0,08	0,08	0,07	0,06
تركيا	0,63	0,53	0,43	0,44	0,11	0,09	0,07	0,08
فيتنام	0,67	0,64	0,57	0,55	0,2	0,23	0,19	0,18
اقتصاديات ذات دخل عالي متخذة كأساس للمقارنة								
كوريا الجنوبية	0,43	0,44	0,44	0,41	0,18	0,15	0,16	0,15
السويد	0,35	0,35	0,37	0,43	0,09	0,09	0,12	0,13
الولايات المتحدة	0,24	0,25	0,27	0,27	0,1	0,1	0,09	0,07

الجدول 9-5 : تطورات الإنتاجيات القطاعية النسبية

	الصناعة / الفلاحة		الخدمات / الفلاحة		الصناعة / الخدمات	
	1991	2018	1991	2018	1991	2018
الجزائر	1,6	6,9	0,8	1,7	2	4
مصر	2,2	3,7	1,8	2,6	1,2	1,4
موريتانيا	6,9	7,6	3,2	2,2	2,1	3,5
المغرب	3,1	3,6	3,3	3,9	0,9	0,9
السودان	2,7	2,2	1,5	2,2	1,9	1
تونس	1,1	2,1	1,7	2,4	6,6	0,9
اقتصاديات ذات دخل متوسط متخذة كأساس للمقارنة						
الجزائر	6	3,1	3,7	4,5	1,6	0,7
مصر	3,8	3,6	5,1	3,4	0,7	1,1
موريتانيا	1,9	1,8	1,2	0,8	1,6	2,2
المغرب	5,4	4,3	5,6	4,6	1	0,9
السودان	2,7	3,9	2,6	5,9	1	0,7
تونس	3,6	5,4	3	4,8	1,2	1,1

المصدر : تم تحديدها من قبل المؤلف بناء على مؤشرات النمو العالمية' 2020

الجدول 9-6 : التطورات في القامة المُضافة لكل عامل

	الفلاحة			الصناعة			الخدمات		
	1991	2018	معدل النمو	1991	2018	معدل النمو	1991	2018	معدل النمو
الجزائر	5272	19275	266 %	36513	29921	-18 %	9069	14642	61 %
مصر	2791	5704	104 %	10284	12552	22 %	7143	10491	47 %
موريتانيا	1757	1928	10 %	13381	13227	-1 %	3825	6191	62 %
المغرب	2620	4048	54 %	9508	12393	30 %	10305	13265	29 %
السودان	2793	5240	88 %	6185	14204	130 %	6030	7653	27 %
تونس	4596	9806	113 %	9712	10433	7 %	11146	16697	50 %
شمال أفريقيا	3305	7667	106 %	14264	15455	28 %	7920	11490	46 %
اقتصاديات ذات دخل متوسط متخذة كأساس للمقارنة									
الصين	714	3935	451 %	2244	23554	950 %	9069	14642	61 %
الهند	839	1875	123 %	2984	7100	138 %	7143	10491	47 %
ماليزيا	11394	18850	65 %	19970	35823	79 %	3825	6191	62 %
بولندا	4271	6190	45 %	18448	33251	80 %	10305	13265	29 %
تركيا	5549	16018	189 %	21648	42571	97 %	6030	7653	27 %
فيتنام	438	1249	185 %	2370	4463	88 %	11146	16697	50 %
اقتصاديات ذات دخل عالي متخذة كأساس للمقارنة									
كوريا الجنوبية	6314	18432	192 %	18034	71197	295 %	23154	38520	66 %
السويد	39043	103751	166 %	56554	139926	147 %	63134	94432	50 %
الولايات المتحدة	49834	79536	60 %	72798	103431	42 %	84365	106100	26 %

ملاحظة : حصص العمالة والقيمة المُضافة لكل عامل حُصل عليها من مؤشرات التنمية العالمية مسنة 2020. يتم احتساب حصة القيمة المُضافة بضرب القيمة المُضافة لكل عامل بعدد العمال لكل قطاع و مقسوما على إجمالي القيمة المُضافة. النسب المتوفرة لسنة 1991 هي كالتالي : 1999 للجزائر، 2000 لبولندا، و 2000 لتونس. في ما يخص الولايات المتحدة الأمريكية، البيانات الحالية هي التي تمتد من 1997 إلى 2017.

الجدول 9-7 : معدل البطالة بين الشباب حسب مستوى التعليم

		ما دون الأساسي	أساسي	متوسط	متقدم
مصر	(2018)	6,52	7,01	26,35	63,67
موريتانيا	(2017)	6,22	27,01	56,17	28,97
المغرب	(2012)	4,07	16,54	46,97	
السودان	(2011)	20,25	31,79	46,36	73,38
تونس	(2015)	29,31	26,12	34,3	60,77
الهند	(2018)	10,33	16,49	31,06	48,41
إندونسيا	(2019)	7,25	8,75	16,26	18,7
ماليزيا	(2016)	8,07	6,17	10,99	16,56
بولندا	(2019)		10,67	9,95	8,54
تركيا	(2019)	18,08	19,98	27,89	35,02
فيتنام	(2019)	4,89	5,37	7,13	16,15
كوريا الجنوبية	(2019)		6,97	10,2	9,88
السويد	(2019)		35,29	11,87	11,03
الولايات المتحدة	(2019)	6,19	15,52	9,13	4,91

ملاحظات : معدلات البطالة حسب الجنس والسن و التعليم (نسبة مئوية) / السن (إجمالي الشرائح) : 15-24 / التعليم (مستويات إجمالية) - إحصائيات منظمة العمل الدولية

الجدول 9-8 : تطورات متوسط عدد سنوات الدراسة

	1980	2010	ارتفاع
1. بوتسوانا	3,12	9,56	6,44
2. ألمانيا	5,61	11,82	6,21
3. إيران	3,34	8,59	5,25
4. الجزائر	3,06	8,3	5,24
5. الإمارات العربية المتحدة	3,88	9,12	5,23
6. الغابون	3,33	8,35	5,02
7. البرازيل	2,77	7,54	4,77
8. البحرين	4,92	9,59	4,67
9. الأردن	4,58	9,23	4,65
10. ليبيا	3,26	7,85	4,59
11. فرنسا	5,96	10,53	4,58
12. ماليزيا	5,69	10,14	4,46
13. بوليفيا	5,47	9,91	4,44
14. مصر	2,65	7,08	4,43
15. السالفادور	3,58	7,97	4,39
16. الميكسيك	4,89	9,11	4,22
17. إسبانيا	6,17	10,38	4,22
18. المملكة العربية السعودية	4,38	8,48	4,1
19. تونس	3,25	7,32	4,07
20. لاتفيا	6,69	10,6	3,91

المصدر: تم حسابه من مجموعة معطيات بارو لي (2010) (Barro-Lee – نسخة 1.2)، بناء على متوسط سنوات الدراسة الإجمالية لدى الساكنة البالغة أعمارهم 15 سنة فأكثر. مستوحى من Campante et chor (2012).

الجدول 9-9 : معدل العمالة و معدل المشاركة في سوق العمل

	معدل المشاركة		معدل العمالة	
	1991	2018	1991	2018
الجزائر	44,44	41,3	35,4	36,4
مصر	46,66	48,1	42,3	40,9
ليبيا	45,85	52,38	35	40,5
موريتانيا	50,93	46,26	46,3	41,5
المغرب	50,25	45,35	42,8	41,32
السودان	50,17	47,15	42,6	40,28
تونس	48,87	46,46	41,1	39,15
شمال أفريقيا	48,2	46,7	40,8	40
الصين	79,05	68,72	77,19	65,57
الهند	58,6	51,93	55,2	46,79
ماليزيا	62,2	64,6	59,82	62,04
بولندا	61,64	56,86	54,18	54,82
تركيا	51,81	47,16	56,44	52,52
فيتنام	75,36	76	77,18	77,43
كوريا الجنوبية	58,87	60,53	60,33	62,97
السويد	64,81	60,43	66,98	64,32
الولايات المتحدة	60,64	59,88	65,07	62,02

المصدر : مكتب العمل الدولي

الجدول 9-10 : تطوير النظام المالي

عمق المؤسسات المالية	إمكانية الولوج إلى المؤسسات المالية	نجاعة المؤسسات المالية	عمق الأسواق المالية	إمكانية الولوج إلى الأسواق المالية	نجاعة الأسواق المالية
0,07	0,1	0,84	0	0	0
0,1	0,11	0,83	0,15	0,36	0,32
0,1	0,15	0,7	0	0	0
0,02	0,14	0,59	0,03	0	0
0,43	0,4	0,72	0,22	0,5	0,07
0,04	0,06	0,61	0	0	0
0,2	0,36	0,79	0,09	0,01	0,11
0,5	0,49	0,84	0,7	0,24	1
0,29	0,27	0,58	0,59	0,2	0,54
0,21	0,56	0,61	0,34	0,34	1
0,82	0,33	0,83	0,86	0,71	0,32
0,3	0,65	0,79	0,23	0,45	0,36
0,33	0,15	0,82	0,1	0,01	0,35

المصدر : صندوق النقد الدولي، مؤشرالتنمية المالية

الجدول 9-11 : مستوى المحتوى التكنولوجي للصادرات (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات)

	منخفض	متوسط	عالي	الإجمالي
الجزائر		0,2 %	2,6 %	2,9 %
مصر	4,5 %	5,5 %	19,9 %	29,9 %
ليبيا	2,0 %	0,2 %	2,2 %	4,4 %
موريتانيا	0,6 %	2,4 %	12,0 %	15,0 %
المغرب	1,4 %	26,5 %	23,1 %	51,0 %
السودان	0,1 %	0,2 %	1,4 %	1,7 %
تونس	4,5 %	31,0 %	18,3 %	53,8 %
شمال أفريقيا	1,9 %	9,4 %	11,4 %	22,7 %
اقتصادات نتشئة متخذة كأساس للمقارنة				
الصين	10,3 %	25,3 %	36,4 %	72,0 %
الهند	8,6 %	15,4 %	22,3 %	46,3 %
ماليزيا	3,2 %	11,9 %	47,3 %	62,4 %
بولندا	10,7 %	34,5 %	18,8 %	64,0 %
تركيا	13,1 %	32,5 %	10,9 %	56,5 %
فيتنام	4,8 %	9,8 %	36,8 %	51,4 %
اقتصادات متطورة متخذة كأساس للمقارنة				
كوريا الجنوبية	10,3 %	27,2 %	46,7 %	84,2 %
السويد	8,0 %	34,7 %	20,3 %	63,0 %
الولايات المتحدة	4,2 %	24,3 %	29,8 %	58,3 %

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

جدول 9-11: توزيع الشغل حسب مدى هشاشة القطاعات إزاء الجائحة:

القطاع	مستوى الخطر	الحصة في مناصب الشغل بـ (%)						
		الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
التعليم	ضعيف	10,31	7,93	7,75	3,9	3,5	4,72	8,21
أنشطة قطاع الصحة البشرية و العمل الإجتماعي	ضعيف	3,56	2,96	3,76	1,06	1,5	1,96	3,01
الإدارة العمومية و الدفاع, الضمان الاجتماعي الاجباري	ضعيف	15,81	6	11,3	5,05	2,72	5,47	9,99
إنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز و الماء	ضعيف	1,76	1,49	0,74	0,39	0,47	0,24	0,66
الفلاحة و القطاع الغابوي و الصيد البحري	ضعيف – متوسط	9,86	23,79	18,91	34,69	51,27	39,94	13,03
البناء	متوسط	17,03	13,65	10,98	10,11	3,37	6,35	12,19
الأنشطة وأنشطة التنقيب	متوسط	0,66	0,66	1,25	0,93	0,49	0,33	0,97
	متوسط	1,56	0,15	1,46	0,69	1,01	1,58	0,61
الفنون و الحفلات و الترفيه و خدمات أخرى	متوسط – مرتفع	2,98	4,11	3,96	6,19	6,42	1,24	3,33
النقل و التخزين و المواصلات	متوسط – مرتفع	6,49	8,67	7,79	4,99	3,29	10,15	8,51
حصة القطاعات بمخاطر متوسطة		9,47	12,78	11,75	11,18	9,71	11,39	11,84
خدمات الإيواء و المطاعم	مرتفع	2,16	2,81	1,44	3,1	1,93	1,08	4,17
العقار و الأنشطة التجارية و الإدارية	مرتفع	1,71	2,54	3,75	2,13	1,74	3,92	3,09
أنشطة التصنيع	مرتفع	10,39	12,4	8,73	10,52	8,00	8,04	19,09
التجارة بالجملة وبالتقسيط إصلاح العربات والدراجات النارية	مرتفع	15,73	12,85	18,16	16,26	14,21	14,96	13,14
حصة القطاعات بمخاطر مرتفعة		29,99	30,6	32,08	32,01	25,97	28	39,49
حصة مناصب الشغل الهشة		39,46	43,38	43,83	43,19	35,68	39,39	51,33

المصدر : تستند الحسابات إلى معطيات مكتب العمل الدولي، 2020

الجدول 9-12 : تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الاتصالية

	معـدل المشـاركة		معـدل العمالـة	
	1991	2018	1991	2018
الجزائر	44,44	41,3	35,4	36,4
مصر	46,66	48,1	42,3	40,9
ليبيا	45,85	52,38	35	40,5
موريتانيا	50,93	46,26	46,3	41,5
المغرب	50,25	45,35	42,8	41,32
السودان	50,17	47,15	42,6	40,28
تونس	48,87	46,46	41,1	39,15
شمال أفريقيا	48,2	46,7	40,8	40
الصين	79,05	68,72	77,19	65,57
الهند	58,6	51,93	55,2	46,79
ماليزيا	62,2	64,6	59,82	62,04
بولندا	61,64	56,86	54,18	54,82
تركيا	51,81	47,16	56,44	52,52
فيتنام	75,36	76	77,18	77,43
كوريا الجنوبية	58,87	60,53	60,33	62,97
السويد	64,81	60,43	66,98	64,32
الولايات المتحدة	60,64	59,88	65,07	62,02

المصدر : راجع الملحق. درجة (على 100) مؤشر شمولية الانترنت قد جرى ترحيله' كما هو الحال بالنسبة لرتبة البلد

المبيان 9-1: النفقات العمومية والنمو

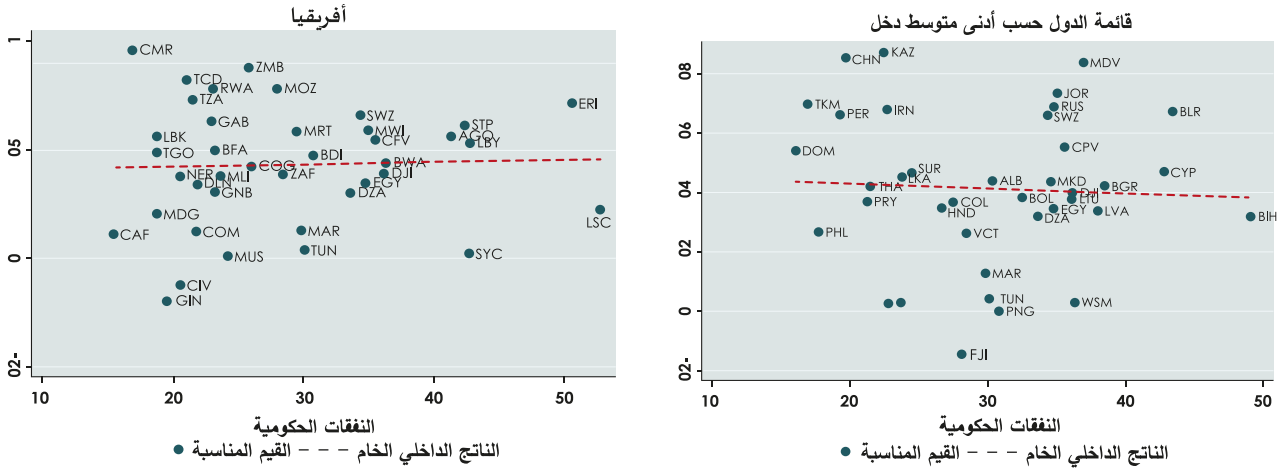

المصدر: استنادا إلى حساب الكاتب، معطيات صندوق النقد الدولي بخصوص النفقات العمومية والناتج الداخلي الخام الفعلي لمؤشرات التنمية في العالم. تم حساب متوسط النفقات العمومية والنمو طيلة فترة 2017-2000.

المبيان 9-2: تطور النفقات العمومية (% من إجمالي الناتج الداخلي الخام)

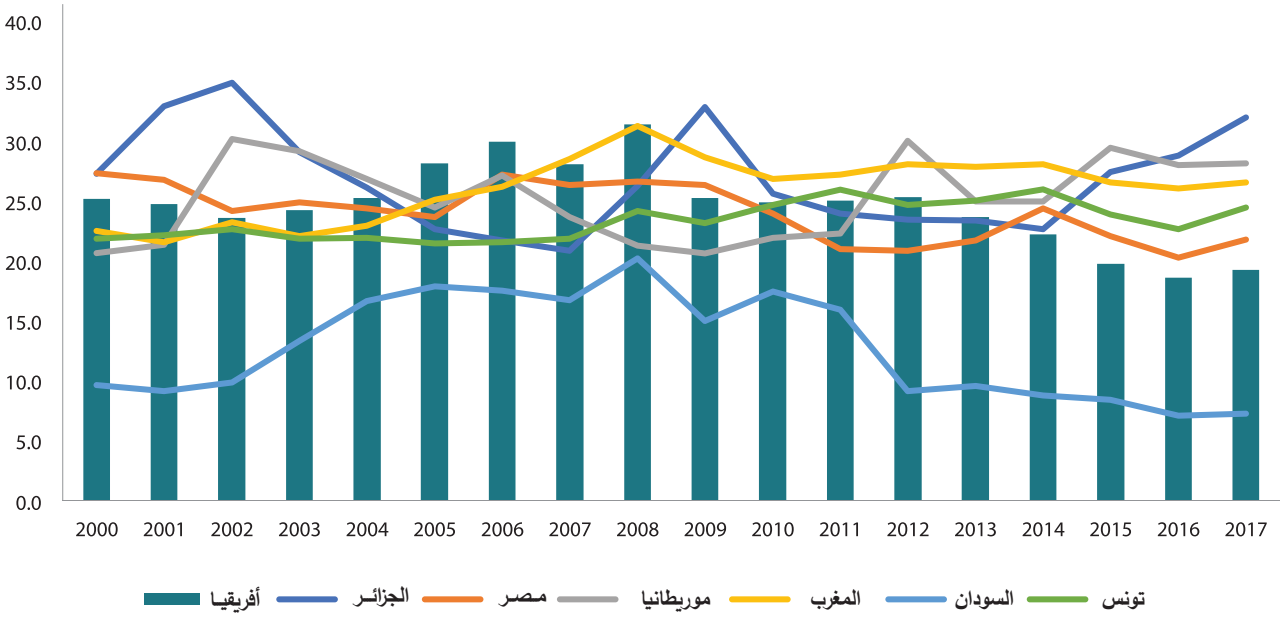

المصدر: وزارات المالية و صندوق النقد الدولي والتقرير السنوي حول اقتصاد أفريقيا (ERA 2019).

المبيان 9-3: البلدان ذات أعلى وأدنى المداخيل العمومية (% من الناتج الداخلي الخام)

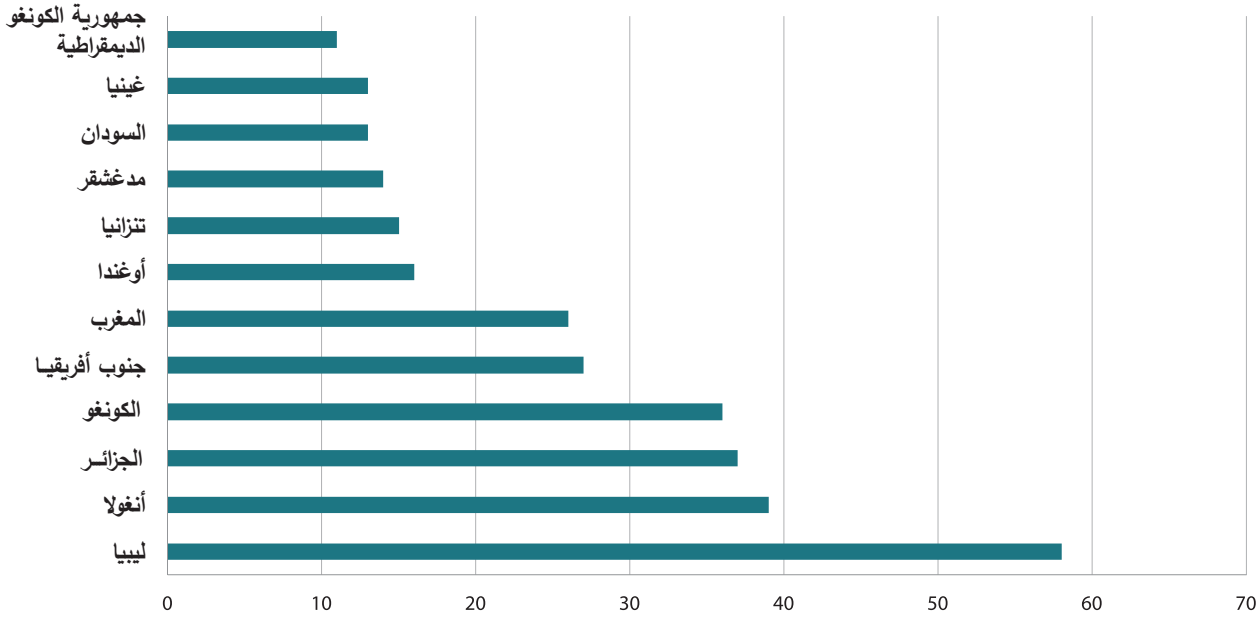

المصدر: التقرير السنوي حول اقتصاد أفريقيا (ERA 2019). تمثل المعطيات متوسط الأرقام المسجلة طيلة فترة 2000-2018

المبيان 9-4: عجز الميزانية (% من الناتج الداخلي الخام)

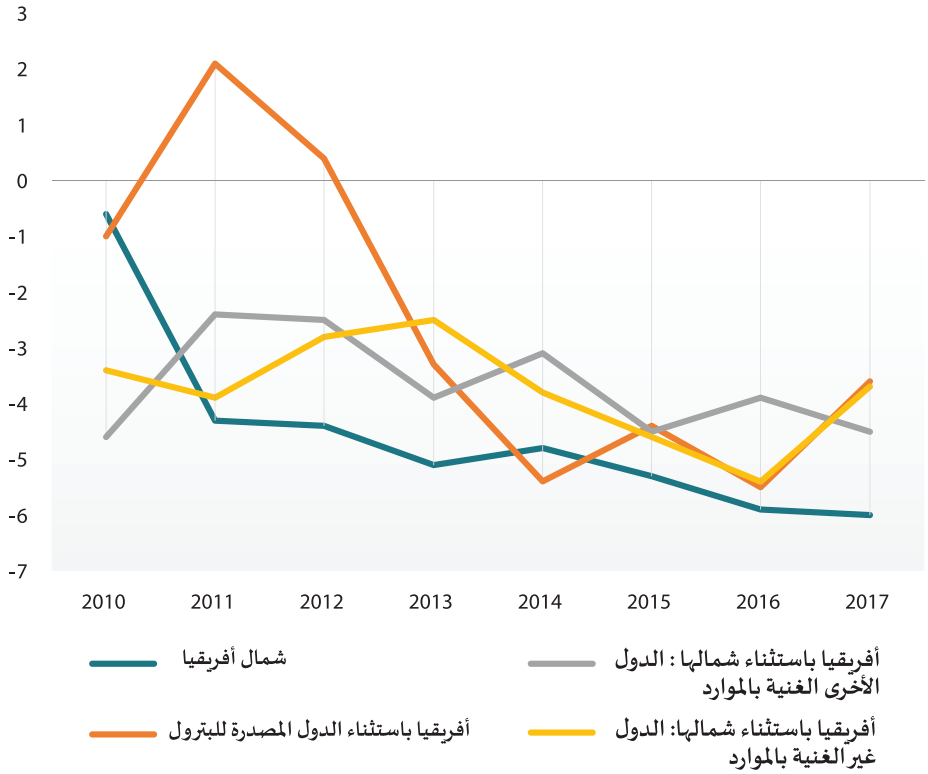

المصدر : التقرير السنوي حول اقتصاد أفريقيا (ERA 2019) . تمثل المعطيات قيما متوسطة.

المبيان 9-5: الدين العام (% من الناتج الداخلي الخام)

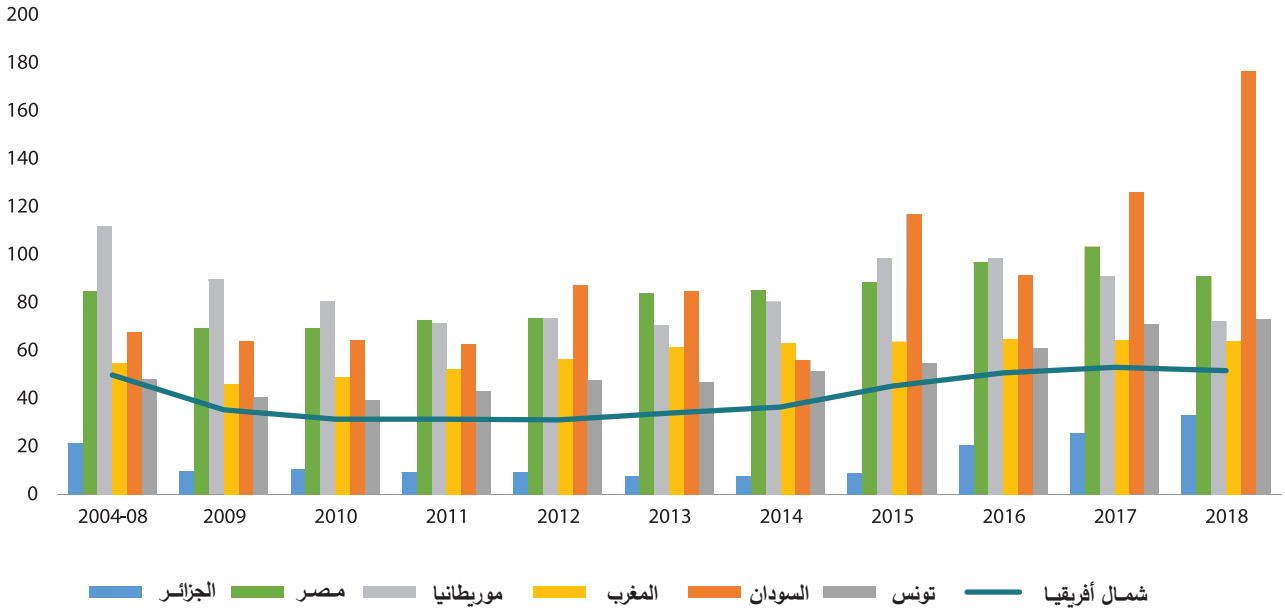

المصدر : صندوق النقد الدولي. بالنسبة لأفريقيا، متوسط القيم.

المبيان 9-6: تطور التجارة الإلكترونية (معدل 2010-2017)، الدول المتخذة كأساس للمقارنة

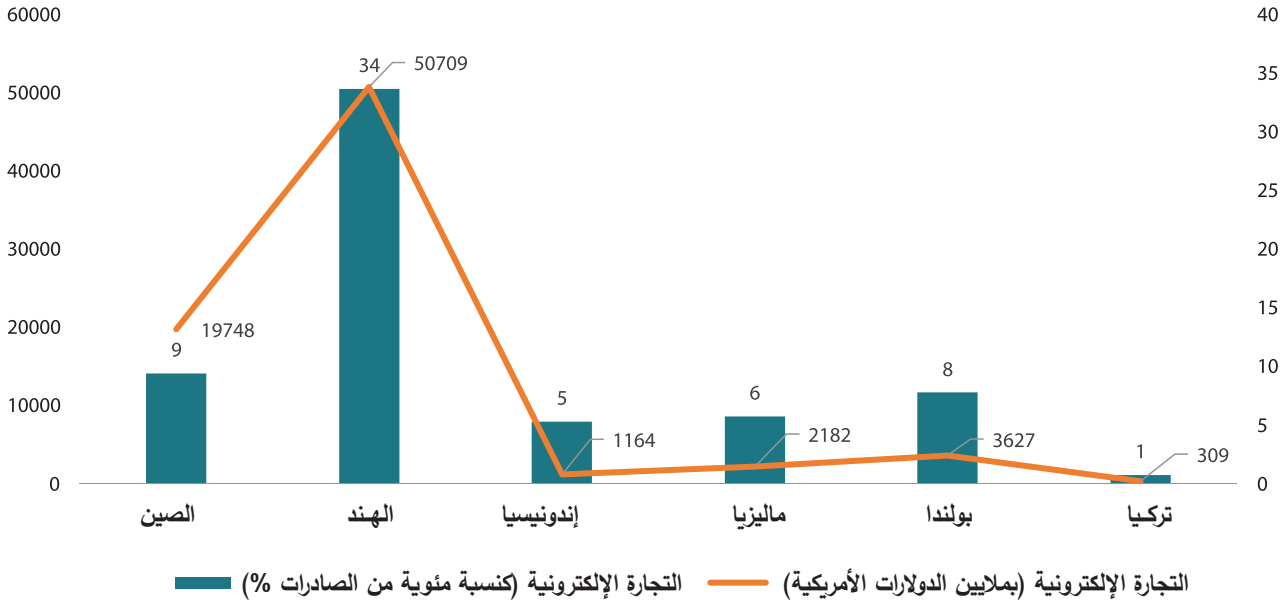

المصدر: الأونكتاد : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المبيان 9-7: التجارة الإلكترونية

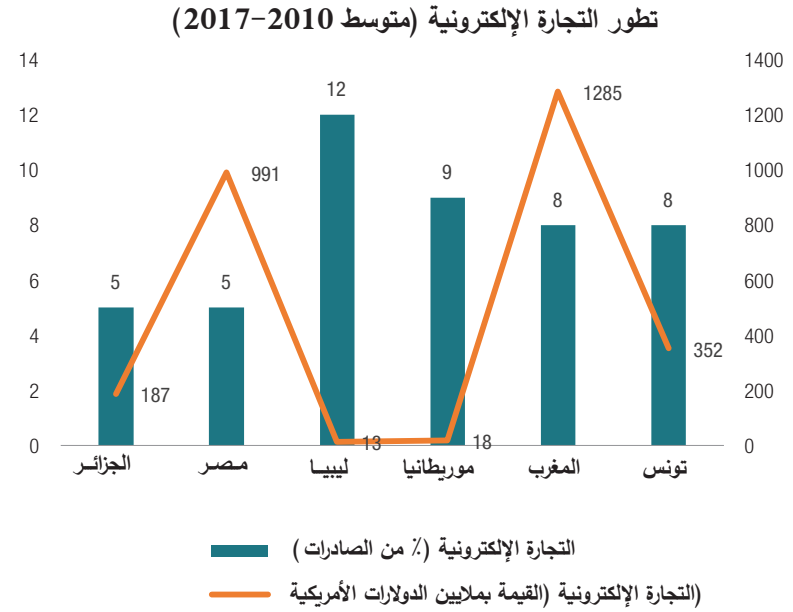

الترتيب وفقًا لمؤشر التجارة الإلكترونية 2019 UNCTAD B2C (من بين 147 دولة)	
الجزائر	97
مصر	116
المغرب	85
موريطانيا	126
السودان	137
تونس	79
الصين	65
الهند	83
ماليزيا	38
بولندا	37
تركيا	60
فيتنام	74
جمهورية كوريا	7
السويد	7
الولايات المتحدة الأمريكية	26

المصدر: الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

2.9 وصف مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مؤشر الارتباط عبر المحمول 2016: يقيس مؤشر الارتباط عبر المحمول أداء 165 دولة بالنسبة للحوافز الرئيسية لاعتماد الإنترنت عبر الهاتف المحمول. ويتمثل هدفُه في دعم جهود صناعة الهاتف المحمول وكذا الحكومات والمجتمع الدولي ككل لتحقيق طموح الولوج العالمي إلى الإنترنت. ويتم تنقيط الدول في نطاق يتراوح ما بين 100–0 لمؤشرات مختلفة، حيث تمثل كل درجة عالية أداء أفضل في توفير اتصال الإنترنت عبر الهاتف المحمول. وتُتيح هذه الأداة التي تعتمد على الشبكة العنكبوتية استكشاف المعطيات المستعملة في مؤشر اتصال الهاتف المحمول ومقارنة الدول عبر مجموعة من المقاييس. المصدر: الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA).

مؤشر الإنجاز التكنولوجي (TAI): مؤشر الإنجاز التكنولوجي هو مؤشر مركب يقيس مهارات الدول للمشاركة في عصر هيمنة الشبكة. وقد تم تضمين مؤشر الإنجاز التكنولوجي في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2001 وتم تطويره في الأصل من طرف ديزي وآخرون (Desai et al). وهو يعكس قدرة البلدان على ابتكار ونشر التقنيات وكذلك تعزيز المهارات البشرية. ويعمل مؤشر الإنجاز التكنولوجي على تقييم الأداء التكنولوجي للدول ويُصنفها وفقا لإنجازاتها التكنولوجية. إلا أنه لا يقيس المدى الاجمالي لتطورها التكنولوجي (Nassir et al. 2011). بينما يركز على الأداء التكنولوجي للدول حسب قدراتها على ابتكار واستعمال التكنولوجيا. والدول التي يشملها مؤشر الإنجاز التكنولوجي هي أيضا مقسمة إلى أربع مجموعات فرعية تسمى القادة (TAI > 0,5)، القادة المحتملون (TAI = 0,35 – 0,49)، المتبنون الديناميكيون (TAI = 0,20 – 0,34) والمُهمَشين (TAI < 0.20). المصدر: De-sai et al (2002)، قياس مؤشر الإنجاز التكنولوجي: مقارنة وترتيب الدول، مجلة الاقتصاد والتمويل والمحاسبة، 2016.

مؤشر جاهزية الشبكات 2016: يقيس هذا المؤشر كيفية استخدام الاقتصاد لتقنيات المعلومات والاتصالات لتعزيز التنافسية وجودة العيش. ويتم جمع المعطيات من الوكالات الدولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي. بينما يتم استحضار مؤشرات أخرى بالاستعانة باستطلاع رأي مُسيري المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي أجراه أكثر من 14000 مدير أعمال في أكثر من 140 دولة. المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016.

مؤشر الابتكار العالمي: وهو عبارة عن ترتيب سنوي للدول حسب قُدرتها ونجاحها في الابتكار. ويتم نشره من قبَل جامعة كورنيل و المعهد الفرنسي للدراسات العليا في إدارة الأعمال (INSEAD) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالشراكة مع منظمات ومؤسسات أخرى، ويستند إلى معطيات ذاتية وموضوعية من مجموعة متنوعة من المصادر، من بينها الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي. المنتدى الاقتصادي. المصدر: مؤشر الابتكار العالمي –https://www.globa linnovationindex.org.

مؤشر الإنترنت الشامل 2019: يسعى مؤشر الإنترنت الشامل، الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمؤسسة ذي إيكونوميست بطلب من شركة فايسبوك، إلى قياس مدى يُسر إمكانية الولوج إلى الإنترنت، وكذا مدى فائدته بالنسبة للجميع، وتترتب عنه نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية على الأفراد والجماعات. المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمؤسسة ذي إيكونوميست، –https://theinclusivein ternet.eiu.com.

مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TCI): وهو عبارة عن مؤشر تركيبي ينشره الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة على أساس المؤشرات المتفق عليها دوليا. وهو ما يجعل منه أداة قَيمة لمقارنة أهم مؤشرات «قياس» مجتمع المعلومات. المصدر: Desai et al (2002)، قياس مؤشر الإنجاز التكنولوجي: مقارنة وترتيب الدول، مجلة الاقتصاد والتمويل والمحاسبة، 2016.

مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP): يركز مؤشر الأداء الصناعي التنافسي على الطاقة الإنتاجية للدول، وكثافة التصنيع والتأثير على السوق العالمية كمكونات رئيسية للأداء الصناعي. المصدر: https://stat.unido.org/database.

3.9 تحديد درجة الهشاشة

يصف هذا القسم بالتفصيل منهجية تحديد درجة الهشاشة إزاء خطر الجائحة.

1.3.9 كيف السبيل إلى تحديد درجة الهشاشة؟

يمكن التفكير في العديد من المقاربات المنهجية من أجل تحديد درجة الهشاشة إزاء خطر الجائحة وتطبيقها على بلدان شمال أفريقيا. وفي هذا التقرير، نقترح طريقة تسجيل مستوحاة بشكل مباشر من تلك المستعملة من قبل مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية. في الواقع، هناك العديد من أوجه التشابه بين مفهوم خطر الجائحة ومفهوم الخطر النظامي، الذي كان مصدر الأزمة العالمية السابقة لسنة 2008، والتي تُبرر اعتماد هذه المقاربة.

وبشكل عام، يمكن تعريف الخطر النظامي بأنه خطر تعرض النظام المالي ككل لضغوط أو خلل وظيفي أو أزمة، وأن هذا الوضع سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي. وبالتالي، فإن الخطر النظامي هو، في جوهره، خطر عالمي تتعرض له جميع المؤسسات المالية في النظام المالي الوطني أو الدولي. وللإشارة، فإن إحدى المقالات الرائدة في الأدبيات الأكاديمية حول هذا الموضوع (Greenwood, Landier et Thesmar (2015)) تستعمل أيضا مصطلح البنوك «الهشة» بالنظر إلى الخطر النظامي. حيث نجد نفس الفكرة بالضبط

مع خطر الجائحة: على اعتبار أنها خطر عالمي تتعرض له جميع بلدان الاقتصاد العالمي حسب درجة هشاشتها الخاصة. ونذكر أنه وفقا للتعريف الذي اقترحته منظمة الصحة العالمية، فإن الجائحة هي في الأصل وباء يعرف انتشارا على المستوى العالمي. وبالتالي، فإن درجة هشاشة هذه الدول أمام هذا الخطر العالمي، لا سيما تلك الموجودة في شمال أفريقيا، هي التي نسعى لتحديدها من خلال قياس خطر الجائحة.

وفي مجال المالية، تُستعمل تدابير الخطر النظامي من طرف المؤسسات الدولية المسؤولة عن التنظيم والإشراف الماكرو-احترازي. والهدف من السياسة الماكرو-احترازية هو الحد من الخطر النظامي من خلال وضع قوانين تتعلق بالنظام المالي الوطني أو الدولي ككل، على عكس ما يسمى بتنظيم الاحتراز-الجزئي الذي يهدف إلى ضمان استدامة المؤسسات المالية بشكل معزول. وفي هذا السياق، تتيح محصلات الخطر النظامي، من بين أمور أخرى، تحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والمؤسسات البنكية المصنفة على أنها نظامية على المستوى الدولي. بمجرد تحديدها، تخضع هذه المؤسسات لأنظمة احترازية محددة. وهنا أيضا، نجد تشابها مع خطر الجائحة. وعلى نفس المنوال، نقترح تحديد درجة خطر الجائحة التي يمكن استخدامها لمقارنة البلدان مع بعضها البعض، وعند الحاجة، تحديد البلدان الأكثر هشاشة.

علاوة على ذلك، يُبرز الخطر النظامي وخطر الجائحة أوجه تشابه أخرى فيما يتعلق بآليات الذيوع والانتشار لديهما. وفي السياق المالي، يُميز Benoit et al(2017) بين قنوات مختلفة للمجازفة النظامية، أي الآليات التي تقود المؤسسات المالية إلى اتخاذ رهانات كبيرة ومترابطة. كما يصفان آليات العدوى، أي كيف يمكن أن تنتشر الخسائر من جزء من النظام المالي إلى جزء آخر. وبعد ذلك، يقومان بتحليل آليات التضخيم التي تتيح للصدمات الصغيرة أن يكون لها تأثيرات كبيرة على النظام المالي. ويمكن إسقاط هذا التصنيف الاستدلالي (الدافع والانتشار والتضخيم) بشكل متماثل تقريبا على خطر الجائحة. ويكْمُن الاختلاف الوحيد في مستوى الذيوع الذي يعتبر، بحكم تعريفه، خارجيا بالنسب لخطر جائحة.

وأخيرا، يمكن اعتبار خطر الجائحة، بنفس شكل الخطر النظامي، مفهوما «يصعب تحديده ولكن يسهل التعرف عليه عند رؤيته» . وتنشأ هذه الصعوبة من حقيقة أن هذين الخطرين بطبيعتهما مُتغيرا الشكل. على سبيل المثال، يمكن أن يشير الخطر النظامي إلى حجم المؤسسات المالية، حيث تهدد البنوك الكبرى استقرار النظام المالي في حالة الإفلاس (نموذج: أكبر من أن تفشل). يمكن تعريفه أيضا من خلال أنماط الترابط بين المؤسسات المالية: البنوك الأكثر ارتباطا بالأخرى (المساهمات المتقاطعة والقروض، إلخ) والتي تجعل النظام المالي أكثر ضعفا في حال الإفلاس (نموذج: أشد ترابطا من أن تفشل). أو يمكن تعريفه من خلال الدور الخاص لمؤسسات معينة في تنظيم أسواق مالية معينة بمعيار (عدم الاستبدال). وبنفس الطريقة، فإن خطر الجائحة بأبعاده البشرية والاجتماعية والاقتصادية يمكن أن يستجيب للعديد من التعريفات. حيث يمكننا، على سبيل المثال، تصور مفهوم الهشاشة الصحية الذي يؤكد على قدرة بلد أو منطقة على تعبئة الموارد الطبية وفرض قواعد صحية تهدف إلى وقف انتشار وباء أو جائحة. لكن مفهوم الهشاشة يمكن أن يتوافق أيضا مع بعد اقتصادي يكشف عن هشاشة الهياكل الاقتصادية لبلد ما بعد صدمة خارجية من هذا القبيل. أخيرا، يمكن أن تشير الهشاشة إلى عوامل هيكلية واجتماعية ومؤسساتية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم العواقب البشرية والاقتصادية والاجتماعية للوباء.

وتَعكسُ هذه الصعوبة في تحديد مفاهيم الخطر النظامي وخطر الجائحة بشكل لا لُبس فيه النطاق الواسع للطرق الإحصائية التي يمكن استخدامها لقياسها. ففي تلخيصهما للأدبيات، حدد Bisias et al. 2012 بالفعل أكثر من 30 تدبيرا للخطر النظامي بعد أقل من أربع سنوات من الأزمة المالية. ويمكننا أن نراهن على أنه سيكون هناك مثل هذا العدد الكبير من التدابير المتاحة لخطر الجائحة في المستقبل. لكن الميزة الحقيقية تكمن في أنه من الممكن اليوم الاحتكام إلى الخبرة المكتسبة بشأن تدابير الخطر النظامي والاستفادة منها لقياس خطر الجائحة.

ويشار هنا إلى أنه من بين جميع مقاييس الخطر المالي النظامي، وحدها تبرز بشكل لافت تلك المقاييس التي تم اعتمادها حاليا من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي. ويتعلق الأمر بدرجة الخطر النظامي التي يتم انجازه سنويا في نونبر منذ سنة 2012 بهدف تحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. إن منهجية تنقيط الخطر النظامي بسيطة وبديهية 2013 (BCBS و2014). حيث تشمل الدرجة المعلومات الواردة في 12 مؤشرا موزعة على خمس فئات رئيسية من الهشاشة: الحجم والترابط وقابلية الاستبدال والتشعُب والنشاط العابر للحدود. ولكل فئة من هذه الفئات الخمس، يتم تحديد الدرجة من خلال تجميع مجموعة من المؤشرات المرتبطة. ويُعبَر عن هذه المحصلات ب «حصة السوق» وبنقطة أساسية. على سبيل المثال، إذا حصل أحد البنوك على درجة 100 في فئة «الحجم»، فهذا يعني أن حجمه (ويتم قياسه مثلا من خلال إجمالي أصوله) يمثل 1% من إجمالي الأصول لـ 119 بنكا دوليا كبيرا تمت دراستهم في العينة. وانطلاقا من تحديد الدرجة بالاستناد إلى الفئة، تنشئ لجنة بازل درجة خطر نظامي لكل بنك في العينة.

[12] يمكن وصف الوباء على أنه التطور والانتشار السريع لمرض معدي عند الانسان في منطقة جغرافية محددة (منطقة، بلد، إلخ). في المقابل، فالجائحة هي وباء يمتد إلى جميع سكان القارة، أو حتى العالم بأسره. وقد قامت منظمة الصحة العالمية بتصنيف وباء كوفيد-19 على أنه جائحة في 11 مارس 2020، عندما تم تجاوز عتبة 100 دولة مصابة.

[13] أنظر على سبيل المثال Bisias et al. 2012 أو Benoit et al. 2017 لملخص تدابير الخطر النظامي.

[14] في تلخيصهما للأدبيات الأكاديمية حول الخطر النظامي، يضع Benoit et al. 2017 ملاحظة مفادها أن «الخطر النظامي غالبا ما يُنظَر إليه على أنه مفهوم» يصعب تحديده، لكنك تعرفه عندما تراه». (Benoit et al. 2017 ، الصفحة 109)

ويجب الانتباه إلى نقطة مهمة: من أجل عدم تفضيل جانب معين من الخطر النظامي، تستعمل لجنة بازل معدلا بسيطا ومرجحا بشكل متساو لدرجات جميع الفئات. تعتبر المؤسسات المالية التي تتجاوز عتبة 130 نقطة أساس المؤسسات المالية الهامة عالميا وتخضع بشكل خاص لرسوم إضافية لرأس المال التنظيمي[15].

وتشمل درجات الخطر النظامي هذه العديد من المزايا. فهي سهلة التحليل بالنسبة لصانعي القرار العمومي ويتسم إحداثها بالشفافية الكاملة كما تكون الخيارات المنهجية العشوائية محدودة إلى أقصى حد. وهي تمكن، على وجه الخصوص، من عدم اختيار أحد الجوانب المختلفة للخطر النظامي، وبالتالي تجعل من السهل التقاط الإشارات الضعيفة. ولا يلزم وجود أسلوب اقتصادي قياسي متطور لتنفيذها. كونها قابلة لإعادة التطبيق ويمكن تنفيذها على فترات منتظمة (على أساس سنوي بالنسبة للجنة بازل). وأخيرا، فهي تمكن من تصنيف المؤسسات المالية الدولية وفقا لمدى هشاشتها أمام الخطر النظامي.

لهذا السبب، وبالنظر من ناحية، لأوجه التشابه العديدة هذه الحاصلة بين خطر الجائحة والخطر النظامي، ومزايا الدرجات المستعملة حاليا من قبل المؤسسات الدولية من ناحية أخرى، نقترح في هذا المقام تحديد درجة الهشاشة إزاء خطر الجائحة بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا وذلك بالسير على نفس النهج الذي سارت عليه لجنة بازل لتسجيل الخطر النظامي.

2.3.9. منهجية تحديد درجة الهشاشة

شكلا، تتميز كل دولة مؤشرة ب $i = 1, \dots, n$ بمجموعة من المؤشرات m (أو إحصائيات) مجمعة ضمن k فئات مؤشرة ب $k = 1, \dots, K$.

بعد ذلك، سنأخذ بعين الاعتبار مجموعة من $k = 8$ فئات تشمل إجمالي من $m = 52$ مؤشر. وتشمل كل فئة عددا متغيرا من المؤشرات مما يمكن من تحديد تطورها بشكل أفضل. ويكون m_k t هو عدد المؤشرات المدروسة بالنسبة للفئة k بحكم تعريفه: $m = \sum_{k=1}^{K} m_k$.

وتكون كل فئة مقترنة بدرجة. يعني أن $x_{i,k}$ هي التي تم قياسها للبلد i. ويتم الحصول على هذه الدرجة من خلال جمع m_k مؤشرات هذه الفئة. ونشير إلى ، المؤشر للفئة . ولكي لا نعطي أهمية كبيرة لبعض المؤشرات مقارنة بالمؤشرات الأخرى في حساب درجة كل فئة حسب تفاوتاتها، تكون جميع قيم المؤشرات موحدة. بمعنى كمؤشر موحد. وأخيرا، يكون لجميع المؤشرات تأثير إيجابي على الهشاشة. بالنسبة للمؤشرات ذات التأثير السلبي، تم تطبيق تحويل عكسي من نوع (قبل توحيد القياس) لتجنب مشاكل القيم الصفرية.
وبذلك تكون درجة الفئة للبلد مساوية لـ:

$$x_{i,k} = \frac{1}{m_k} \sum_{j=1}^{m_k} \frac{X_{i,j,k}}{\sum_{i=1}^{n} X_{i,j,k}} \times 10\,000$$

يعتبر توحيد القياس من خلال المجموع المسجل بالنسبة لكل الدول ذات قيمة المؤشرات اختيارا عشوائيا. وفي إطار تحديد درجة الخطر النظامي، تبرر لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي هذا الاختيار بتفسير النسبة على أنها حصة البنك في «سوق» المؤشر . ويعبر عن «حصة السوق» هذه بنسبة مئوية. ويؤدي ضربها

في إلى تفسير يعبر عنه بنقاط الأساس (Bps). وبطبيعة الحال، في إطار درجة خطر الجائحة، يصبح التفسير بالنظر إلى «حصة السوق» من دون أهمية تُذكر. ومع ذلك يسمح توحيد القياس بمقارنة أداء بلد بالنسبة لمؤشر معين بطريقة نسبية لمجموع (أو بطريقة متساوية، المعدل) مع القيم المحصل عليها لهذا المؤشر من طرف كل البلدان المتخذة كعينة. وبهذه الطرقة، يحتفظ توحيد القياس بكامل أهميته. ونشير هنا إلى أنه كان بالإمكان استعمال عمليات أخرى لتوحيد القياس هنا . وبداية، لا يمكن لأي معيار أن يحكم مسبقا على الأهمية النسبية لعمليات توحيد القياس المختلفة. ومع ذلك، فإن تلك التي وقع اختيارنا عليها تتميز بكونها تُستخدَم عمليا من قبل منظمات دولية مختلفة في سياق مشابه لسياق خطر الجائحة. وانطلاقا من احتساب الدرجات حسب الفئات، يمكننا بعد ذلك تحديد الدرجة الإجمالية. ويتم تعريف درجة هشاشة البلد المنقط باعتباره المجموع المرجح لهذه النقاط التي حصل عليها هذا البلد في الفئات . وبالتالي، يتم بشكل صريح تعريف درجة خطر الجائحة ب:

حيث يمثل وزن الفئة في الدرجة الإجمالية. وفي سياق تحليل الخطر النظامي، اختارت لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي إعطاء نفس الأهمية لكل فئة بوضع . ويقتضي المنطق أنه في مواجهة مخاطر متغيرة الشكل، لا ينبغي تضخيم حجم أحد مكامن الهشاشة من أجل التقاط الإشارات الضعيفة للمخاطر. وسنستعمل هنا نفس المنطق، مع الاحتفاظ بمجموع مرجح متساو من درجات الفئات لتحديد الدرجة الإجمالية للهشاشة أمام خطر الجائحة.
وأخيرا، سنعمل على تحديد القيم القصوى للدرجات حسب الفئة لتجنب تأثير القيم المفرطة على الدرجة الإجمالية. لذلك، إذا أعطينا نقطة للقيمة الحدية لدرجة الفئة ، تصبح نسبة الدرجة الإجمالية لمخاطر الجائحة للبلد :

وبعد ذلك، اخترنا قيمة قصوى واحدة لجميع الفئات محددة في 400. وتظهر تمارين مختلفة للصلابة أن اختيار هذه القيمة له تأثير ضعيف على تصنيفات الدول على اعتبار أن أي بلد ليس بمقدوره أبدا تجاوُزُ القيم القصوى في عدة فئات في نفس الوقت.

4.9. قائمة المؤشرات المستعملة في تحديد درجة الهشاشة

ترد قائمة المؤشرات المستعملة في تحديد درجة الهشاشة في الجدول 9-10.

الجدول 9-12: قائمة المؤشرات والفئات المستعملة في تحديد الدرجة

الفئات	المؤشرات
انتشار الفيروس	النسبة المئوية للحالات التراكمية لدى الساكنة
	معدل نمو الحالات التراكمية
	معدل الإماتة كوفيد-19(عدد الوفيات/عدد الحالات)
	معدل الوفيات (عدد الوفيات/عدد السكان)
الثغرات في مجال الصحة	الكثافة الحضرية
	الكثافة السكانية
	النسبة المئوية لإجمالي السكان البالغين من العمر 65 عاما فما فوق
	معدل انتشار الأمراض المزمنة (السكري، السرطان، فيروس نقص المناعة البشرية)
	معدل الوفيات المرتبطة بهذه الأمراض
الهشاشة الاقتصادية للساكنة	نسبة العمال الفقراء
	معدل الفقر ضمن الساكنة
	نسبة العمل المستقل
	النسبة المئوية للوظائف داخل القطاعات المعرضة للخطر
	إجمالي معدل البطالة
	معدل البطالة لدى الشباب
	معدل البطالة لدى النساء
	معدل المشاركة في سوق العمل
	معامل جيني (Gini) للدخل
	معامل جيني (Gini) للدخل حسب النوع
	معدل الأمية
	حصة الأغذية المستوردة
	حصة الحماية الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي
	عدد أَسرة المستشفيات لكل 1000 فرد
	عدد الأطباء لكل 1000 فرد
	حصة الإنفاق على الصحة في الناتج المحلي الإجمالي
	مؤشر نجاعة النظام الصحي
البنية الاقتصادية	تنويع الإنتاج
	تنويع الصادرات (المنتجات)
	التنويع الجغرافي للصادرات
	المحتوى التكنولوجي للصادرات
	مؤشر التعقيد الاقتصادي
	حصة القيمة المُضافة لقطاع الخدمات
قدرات الدولة	نسبة الضرائب والمساهمة الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي
	نسبة العائدات الضريبية خارج الموارد الطبيعية
	العجز المالي من الناتج المحلي الإجمالي
	الدين الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي
	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
	ديون الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
القدرة على التأقلم	الإنترنت (الولوج إلى خدمة الإنترنت، البنيات التحتية)
	مؤشر الشمول المالي
	مؤشر الابتكار العالمي

الفئات	المؤشرات
الحكامة	حصة الشركات المُستخدمة للتكنولوجيا الرقمية مؤشر رأس المال البشري مؤشرالقدرة التنافسية كثافة المؤسسات الناشئة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مؤشر فعالية الحكومة مؤشر نوعية البيروقراطية مؤشر مكافحة الفساد مؤشر سيادة القانون مؤشرالمسؤولية المدنية

5.9. خصائص درجة الهشاشة على المستوى العالمي

يوضح الجدول 9-11 قائمة من 20 بلدا الأكثر هشاشة إزاء خطر الجائحة وفقا للمؤشر الذي اعتمدناه. وتعتبر البلدان التي تم تحديدها على أنها الأكثر هشاشة هي تلك التي اكتسحتها الجائحة بشكل كبير (على سبيل المثال، بلجيكا وإيطاليا وإسبانيا) بينما تأثرت بلدان أخرى بشدة من التداعيات الاقتصادية للجائحة (نيجيريا)، في حين شهدت بعض البلدان تدهورا شديدا في هياكلها الإدارية وقدراتها الصحية (أفغانستان ومدغشقر وما إلى ذلك)، والتي يمكن أن نخشى عليها عواقب الجائحة، ولكنها لم تتأثر كثيرا حتى الآن بالأزمة على المستوى البشري وكذا على المستوى الاقتصادي. وتُظهر هذه النتائج أنه لا ينبغي تحليل درجة الهشاشة كتنبؤ بالعواقب الاقتصادية أو البشرية التي قد سيُسفر عنها طارئ غير متوقع. بل يتعلق الأمر بتقييم، في لحظة معينة، لمكامن الضعف التي قد تساهم في ظهور أو تفاقم عواقب هذا الطارئ. لكن لا يوجد شيء يؤكد حدوث هذا الطارئ بالفعل أو مدى أهميته. بعبارة أخرى، فإن تحليل الهشاشة هو تحليل للعوامل والآليات التي تساعد على انتشار طارئ غير متوقع وظهور التداعيات السلبية، وليس تحليلا للتفشي الذي أدى إلى ظهور هذه الآثار.

الجدول 9-13: قائمة البلدان الأكثر هشاشة وفقا لدرجة الهشاشة إزاء المخاطر

الرتبة	البلد	الدرجة	الرتبة	البلد	الدرجة
1	مدغشقـر	135	11	السودان	96
2	مـالـي	130	12	موزامبيـق	94
3	أفغانستـان	130	13	غينيـا	93
4	ليبيريـا	128	14	أنغـولا	93
5	الكامـرون	117	15	تايلند	93
6	منغوليـا	116	16	اليمـن	90
7	نيجـيريا	101	17	إيطاليـا	89
8	سنغفـورة	101	18	هايتـي	89
9	بلجيكـا	97	19	تنيكاراغـوا	88
10	سيراليـون	96	20	القُمـر	87

المصدر :تم احتساب درجات الهشاشة من طرف المؤلفين

بالمقابل، يسرد الجدول 9-12 عشرون بلدا تُعتبر الأقل هشاشة إزاء خطر الجائحة. حيث نجد هنا غالبية دول أوروبا الغربية ودول البلطيق والدول الأسيوية أو دول منطقة المحيط الهادئ. وتبقى نيوزيلندا الدولة التي تم تحديدها على أنها الأقل هشاشة أمام خطر الجائحة. ونشير أنه لا يوجد بلد في أمريكا الشمالية أو أمريكا الجنوبية من بين البلدان الأقل هشاشة.

الجدول 9-14: قائمة البلدان الأقل هشاشة وفقا لدرجة الهشاشة إزاء المخاطر

الرتبة	البلد	الدرجة	الرتبة	البلد	الدرجة
149	نيوزيلاندا	40	139	فلنـدا	48
148	جمهورية سلوفاكيا	44	138	الدنمـارك	49
147	جمهورية التشيـك	45	137	ماليزيا	50
146	النرويج	45	136	فيتنـام	50
145	كوريا الجنوبية	46	135	سلوفينيا	52
144	أستونيـا	47	134	النمسـا	50
143	بولنـدا	47	133	أسـلندا	51
142	ليتوانـيا	47	132	إسرائيـل	52
141	لاتفيـا	47	131	ألمانيـا	53
140	الصيـن	47	130	القُمـر	53

المصدر :تم احتساب درجات الهشاشة من طرف المؤلفين

لقد تم تمثيل الدرجات حسب الفئة لجميع البلدان المتخذة كعينة في المبيان 9-8. وبالتالي، تكون الدرجات الأكثر تركيزا هي تلك الخاصة بفئات «القدرة على التأقلم»، «الهشاشة الاقتصادية للساكنة»، «مكامن الهشاشة الصحية» مع فوارق معيارية من 27 و31 و35 على التوالي. وفي المقابل، تأتي الدرجات الأكثر تفرقا ضمن تلك الخاصة بفئتي» الحكامة» و» انتشار الفيروس» بفوارق معيارية من 77 و70. وفي نفس السياق، يتأكد لدينا أيضا أن عددا قليلا جدا من الدرجات يتم اقتطاعها فعليا بواسطة القيمة القصوى، أي تساوي 400. وعليه، يأتي توزيع هذه الدرجات يسيرا. ويبدو أن درجة الحكامة وحدها لها توزيع ثنائي مع مجموعة من البلدان ذات حكامة جيدة ومجموعة أقل من البلدان ذات هشاشة شديدة مرتبطة بنمط حكامتها.

المبيان 9-8: توزيع الدرجات المسجلة حسب الفئة

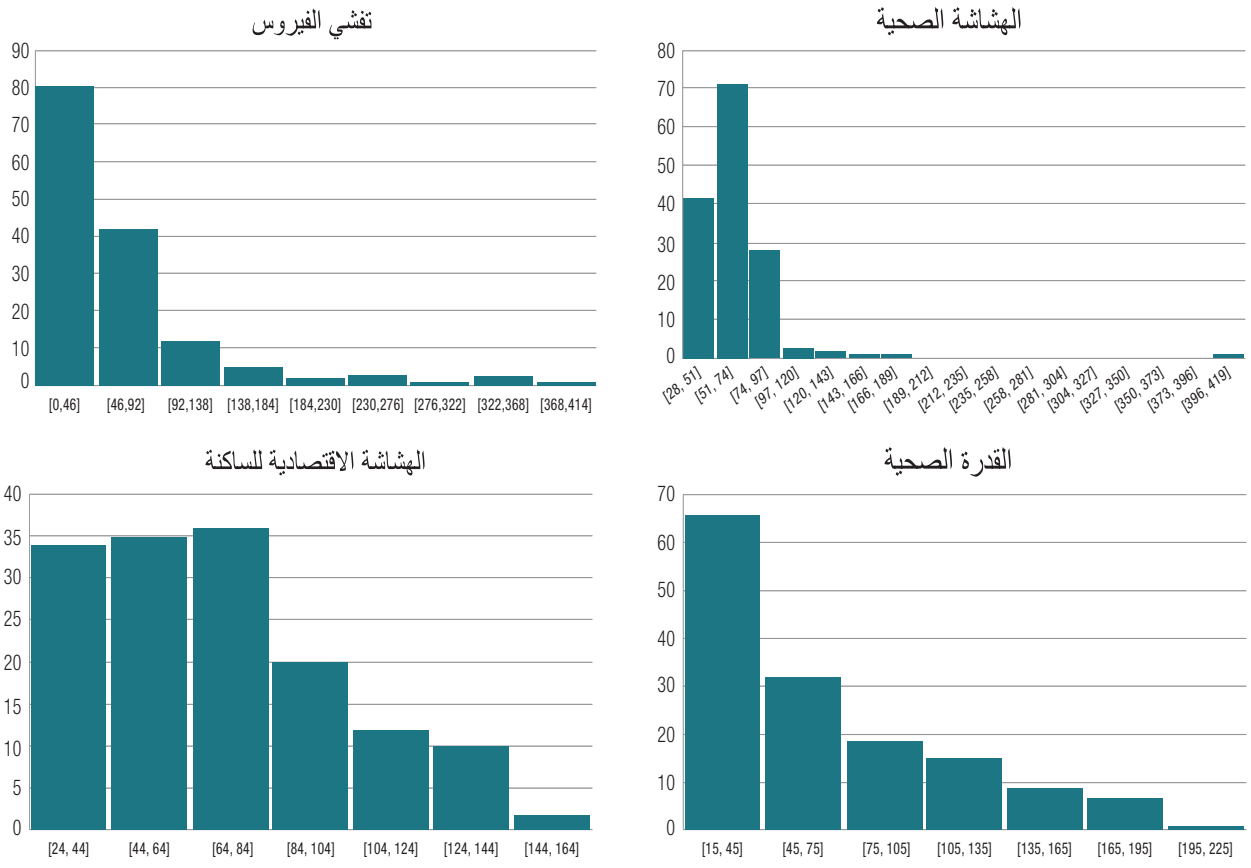

البنية الاقتصادية

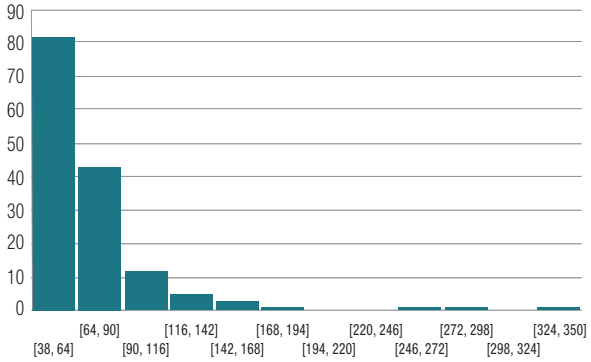

قدرة الدولة

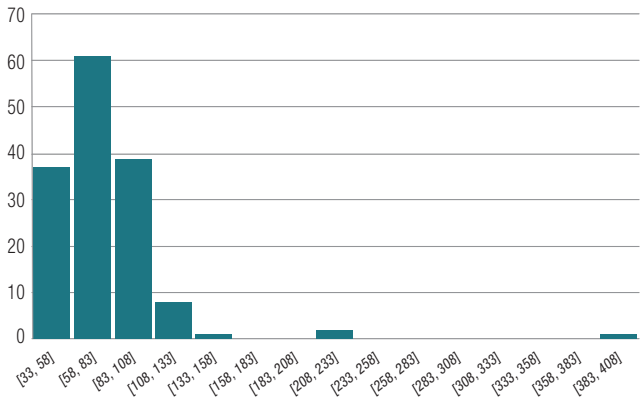

القدرة على التكيف

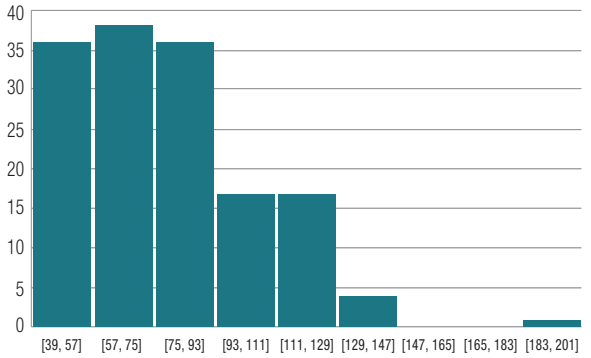

الحكامة